

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في كتابه ما لا يحصى ولا يعد ولا ينفد ولا ينفذ
 علامه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم



بِصِفَةِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَحْقِيقِ حَقَائِقِ دِينِهِ
 الْمَوْلَى الْحَافِظِ الْحَقِيقِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَوْلَى فَضْلِ بْنِ عَلِيٍّ

وَصَرَفِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

يَا فَتَح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين صطفى وتبعه فيقول العبد الضعيف لا سيف إلا سيف الرأفة
 رفته رب القوس والثاقور الممدوحين بك يا فتاح جعل الله بطنه خير من الظاهر
 آية حسنة من الغابران لما كانت أعباله المنيعة أسديدة والرسالة المنيعة الرشيدة المسماة
 بالخاصية المحمدية المؤلفة لأفضل المحققين وحسن المدققين المشهورين بالتواضع
 الأطراف والمذكورين بالأرجاء والاكثاف الفاضل الجليل والعالم الهليل مولانا
 المولوي محمد بن غلام محمد نور الله منحه من مصرعه حاشية ممتدة وحسبفه
 رزقته نافقة في تلك الديار بأجته بجاتيك الامصار وكانت اعناق الطلبة ممتدة
 اليها وهم مقبلون عليها فاقتم حوامرة بعد مرة ولتسوا كرامة غيب كرامة الى الحفرة
 السنية وسادة السنية مركز دائرة العلوم انقلبت محمد بكرة الفنون العقلية
 بدرسم التحقيق شمس غلار التدقيق الحجر الاريب والنفس الاذيب محمود الاكابر والاشا
 محمود الاشباة والنظار سيدنا واستاذنا ومولانا المولوي الحافظ المفتي
 محمد بن عبد الله الطونكي وقر الله جابه بعينه وعلاؤه متع لمقتبين بعمره و
 بقاء للتصحيح والتقديم والشرح فاجتمع اجابة المشكي واجارهم حانة المعنى والكان كبير
 البال شئت احوال لمسانة فاهرو ابناؤه ومجالاة العصر والكفاء فامعن في تصحيحه وحسن ترجمته
 فجارت بحمد الله كما تره جنة سودا وروضة خضر افيها اشتاقون باور والي الاشتهار بولاء
 الى الاقتناء للتأليفوا الغرض من ترجمته قصص ترجموا على التسوية والتاخير وما سقوا على التقدير و
 التقصير فما واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سوله محمد وآله وصحبه اجمعين
 الراءم عبده الجاني الجاني الجاني الجاني الجاني رزقه الله تعالى في اليوم الآخر والحمد لله رب العالمين

مفتی داکٹر محمد امجد علی صاحب دہلوی

الَّذِي جَعَلَ مَنْطِقَ الْإِنْسَانِ مَظْهَرًا لِلْمَعْلُومَاتِ وَيَسِّرُ طَرَقَ التَّحْقِيقِ الْجَمْعِيَّةِ
وهذا المعنى لا ينافي حمله عليه مجازاً بقدرية المقام لأن الجبرس كما يقصد إليه من حيث هو هو مقصد يقصد إليه
من حيث أنه في جميع أفراده مبعوثة القرائن فهو من فروعه الجبرس ما حاصل ما أفاده قدس سره في جواب
المطلوب في جواب بعضهم حمله على المعهود لانه في فان اختصاص فرداً من الجبرس بسلام اختصاص جميع أفراد
والسرفين المبعود لانه في في المعنى مكرمة ومعنى التخصيص يتضمن النفي فيكون كما ذكره الواجب في
سياق النفي فيعم وأما حمله على العمود الخارجي أشاره إلى كمال اتحادها بالعلم الواقعي عن التميز والعلية سلم للعلم
بشأنه بقوله لا محذور في مقيد قوله الَّذِي جَعَلَ مَنْطِقَ الْإِنْسَانِ الخ منطوق مقيد بمعنى المنطق المقاهر وهو الحكم
بالكلمات المظنفة على من الظاهر وأما دلالة المنطق مجازي لأن المظهر هو الإنسان وإنما المنطق أنه له المعلومات
عبارة عما في ضمير من المقاصد الدينية والروحانية الدينية يعني جعل كلام الإنسان بوضوحاً وتبيناً للمعلومات ومفاد
قوله ويسر طرق الطرق عبارة عن قسام المعرفة من الجهد والزم والنوع الجبرس من القياس ما خبره
متصل عليه بل طرق وحصة التخصيص بحول لا من تصورات حقائق الأشياء كلها ووجهاً والخصائيات بأحوالها على
طريق عليها يقينا وظناً وذلك لتيسير ما هو بانعام سبب العلم عليه يعني بحول السليمة والعقل الوافي وإنما خص
بمن لا يرضى في الذكر في مقام المحذور من أوصاف كماله عالية بمراتب الاستكمال حيث أشار أولاً بلفظ المنطق
الكون المسمى فيه كتاباً في علم المنطق فيقتضيه الإشارة بالاجالية إلى مسائلها ما ينال من موضوعه عن المعلومات
التصويرية والتصنيفية كما هو مختار للمؤرخين وإنما إلى غرضه الأصل في تبيين الحقائق ودلالة على عظمة فهمه البيان
وجلالة انعام العرفان بحيث يناسب علمهم محمداً عليهم السلام لان الإنسان محتاج في حقيقته إلى الاجتماع
مع بني نوعه ليعاينوا ويتشاوروا في تبيين الغايات واللباس للمسكن والكلح ووقع المفاتيح والتمارين والتشاور
المتكررة في وقت على ان يعرف كل واحد ما هو ضميمه والاشارة لا تفي بالمعذات والمعلومات الصرفة والحكمائية
دان بمن فاعاد لكن فيها مشقة ومحنة لاحد ما إلى المالات والحركات الغير ضرورية بخلاف البيان فانه واجب
بكل المعلومات متعلق بنفسه الصوري وغير محتاج إلى المالات فلهذا انعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق بلفظ
الحرب عما في التفسير الكليم الظاهر الذي لا يلتبس ببعض الكمال الحان الطيور المظنفة عن مطويات الغلب
بدلالة وضعه ولان لا وراك العرفان هو الكمال الذي استأن به نوع الإنسان عن الحيوانات ليعلم وينزل
الساعات فيما يتصديق بما جاز به النبي عليه السلام وانما قدم البيان على العرفان لانه وسيلة إلى تحقيق

ميثاقه
 العمل بالدين
 بديل على
 بئروت جمع
 الحامد لفضل
 الحاترسان
 ولساخر ب
 وادعلا ب
 ضرب حسن
 البطان عامل
 عبد
 تازعبد الم
 دل به اوجه
 دم القرينة
 ال ارادة ب
 لهدوهم و
 العبد و
 تارة الى
 عبد الرحمن
 فاعلم به
 عبد
 الكبر خا
 اخبرني
 ان الله
 الواسع
 الكبر

[illegible]

المختصر الموسوم بآيساغوجي للشيخ الامام افضل العلماء المتأخرين قدوة الحكماء
 الراغبين اثير الدين الابرار طيب الله ثراه وجل الجنة مشواه جامعا
 استعمال داة الشرط في محكي كجملتين بعده ويسميه مضمونا لادلى المضمون لثباته وليس جملته حرفة
 كدوما توهم بعضهم لان استعماله في الامور الكائنة لا يماهرون على خطر الوجود قال سيبويه عجب الكلمات
 لما اذا دخلت على الماضي كانت ظرفا بمعنى اذا واذا دخلت على المضارع كانت حرفا جازما كالم واذا
 دخلت على غيرهما كانت للاستثنا بمعنى الاكفولة تعالى ان كل نفس تملكها حاقط وجوابه
 ماض غالبا بدون الفاء وبها قليلا وقد يكون جملة اسمية مضمدة باذا او مضارعا ما لا يماهرون جميع
 الاستتمالات واردة في القرآن قول الموسوم بآيساغوجي من باب تسمية الكل باسم الجزء لان
 آيساغوجي اسم لمبحث الكلمات كما ساقى ويشتم من ادرك من الشيعة وهو من خمسين او احدى
 وخمسين في آخر الامر والى الثمانين على اختلاف بينهم وكثيرا ما يطلق على من هرفى فن من الغفون و
 الامم من بعد الناس في الافعال والاحوال المستوى فيه المذكر المؤنث والمفرد والمجمع كجاء القدوة
 بعضهم والكسرة يشيرون بحكيم من يقين العلم لاجل بقدر اللطافة البشرية اي المعارف بالاشياء على ما هي عليه
 العامل بما يجب على الانسان عليه حسب لطافة الفاعلين حقيقة كاشفة للحكام قول اثير الدين
 لقب الشيخ وبه اشتهر ولذا اختاره على همه ومفضل بن عمر ولا في فعل بمعنى الفاعل اي الناقل يقال
 انزلت الحديث اذا نقله والظاهر ان معنى المفعول اي المختار من اثره اذا اختاره والابجري نسبة الى
 الابرار بفتح الباء وسكون الهاء اسم بلدة من بلاد صفيان بحرباب بمعنى ما الرحى كذا في القاموس
 وفي المنع ان الشخص في هذا المعنى سكون الباء الموحدة وفتح الهاء قوله طيب الله ثراه جملته
 مستقرتان وقفتا بين اسم كان وخبره وهو قوله جامع الدعاء في حق الشيخ عبر عنها بصيغة الماضي
 للتأول واظهار الحرص في وقوعه والاشعار بانه تعالى لكامل كرمه في حق المؤمنين كانه قد غفر
 ورحم عليه التبري بالقصر خاك فمناك كني به عن المصحيح وتطبيع كناية عن رفع العذاب بعلمه مكان
 الاستراحة والتمتع موضع الاقامة يقال ثويت البصرة وثويت بها اي اتمت بها فاما معنى
 روح الله تدبر روحه في القبر وجعل الاله الجنة دون النار وفي توصيف الشيخ بوصاف المذكورة
 ودعا به كذا في ثارته ان ما وقع في نسخ المتن من قوله قال الشيخ الامام الى قوله نعم الحمد لله

المختصر الموسوم بآيساغوجي للشيخ الامام افضل العلماء المتأخرين قدوة الحكماء
 الراغبين اثير الدين الابرار طيب الله ثراه وجل الجنة مشواه جامعا
 استعمال داة الشرط في محكي كجملتين بعده ويسميه مضمونا لادلى المضمون لثباته وليس جملته حرفة
 كدوما توهم بعضهم لان استعماله في الامور الكائنة لا يماهرون على خطر الوجود قال سيبويه عجب الكلمات
 لما اذا دخلت على الماضي كانت ظرفا بمعنى اذا واذا دخلت على المضارع كانت حرفا جازما كالم واذا
 دخلت على غيرهما كانت للاستثنا بمعنى الاكفولة تعالى ان كل نفس تملكها حاقط وجوابه
 ماض غالبا بدون الفاء وبها قليلا وقد يكون جملة اسمية مضمدة باذا او مضارعا ما لا يماهرون جميع
 الاستتمالات واردة في القرآن قول الموسوم بآيساغوجي من باب تسمية الكل باسم الجزء لان
 آيساغوجي اسم لمبحث الكلمات كما ساقى ويشتم من ادرك من الشيعة وهو من خمسين او احدى
 وخمسين في آخر الامر والى الثمانين على اختلاف بينهم وكثيرا ما يطلق على من هرفى فن من الغفون و
 الامم من بعد الناس في الافعال والاحوال المستوى فيه المذكر المؤنث والمفرد والمجمع كجاء القدوة
 بعضهم والكسرة يشيرون بحكيم من يقين العلم لاجل بقدر اللطافة البشرية اي المعارف بالاشياء على ما هي عليه
 العامل بما يجب على الانسان عليه حسب لطافة الفاعلين حقيقة كاشفة للحكام قول اثير الدين
 لقب الشيخ وبه اشتهر ولذا اختاره على همه ومفضل بن عمر ولا في فعل بمعنى الفاعل اي الناقل يقال
 انزلت الحديث اذا نقله والظاهر ان معنى المفعول اي المختار من اثره اذا اختاره والابجري نسبة الى
 الابرار بفتح الباء وسكون الهاء اسم بلدة من بلاد صفيان بحرباب بمعنى ما الرحى كذا في القاموس
 وفي المنع ان الشخص في هذا المعنى سكون الباء الموحدة وفتح الهاء قوله طيب الله ثراه جملته
 مستقرتان وقفتا بين اسم كان وخبره وهو قوله جامع الدعاء في حق الشيخ عبر عنها بصيغة الماضي
 للتأول واظهار الحرص في وقوعه والاشعار بانه تعالى لكامل كرمه في حق المؤمنين كانه قد غفر
 ورحم عليه التبري بالقصر خاك فمناك كني به عن المصحيح وتطبيع كناية عن رفع العذاب بعلمه مكان
 الاستراحة والتمتع موضع الاقامة يقال ثويت البصرة وثويت بها اي اتمت بها فاما معنى
 روح الله تدبر روحه في القبر وجعل الاله الجنة دون النار وفي توصيف الشيخ بوصاف المذكورة
 ودعا به كذا في ثارته ان ما وقع في نسخ المتن من قوله قال الشيخ الامام الى قوله نعم الحمد لله

والهم ينطبق كنه سره بكنال كنه بعون الله تعالى لنزل عن المصحة المشككة شبههم
 نظمت فخره لتكون قد لا على عناهم مع العلم علامه فخره على الاشكال وانما منقول في كتابه
 في عبادة عن المباحث اشرفية وكنيت اللطيفة والذخائر الامتلاء الذي يلها قوله في حالهم نظمت
 الحال في الهيئة الظاهرة للشيء وليس له جمع سريرة بمعنى الشيء الخفي الذي لا يتهدد اليه كل احد
 وفي قوله نظمت استعارة تبعية حيث شبه لالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المقصود والجمال
 الى الذين ثم ادخل الالة في جنس النطق بذلك لما قيل في تغيير اللفظ انطق ثم تدعى لفعل
 فالاستعارة في المصدر صليته وفي الفعل تبعية وفي بعض النسخ انطق اسم تقصيل وهو ما بلغ
 في الكلام استعارات فشبها الحال بالانسان المتكلم في الالة على المقصود فاشتبه بها الانسان الذي
 هو مدرك الالة في الانسان فشم اليه الطلب الذي يلائمه فاللسان بهما بمعنى الجارحة المعاونة لكن
 من حقيقة الالة اعتبارية وارجح ما يتعلق بنطق كمان قوله في كل زمان متعلق بقوله ممتدة وفي
 اثبات للسالكين الحال من المبالغة لا يخفى قيل الجار متعلق بالكشف واللسان بمعنى اللقمة
 طلبوا كنه سره بلست لغة كانت من العربية والفارسية قوله كنهت الخ جواب لما دونه
 الكلام نشر على غير ترتيب اللفظ في قوله كنهت الخ ناظر الى قوله عالم الخ وقوله تقهت الخ الى قوله
 وهم الطلبة الخ المشككة صفحة الموضع من الاشكال بمعنى الاشتباه والالتباس يقال اشكل الامر
 اذا دخل في اشكاله وشال وانما سمى الخ في مشكالاته قبل النظر الصحيح وفكر الصواب يشبه
 الباطل شبههم مفعول تنزل في جميع شبهته بمعنى اشكك الاعتراض وقرر بعضهم مشككة شبههم
 بالاضافة من باب جر قطيفة فاللام في الموضع اشارة الى السر الراس لتنزل شكوكهم صعبة
 الزوال وهذا الصق بالقرينة الملاحقة من حيث الاعراب كمان الاول اوفق بمواقع الاستعمال
 قوله وتطمت الخ انهم جمع الالة في السلك ثم يتغير لتأليف الشرح استعارة صليته ثم شفق
 سيطرت فصد تبعية وفي مرعات هذه الاستعارة اشارة الى ان بساط كلامه من الكلمات والجمل
 كالجواهر الواقعة في مواقعها الملائمة بها في تفرقة المعاني ومناصفة الالات وكان يقول شبه
 لواء كناية بالمدد في الحسن والقبول كناية وثبت لها انهم تحمينا والقلادة جمع قلادة كرون بنه و
 ففي الكلام استعارات ثلاث اخرى كما مر قوله مع ان العلم الخ متعلق بكنت تطمت كنهت

في قوله
 في قوله
 ان يقول
 اثبات
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

مخبر الغرأوا السعيا الألية الفاتحة من طين وأشكال الألية شعور المهد ينطق
سعادة جادة إثر النجاة بساطع البرهان عشا الأملام ومغيب المسلمين الأملام بن الأمير
ابن الأمير محمد الألية العلم أوامره دولة عالية وقيمة من آثار ترويته عالية
الله خصه بالكمالات العلمية والعملية وازدق الرياسة الدينية والدنيوية
المبرق كناية واشتد له البرق تخيلا ولبرق الهمعان ترشيحا قوله الفاتح من فاح المسك
يفوح إذا انتشر رائحة والطينة الأصل والخلقة كان عيلان بوصفه بالذكا بوقاق توصيفا العرة
بالغرأ كما قال المحقق الرازي في مع مروج من بهت العليا ومن قرر طيبة البار في الأثر معنى الرأ
الطيبة فقد خطا أشب الطيبة بالمسك كناية واشتد له الرائحة تخيلا للرائحة الفوق ترشيحا الدولة
بالتفتح ان تغلب على الطائفتين على الأخرى في الحرب يقال كانت لنا عليهم دولة وبالضم في
للال يقال صدر الغنى دولة منهم بعدا ولو لم يكن مرة لهذا مرة لذلك وجمع الأول دولات
بالتفتح وجمع الثمانية دول بالضم كناية أو قد سسمه وقد راعى كمال المناسبة في وصف
الساعة بالآلية له القديمة والدولة بالآلية أي الدائمة قوله في المهد النور بالمرشيد التقدير
أو ربه الشرح حصلا على وجه الاقتباس فلما تعلق له بما قبله لا بحسب المعنى وتقديم الظرف على الفعل
ليس لمحصر بل لما تمام لكونها فائدة النطق في المهد نصب العيون ونظيره تقديم عليه في قوله عليه
من الرحمن بالسيعة لأن الوقوع عليه بهم عند السامع من كونه تولبا أو عقابا أو مجدا بالفتح لمجست وأبو الألب
والمراد هو الأول والثاني أيهم وكلمة عن متعلق ينطبق على تضمنين معنى الأخبار وضميره عائدا
المبروج وصيغة المضارع تحكيته الحال الماضية كأيستحضر بلفظ المضارع الدال على الحال صورة
مقطعة في أمه ليسا بها السامعون وتشل هذه الحكاية أنما يوتى به في أمر يتم بمسألة به لغزاة
أو فظاعة أو نحو ذلك وهو في الكلام كثير كذا في لمطول النجاة كراسته شدة وسامع من
سطوعا أو ظاهر واضافة إلى البرهان من باب خلاق تليق قوله إثر النجاة في جملة مستأنفة كأيستحضر كيف
ذلك ما أخبر ولطوق مع ازديت في المهد فاجابا بن اثر الكرم السامع من مخرجه هذا الرضيع برهان وضع على
سعادة طاعة الاستقبال كذا ذكره صاحب الباب بعده فلهذا هو الملل إذا ريت نحوه بعبقير
في الهمعان كذا ذكره الفاضل الجلي في نهاية لمطول في عشا الأملام إشارة إلى بقية النيات اسم من الأملام أمير محمد
عطف بيان له قوله كذا

قوله
بما مر
تتوالى
من كبر
لنفسه
وسب
مبدأ
للفظ
بمضاف
شأن
وغير
وغير
قوله
المراد

ان غوامض الاسرار بالنسبة الى هذه الوجودات هيمنة وتاثيرها الافكار بالاضافة
 الطبعية النقاد بنية فهو باسحاق هذا الكتاب وفي ما بعد الله احو واسأل الله
 تعالى ان ينفع به انه وفي ذلك النفع وهو حسب ونعم الوكيل
 فعل ناقص من نزال نزال لاس من نزال نزال فعل تام عاليه جزء بالعين لمصلحة من العلم بمجنى الرفعة
 عاليه بالعين المعجزة من الغلابة يعني ارتفاع القيمة وازوايا ولا يحصى ما في فقرتين من الاستعارات الدورية
 بمعنى گردش شيكوى ونظره كس كس صرح وتقدريم متعلق الجزية منها المجر والاهتمام في تقدريم العلم على العمل
 اشارة الى شرف العلم قوله لان غوامض الخ هذا قوله قوله توصلت كما يدل عليه قوله لاحقا فهو
 باسحاق هذا الكتاب وفي ما بعد الله كفى القول خصه اذ قد لان له احو الكثرة انشا لايصل الى الاحكام في انشا
 جميع ماضية والاضافة الى الاسرار بياتية وفيه مبالغة في التفخار وعدم الموضوع كما قالوا في خيار الخيارات وفي
 عيون العيون انه مبالغة في المختارية والذهن قوة النفس مودة لكتاب العلوم والآراء والوقا وبالمائة
 في الوقوف على افرقة شدة هيمته اى محلة مطلع عليها بلامه وتاثير الافكار اى المطالب النظرية
 شأنها الاكتساب بالانظار البصيرة للنفاذ مبالغة في التقدير بمعنى سره كرون مية اى بدئية
 لا يحتاج في تحصيلها الى كلفة قوله واسأل الله تعالى ان دفع العجب الشا من قوله كتبت وكتبت
 بل من الاتحاف ايضا واتجالي حضرة تعالى وحذفت مفعول ينفع قصدا الى لغوهم كل احد من الطالبين
 قوله انه وفي ذلك وعلمه لقوله اسأل الله تعالى ان يتولى تلك المنفعة وكذا فلان تصريف فيه كما يشاء
 قوله وهو حسب الخ بحسب بسند بودن واصدر بمعنى الفاعل اى بحسب وكافى والوكيل من يفيض
 اليه الامر ويجوز عليه الجملة معطوف على بحسب الى مخصوص محذوف انعم الوكيل هو فيكون من عطف الجملة
 الفعلية الانشائية على الجملة الانشائية الاخبارية او معطوف على بحسب لتضمنه معنى بحسب والخصوص
 هو الضمير المتقدم على ما ذهب اليه صاحب المفضل في نحو زيد نعم الرجل فهذا ايضا في الحقيقة من عطف
 الانشاء على الاخبار وقد نفع البيانيون كثير من الحاجة فلا بد من قول احدى الجملة بان يقال على
 الاول ان المعطوف اليه ايضا انشائية لان المقصود منه انشاء التوكل والاعتماد لا الاخبار بانه تعالى كاف
 في امور العباد والواو فيه اعترافية وعلى الثاني ان المعطوف باقول به مقول في حقه نعم الوكيل كما
 هو الشأن فيكون خبرية متعلق بخبر انشاء كذا افادة مولا ما عبد الحكيم في حاشية المطول

ان غوامض الاسرار بالنسبة الى هذه الوجودات هيمنة وتاثيرها الافكار بالاضافة
 الطبعية النقاد بنية فهو باسحاق هذا الكتاب وفي ما بعد الله احو واسأل الله
 تعالى ان ينفع به انه وفي ذلك النفع وهو حسب ونعم الوكيل
 فعل ناقص من نزال نزال لاس من نزال نزال فعل تام عاليه جزء بالعين لمصلحة من العلم بمجنى الرفعة
 عاليه بالعين المعجزة من الغلابة يعني ارتفاع القيمة وازوايا ولا يحصى ما في فقرتين من الاستعارات الدورية
 بمعنى گردش شيكوى ونظره كس كس صرح وتقدريم متعلق الجزية منها المجر والاهتمام في تقدريم العلم على العمل
 اشارة الى شرف العلم قوله لان غوامض الخ هذا قوله قوله توصلت كما يدل عليه قوله لاحقا فهو
 باسحاق هذا الكتاب وفي ما بعد الله كفى القول خصه اذ قد لان له احو الكثرة انشا لايصل الى الاحكام في انشا
 جميع ماضية والاضافة الى الاسرار بياتية وفيه مبالغة في التفخار وعدم الموضوع كما قالوا في خيار الخيارات وفي
 عيون العيون انه مبالغة في المختارية والذهن قوة النفس مودة لكتاب العلوم والآراء والوقا وبالمائة
 في الوقوف على افرقة شدة هيمته اى محلة مطلع عليها بلامه وتاثير الافكار اى المطالب النظرية
 شأنها الاكتساب بالانظار البصيرة للنفاذ مبالغة في التقدير بمعنى سره كرون مية اى بدئية
 لا يحتاج في تحصيلها الى كلفة قوله واسأل الله تعالى ان دفع العجب الشا من قوله كتبت وكتبت
 بل من الاتحاف ايضا واتجالي حضرة تعالى وحذفت مفعول ينفع قصدا الى لغوهم كل احد من الطالبين
 قوله انه وفي ذلك وعلمه لقوله اسأل الله تعالى ان يتولى تلك المنفعة وكذا فلان تصريف فيه كما يشاء
 قوله وهو حسب الخ بحسب بسند بودن واصدر بمعنى الفاعل اى بحسب وكافى والوكيل من يفيض
 اليه الامر ويجوز عليه الجملة معطوف على بحسب الى مخصوص محذوف انعم الوكيل هو فيكون من عطف الجملة
 الفعلية الانشائية على الجملة الانشائية الاخبارية او معطوف على بحسب لتضمنه معنى بحسب والخصوص
 هو الضمير المتقدم على ما ذهب اليه صاحب المفضل في نحو زيد نعم الرجل فهذا ايضا في الحقيقة من عطف
 الانشاء على الاخبار وقد نفع البيانيون كثير من الحاجة فلا بد من قول احدى الجملة بان يقال على
 الاول ان المعطوف اليه ايضا انشائية لان المقصود منه انشاء التوكل والاعتماد لا الاخبار بانه تعالى كاف
 في امور العباد والواو فيه اعترافية وعلى الثاني ان المعطوف باقول به مقول في حقه نعم الوكيل كما
 هو الشأن فيكون خبرية متعلق بخبر انشاء كذا افادة مولا ما عبد الحكيم في حاشية المطول

ان غوامض الاسرار بالنسبة الى هذه الوجودات هيمنة وتاثيرها الافكار بالاضافة
 الطبعية النقاد بنية فهو باسحاق هذا الكتاب وفي ما بعد الله احو واسأل الله
 تعالى ان ينفع به انه وفي ذلك النفع وهو حسب ونعم الوكيل
 فعل ناقص من نزال نزال لاس من نزال نزال فعل تام عاليه جزء بالعين لمصلحة من العلم بمجنى الرفعة
 عاليه بالعين المعجزة من الغلابة يعني ارتفاع القيمة وازوايا ولا يحصى ما في فقرتين من الاستعارات الدورية
 بمعنى گردش شيكوى ونظره كس كس صرح وتقدريم متعلق الجزية منها المجر والاهتمام في تقدريم العلم على العمل
 اشارة الى شرف العلم قوله لان غوامض الخ هذا قوله قوله توصلت كما يدل عليه قوله لاحقا فهو
 باسحاق هذا الكتاب وفي ما بعد الله كفى القول خصه اذ قد لان له احو الكثرة انشا لايصل الى الاحكام في انشا
 جميع ماضية والاضافة الى الاسرار بياتية وفيه مبالغة في التفخار وعدم الموضوع كما قالوا في خيار الخيارات وفي
 عيون العيون انه مبالغة في المختارية والذهن قوة النفس مودة لكتاب العلوم والآراء والوقا وبالمائة
 في الوقوف على افرقة شدة هيمته اى محلة مطلع عليها بلامه وتاثير الافكار اى المطالب النظرية
 شأنها الاكتساب بالانظار البصيرة للنفاذ مبالغة في التقدير بمعنى سره كرون مية اى بدئية
 لا يحتاج في تحصيلها الى كلفة قوله واسأل الله تعالى ان دفع العجب الشا من قوله كتبت وكتبت
 بل من الاتحاف ايضا واتجالي حضرة تعالى وحذفت مفعول ينفع قصدا الى لغوهم كل احد من الطالبين
 قوله انه وفي ذلك وعلمه لقوله اسأل الله تعالى ان يتولى تلك المنفعة وكذا فلان تصريف فيه كما يشاء
 قوله وهو حسب الخ بحسب بسند بودن واصدر بمعنى الفاعل اى بحسب وكافى والوكيل من يفيض
 اليه الامر ويجوز عليه الجملة معطوف على بحسب الى مخصوص محذوف انعم الوكيل هو فيكون من عطف الجملة
 الفعلية الانشائية على الجملة الانشائية الاخبارية او معطوف على بحسب لتضمنه معنى بحسب والخصوص
 هو الضمير المتقدم على ما ذهب اليه صاحب المفضل في نحو زيد نعم الرجل فهذا ايضا في الحقيقة من عطف
 الانشاء على الاخبار وقد نفع البيانيون كثير من الحاجة فلا بد من قول احدى الجملة بان يقال على
 الاول ان المعطوف اليه ايضا انشائية لان المقصود منه انشاء التوكل والاعتماد لا الاخبار بانه تعالى كاف
 في امور العباد والواو فيه اعترافية وعلى الثاني ان المعطوف باقول به مقول في حقه نعم الوكيل كما
 هو الشأن فيكون خبرية متعلق بخبر انشاء كذا افادة مولا ما عبد الحكيم في حاشية المطول

قال

تحمدا الله
على توفيقه

ونسأله هذا
طريقة وال

الحق بتحقيقه
ونصله على

محمد وآله
وعترته

اقول الحمد معناه على ما ذهب اليه المحققون هو الثناء والنداء على الجميل بمعنى
او غيرها وانما ضم النداء ليشعر بانّه بواسطة اللسان وقوله من نعمه او غيرها
للاشعار بعموم المتعلق

قوله الحمد معناه على ما ذهب اليه المحققون انه اشارة الى روافد السبب الايام الرزقي
تفسيره الكبير من ان الحمد ثناء في مقابلة الانعام طاقا بواصل الى الحامد ولا يخفى ان الشكر فانه ثناء
في مقابلة الانعام الوصل الى الشكر فلا فرق بينهما عندنا لا بسبب امور وفاء اللسان في كليهما ولا بسبب
المتعلق فانه الانعام يوجب الا بالوصول الى معنى الشكر بخلافه في الحمد ومن ذكر وجوده انشاء الله تعالى
قوله والثناء والثناء علمه هذا المعنى هو الذي احتاره الزمخشري في الكشاف في الفائق والقاضي
تفسيره والمحقق الرزقي في شرح المطالع والعلامة التفتازاني في اللطول والحمد وان في كتب اللغة
يستعمل لانه يحل في سر وفيه له لاء الاعلام بقوله هو لثنا رانح واستشهدوا على عموم متعلقه بقوله حمدت
الرجل على انعامه حمدته على حسنه وشجاعته ونعمته بهما بالكمس بمعنى الانعام قال في الكشاف في تفسير الميزان
بالفتح ليعلم بان الانعام وبضم المسرة فلا حاجة الى تقدير الانعام كما قال العلامة في حواشي الكشاف
ان النعمة بمعنى الانعام بها قوله وانما ضم النداء ليعلم ان الثناء هو الذكر الجميل فلا يكون الا باللسان
قوله ليشعر الخ اى ليكون مصداقاً على خصوص دور الحمد فان النداء يفسر في كتب اللغة بآواز وادون
ووقعاً لتوهم صرف الثناء بهنالك بهيم اللسان وغيره فانه يستعمل بمعنى اظهار صفات الكمال الموحى
بالضم للذكور احتياطي لاخر من كيف وان الالفاظ المحمودة على المعاني الحقيقية المتبادرة خصوصاً
في التعريف ولذا ذكره اكثر الفاضل لان الثناء حقيقة في الذكر الجميل فاعلم ان العلامة في اطلاق الثناء
على المعنى الاظم ان ما هو المقصود من الحمد عن اظهار صفات الكمال متحقق في فعل غير اللسان الثناء
ولهذا الجامع قال بعض المحققين من لصفوية ان حقيقة الحمد هو الاظهار المذكور وهو قد يكون بالقول
وقد يكون بالفعل بل انما هو الاقوى لان الالفاظ افعال عقلية قطعية لا يتصور فيها التخلف كما لا يخفى
على السجود بخلاف الاقوال فان دلالتها وضعية ظنية قد تختلف عنها بل ولا تحا ومن ذا القبيل حمد
تعالى على ذاته وذلك لانه تعالى عين بسط بساط الوجود على مكينات لا تحصى ووضع عليه سائر
كرمته التي لا تناسب فقد كشف العطاء عن صفات كماله وانحصرت في الانساق قطعية تفصيلية غير مثابته

بعداً ثم تعريف الحمد والاحاجة الموقفة على جهة التعظيم واحترار اعين الاستهزاء
فإن كل ففة تمل عليها ولا يتصور مثل ففة اللذات في عبارات من العبارات ولذا قال عليه الصلوة و
السلام لا احصى ثناء عليك كما اثنيت على نفسك كذا فافاده قدس سره في حواشي المطل العقول
بعد تمام التعريف يري ان التعريف تام بدون هذا التعميم ولذا لم يذكر في شرح المطل في
خارج عنه فذكر ليدل على عموم تتعلق الحمد وذلك لان الجليل في نفسه متناول للتمام وغيره من محار
الاعمال ثم كرام الاخلاق والثناء ايضا غير مقيد بكونه في مقابلة النعمة فعلم ان الحمد قد يكون في مقابلة
النعمة وقد يكون في مقابلة غير اذ لو كان مختصا باحد ما وجب تقييده بذلك دفعا لانتقاض كذا في
حواشي المطل قوله على جهة التعظيم الخ اے على طرزه وطريقه والاضافة بيانته والمشهور في
عبارتهم على جهة التعظيم والجليل والاكثر من حملوا التعظيم على التعظيم الظاهر اذ هو للتبارة والادب
على التعظيم للباطني اذ هو البلية آخر اذ اكتفى قدس سره على التعظيم اشارة الى انما هو اذ كان ويستفاد
من تكرار المعنى الواحد الفرد والكل منه فالمراد من التعظيم ههنا ما هو بحسب الظاهر الباطن جميعا قال قدس
سر في حواشي المطل وانما اشترط كونه على جهة التعظيم لانه اذ اعزى الوصف بالجليل عن
مطابقة الاعتقاد وخالقه فعال الجوارح لم يكن هذا حقيقة بل شهرا وخبرية لا يقال فعله هذا يلزم ان يكون
موافقة فعل الجبارين عدم مخالفة فعل الباركان ايضا معتبرا في الحمد كيف يصح اختصاصه باللسان وعوده كيف
يتصور نسبة العموم والخصوص بين الحمد والشكر على ما ساقى لانا نقول كل واحد كما ان الله تعالى شرط لكون
فعل اللسان حمدا وليس شيئا منها جزا من الحمد ولا جزا له هذا حاصل كلامه قوله لاحترار اعين الاستهزاء
مفعول له لقوله قيد وقوله لانه ليس ثناء الخ وويل لعدم الحاجة يعني لاجابة في تعظيم التعريف المذكور الى
تقييد الثناء بكونه واردا على وجه التعظيم الظاهري والبلية اخراجه السحر من قول تعالى حكايته فوق انك
انت العزيز الحكيم بعد اذ قال كما قرأنا لانه عارض التعظيم الباطني وذلك لان الاستهزاء اى الوصف
الخاص بمطابقة الاعتقاد وليس ثناء وجه حقيقة لما عرفت بل هو ثناء صوة والا فاطفي التعريف محل على حقيقة
فلما جاز الى القيد المذكور بطريق الوجوب نعم لافادته ذكره للتصريح بما علم ضمنا كما فعله العلامة
الاستاذ من كجده وكده هذا والفاضل العظمى وجه عدم الحاجة اليه بان الثناء على الجليل شعر عن قصد
التعظيم لان معنى كون الثناء على الجليل ان الجليل باعت على الثناء ولا شك ان الثناء الله

[illegible][illegible]

فالحمد دائما هو بحسب العقل وانه لا فرق بين الحمد للمدح والشكر
صاحب الكشاف فان كلامه صريح في كلا الامرين الذين اوعينا بهما في الاول فيقول وقد نعى الله
تعالى ذلك على الذين انزل فيهم ويحبون ان يحمدوا لها سبق تقريره وانما في الثاني فيقول وكل من
راجع الى بصيرة التور وبقوله وقد نعى الله تعالى ذلك الخ وبقوله ان قلت ان العرب يمدحون
قوله قلت الذي يسوغ لهم ذلك بقوله على ان من محققه القاد الى آخر كلامه لان هذه الاقوال
الكانت ظاهرة في اخذ الاختيار في المدح كالاية في الحمد الا ان لفظ المدح الذي ذكره في كلامه
مرار يستعمل بمعنى الوصف والثناء مطلقا سواء كان بلفظ المدح او الحمد يدل على ذلك انه قد
ذكر المدح عبر عنه بالثناء حيث قال وحمل الآية على ظاهره لا يودي الى ان يثنى عليهم بفعل الله تعالى
وكذا غير عنه في آخر كلامه بوصف حيث قال وجعل الوصف بالبحال منحوه ما ليس للانسان عمل فيه غلطا
ومخالفا للعقول وكذا لفظ الحمد في الآية مستعمل في معنى الثناء والا لا خجل نظام اجتهاد الكلام
كاتبه ذلك في قوله وقد نعى الله تعالى ذلك اشارة الى المدح بغير فعله والمذكور في الآية هو الحمد
بغير فعله فليتيمم الاستدلال بها على قبح المدح بغير فعله هذا هو بيان عدم الفرق بينهما في
اخذ الاختيار واما بيان ان ذلك لاخذ فيهما انما هو بحسب العقل فهو ان قوله وكل من يمدح
الى بصيرة التور وبقوله وقد نعى الله تعالى ذلك الخ وبقوله ان قلت ان العرب يمدحون
المدح به وقوله وجعله غلطا ومخالفا للعقول ينادي باعلى صوت على ان كل ذلك بحسب العقل
هذا ما عكس في حل هذه المقام والمدح سبحة وتعالى اعلم بمرام عباد الكرام قوله والشكر فعل الله
لما كان الشكر في الظاهر قريبا من الحمد حتى ظن الامام الرازي اشحا وهما مناسبان بين بعضهما
معنى الحمد معنى الشكر والنسبة بينهما على نهج المحققين ان كان المذكور في المتن لفظ الحمد فقط
فيقول القول الحق والاعتقاد ووسمه لواء على عموم مدحه وخصوص تعلقه بقول الشاعر
افادكم النعماء من ثمانية يد يد لسان في الضمير المحجاة قوله يد يد معطوف منصوب على البدلية
من ثمانية وفي توصيف الضمير بالحجب الاستوار اشارة الى الاخلاص والمعنى افادكم انعاما تم على ثمانية
اشياء منى المكافات باليد وشر الحمد بالناس في عقد القواد على المحبة والاعتماد ووجه الاستدلال
ان الشاعر الفصيح مع كونه صاحب اللسان جعل في مقابلته النعمة الوصلة اليه كلاما من الامور الثمينة

لقد ذكرنا في
القول في الكلام
بحسب العقل
والله اعلم
بالحق
بيان من
الامور التي
تستحق المدح
والثناء مطلقا
سواء دعى
الحمد او المدح
فانما هو بحسب العقل
وهو ان قوله وكل من يمدح
الى بصيرة التور وبقوله وقد نعى الله تعالى ذلك الخ وبقوله ان قلت ان العرب يمدحون
المدح به وقوله وجعله غلطا ومخالفا للعقول ينادي باعلى صوت على ان كل ذلك بحسب العقل
هذا ما عكس في حل هذه المقام والمدح سبحة وتعالى اعلم بمرام عباد الكرام قوله والشكر فعل الله
لما كان الشكر في الظاهر قريبا من الحمد حتى ظن الامام الرازي اشحا وهما مناسبان بين بعضهما
معنى الحمد معنى الشكر والنسبة بينهما على نهج المحققين ان كان المذكور في المتن لفظ الحمد فقط
فيقول القول الحق والاعتقاد ووسمه لواء على عموم مدحه وخصوص تعلقه بقول الشاعر
افادكم النعماء من ثمانية يد يد لسان في الضمير المحجاة قوله يد يد معطوف منصوب على البدلية
من ثمانية وفي توصيف الضمير بالحجب الاستوار اشارة الى الاخلاص والمعنى افادكم انعاما تم على ثمانية
اشياء منى المكافات باليد وشر الحمد بالناس في عقد القواد على المحبة والاعتماد ووجه الاستدلال
ان الشاعر الفصيح مع كونه صاحب اللسان جعل في مقابلته النعمة الوصلة اليه كلاما من الامور الثمينة

مواقفها لما هو خير حقه والهداية في الدلالة الموصلة الى البقية والوصول

او غير في حقه عندنا تعالى فان قيل النفس غير حق خير عند الظالم مع انه لا يسمي خلقه توفيقا فافهم
والهداية هي الدلالة الموصلة الى البقية التي قال العلامة في شرح العقائد النسفية المذكور
في كلام المشايخ ان الهداية عندنا خلق لا يتدارك عند المعتزلة بيان طريق الحق والصلوب و
المشهور انما عند المعتزلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب عند الدلالة على طريق الوصول الى المطلوب
سواء حصل الوصول والهداية او لم يحصل انتهى كلامه قد صرح في شرح المقاصد الفيلاني كونها
بمعنى الايضاح قول آخر عن بعض المعتزلة وانهم من الموارد في القرآن متعارضة فبعض ما يدل
على انها بمعنى الايضاح مثل قوله تعالى انك لا تجد من رجاى ولكن الله يهدي من يشاء و
بعضها على انها الارشاد واردة الطريق مثل قوله تعالى واما تودون ان يهديهم الله على طريق
الهداية المشهور ان صاحب الحاشية في الاعتزال فسر في قوله تعالى واما تودون ان يهديهم الله على طريق
الموصلة الى البقية واستدل عليه بوجوه ثلاثة كما مستعرف والى تفسيره اياها بهذا المعنى على ما فيدانه
لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق كما ناسب للمعتزلة لما كان لتعليقها بالشيئية في قوله تعالى
ان يهديهم من يشاء الى صراط مستقيم معنى مجموع كل احد من المؤمنين الكافر والمطيع والعاص ولو كانت
خلق لا يهديهم انما هو من باب الارشاد لما ترتب عليها المدح في العاجل والثواب في الاجل بناء
على اصلهم الفاسدان لا استحقاق المدح والثواب والالزام والعقاب فيما لا يتصل فيه العبد بسيد
قدس من هو لم ينظر الى تصانيفه اعترافه واورده مختار مع استدلاله واستصحاب ما وجوه حكمه
من اشارته تعالى قوله بديل ليل الخ هذه وجوه ثلاثة ذكرت في الكشف حيث قال
بديل وقوع الضلالة في مقابلتها قال الله تعالى اولئك الذين هموا الصلابة بالهدى
وقال تعالى بديلا وفيقال هم في موضع المدح كهدى ولان اهدى
مطابق هو ولكن يكون المطاوع في خلاف معنى الصلابة لا تترى الى نحو غلبة فاعلم وكسر فاعلم
شاهد انك انتهي وقال العلامة في حواشيه ان قوله بديل وقوع الخ في معنى لان الصلابة
قد تقع في مقابلته فلا يعطف عليه قوله ويقال محدد بمعنى ولان يقال وقوله ولان انك
مطواع الخ انتهى والسيد قدس سره ماخذ بالمال وقال بديل ان الصلابة الخ

والهداية هي الدلالة الموصلة الى البقية
والهداية عندنا خلق لا يتدارك عند المعتزلة
المشهور انما عند المعتزلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب
سواء حصل الوصول والهداية او لم يحصل
بمعنى الايضاح قول آخر عن بعض المعتزلة
على انها بمعنى الايضاح مثل قوله تعالى
بعضها على انها الارشاد واردة الطريق
الموصلة الى البقية واستدل عليه بوجوه
لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق
ان يهديهم من يشاء الى صراط مستقيم
خلق لا يهديهم انما هو من باب الارشاد
على اصلهم الفاسدان لا استحقاق المدح
قدس من هو لم ينظر الى تصانيفه اعترافه
من اشارته تعالى قوله بديل ليل الخ
بديل وقوع الضلالة في مقابلتها قال الله
وقال تعالى بديلا وفيقال هم في موضع المدح
مطابق هو ولكن يكون المطاوع في خلاف
شاهد انك انتهي وقال العلامة في حواشيه
قد تقع في مقابلته فلا يعطف عليه قوله
مطواع الخ انتهى والسيد قدس سره ماخذ
بديل ان الصلابة الخ

غير
الهداية هي الدلالة الموصلة الى البقية
والهداية عندنا خلق لا يتدارك عند المعتزلة
المشهور انما عند المعتزلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب
سواء حصل الوصول والهداية او لم يحصل
بمعنى الايضاح قول آخر عن بعض المعتزلة
على انها بمعنى الايضاح مثل قوله تعالى
بعضها على انها الارشاد واردة الطريق
الموصلة الى البقية واستدل عليه بوجوه
لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق
ان يهديهم من يشاء الى صراط مستقيم
خلق لا يهديهم انما هو من باب الارشاد
على اصلهم الفاسدان لا استحقاق المدح
قدس من هو لم ينظر الى تصانيفه اعترافه
من اشارته تعالى قوله بديل ليل الخ
بديل وقوع الضلالة في مقابلتها قال الله
وقال تعالى بديلا وفيقال هم في موضع المدح
مطابق هو ولكن يكون المطاوع في خلاف
شاهد انك انتهي وقال العلامة في حواشيه
قد تقع في مقابلته فلا يعطف عليه قوله
مطواع الخ انتهى والسيد قدس سره ماخذ
بديل ان الصلابة الخ

فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واختار الجملة الفعلية ولم يقل الحمد لله جريا
 الاصل وقصد المظهر العجز عن الحمد على وجه الثبات والادام والتوفيق جعل فعل العباد
 على صفة الحال بوجود الحمد بلا شك وبالعكس في صورة الثبات في مقابلة الانعام بالاركان وهو ظاهر
 قوله ولم يقل الحمد لله لانه لا يحتاج الى اختيار بل الى بيان المرجح قوله جريا على الاصل الخ يعني ان اصل
 الحمد لجملة فعلية لانه حمد الله تعالى حمد الواحد حمد العدد ثم عدل عنه فحذف الفعل مع الفاعل
 وقيم المصدر مقامه وجعل الجملة اسمية لانه على الثبات والادام كما قالوا في سلام عليك فاختار
 الفعلية جريا على الاصل في الحقيقة قوله على وجه الثبات والادام الحمد لله هو
 بدل الالهيته لانها تدل على الثبوت والاصل في كل ثابت وادامه لم ينظر قاطعة بخلاف الفعلية
 فان الفعل يدل على الثبوت المتعارن بالجملة والحدوث لا تتران معناه بالزمان المتغير للجملة ونفي
 اشعار بان مقدور العبد هو الحمد على وجه التجدد وظهور العجز عن الاداء على وجه الثبات والادام
 وادخل ان الفعلية التي فعلها مضارع تمثل على الاستمرار التجدد وسد وجه الحمد على هذا الوجه اشق منه
 على وجه الادام اذ لا يشقة في الفعل بعدا لا اعتبارا وانما هي في الفعل مرة بعد اخرى فلا معنى
 لاطصار العجز في اختيار هذه الفعلية فغلبت ان كان اشق لكنه مقدور للعبد بخلاف الادام البشوتى
 فانه غير متصور بل هو عاجز مغلوب لنفس الامارة واقول انما اختار المضارع لانه دلالة على الاستمرار
 التجدد في شيعر بان التوفيق تعالى للمحنات والنجرات بتجدد على الاستمرار فلا يتخلو لمحتمل عن
 توفيق جديد فيجزم عليه مجد مزيد واما اختيار صيغة التكلم مع الغير فلا اشعار بان حمده تعالى امر عظيم
 وخطب جسيم لا يمكن ان يتولاه احد بنفسه بل يحتاج الى معاون ونصير وممد وظهير قوله
 جعل فعل العبد لله وبعبارة اخرى جعل الله تعالى فعل العبد موافقا لما يحبه ويرضاه
 وهذا هو معناه المعنى وهو راجع الى ما ذهب اليه بعض المتكلمين من انه خلق الطاعة التي
 هي وسيلة لتيسل السعادة واما ما استحسن من انه لم يجعل الاسباب موافقة للمطلوب الخبير
 فهو راجع الى ما ذهب اليه بعض منهم من انه حصل في القادة على الطاعة وعند بعضهم الدعوة
 الى الطاعة وعلى كل تقدير لا بد من قبيح الخبير احسنه انما عن الحسن لان المراد به

فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
 الاختيار في الجملة الفعلية
 قوله جريا على الاصل الخ يعني ان اصل
 الحمد لجملة فعلية لانه حمد الله تعالى
 حمد الواحد حمد العدد ثم عدل عنه
 فحذف الفعل مع الفاعل وقيم المصدر
 مقامه وجعل الجملة اسمية لانه على
 الثبات والادام كما قالوا في سلام
 عليك فاختار الفعلية جريا على الاصل
 في الحقيقة قوله على وجه الثبات
 والادام الحمد لله هو بدل الالهيته
 لانها تدل على الثبوت والاصل في كل
 ثابت وادامه لم ينظر قاطعة بخلاف
 الفعلية فان الفعل يدل على الثبوت
 المتعارن بالجملة والحدوث لا تتران
 معناه بالزمان المتغير للجملة ونفي
 اشعار بان مقدور العبد هو الحمد على
 وجه التجدد وظهور العجز عن الاداء
 على وجه الثبات والادام وادخل ان
 الفعلية التي فعلها مضارع تمثل على
 الاستمرار التجدد وسد وجه الحمد على
 هذا الوجه اشق منه على وجه الادام
 اذ لا يشقة في الفعل بعدا لا اعتبارا
 وانما هي في الفعل مرة بعد اخرى فلا
 معنى لاطصار العجز في اختيار هذه
 الفعلية فغلبت ان كان اشق لكنه
 مقدور للعبد بخلاف الادام البشوتى
 فانه غير متصور بل هو عاجز مغلوب
 لنفس الامارة واقول انما اختار
 المضارع لانه دلالة على الاستمرار
 التجدد في شيعر بان التوفيق تعالى
 للمحنات والنجرات بتجدد على
 الاستمرار فلا يتخلو لمحتمل عن
 توفيق جديد فيجزم عليه مجد مزيد
 واما اختيار صيغة التكلم مع الغير
 فلا اشعار بان حمده تعالى امر عظيم
 وخطب جسيم لا يمكن ان يتولاه
 احد بنفسه بل يحتاج الى معاون
 ونصير وممد وظهير قوله جعل فعل
 العبد لله وبعبارة اخرى جعل الله
 تعالى فعل العبد موافقا لما يحبه
 ويرضاه وهذا هو معناه المعنى وهو
 راجع الى ما ذهب اليه بعض المتكلمين
 من انه خلق الطاعة التي هي وسيلة
 لتيسل السعادة واما ما استحسن من
 انه لم يجعل الاسباب موافقة للمطلوب
 الخبير فهو راجع الى ما ذهب اليه
 بعض منهم من انه حصل في القادة على
 الطاعة وعند بعضهم الدعوة الى
 الطاعة وعلى كل تقدير لا بد من قبيح
 الخبير احسنه انما عن الحسن لان
 المراد به

في قوله تعالى فان قتل النفس غير حق غير عند الظالم مع انه لا يستحق خلقه توحيها فاقوله
 والهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية والوصول
 في كلامه الاشاعرة ان الهداية عندهما خلق الاله تبارك وتعالى عند المعترلة بيان طريق الحق والصلوب و
 المشهور ان المعترلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب عند الدلالة على طريقه يحصل الى المطلوب
 سواء حصل الوصول والاهتداء او لم يحصل انتهى كلامه قد صرح في شرح المقاصد ايضا بان كونها
 بمعنى الايصال قول اختر بعض المعترلة والمقصود الواردة في القرآن متعارضة فبعضها يدل
 على انها بمعنى الايصال مثل قوله تعالى كتاب التوحيد من اجبت ولكن الله يحبس من يشاء و
 بعضها على انها الارشاد واردة الطريق مثل قوله تعالى واما توفيقنا فمما هم فاستجبوا للعيضة على الهدى
 ويؤيده المشهور ان صاحب الحشاش التصلب في الاعتزال فسر في قوله تعالى من المستقيمين الذين ابلوا
 الله وصالحته في البغية واستدل عليه بوجوه ثلاثة كما مستعرف والى تفسيره اياها بهذا المعنى على ما افيد انه
 لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق لكانت في المعترلة لما كان تعليقها بالمشيئة في قوله تعالى
 يهدي من يشاء الى صراط مستقيم يعني العموم لكل احد من المؤمنين الكافر والمطيع والعاص ولو كانت بمعنى
 خلق الاله لكانت اعم من ان تكون متعلقة بالامر في العاجل والثواب في الاجل بناء
 على اصله لم يفسد انه لا يحتاج الى المدح والثناء ولا اللزم والعقاب فيما لا يتصل فيه العبد السيد
 قدس سره لم ينظر الى اتصاله في اعتزاله واوردها مع استدلاله واستحسانه وجوه ثلاثة
 ان شاء الله تعالى قوله بدليل الخ هذه وجوه ثلاثة ذكرت في الكشف حيث قال
 بدليل وقمع الضلالة في مقابلتها قال الله تعالى اولئك الذين اشدوا الضلالة بالهدى
 وقال تعالى وفي ضلال مبين ويقال له في موضع المدح كهدى ولان اهتداء
 مطاوع به ولكن يكون المطاوع في خلاف معنى اصله لا تترس الى شؤعه فاعتم وكسره فاختصر
 شبهه ولك انتهى وقال العلامة في حواشيه ان قوله بدليل وقمع الخ في معنى لان الضلالة
 قد تقع في مقابلة فلا يعطف عليه قوله ويقال مبهمة بمعنى ولانه يقال وقوله ولان اهتداء
 مطاوع الخ انتهى والسيد قدس سره اخذ بالمآل وقال بدليل ان الضلالة الخ

في قوله تعالى فان قتل النفس غير حق غير عند الظالم مع انه لا يستحق خلقه توحيها فاقوله
 والهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية والوصول
 في كلامه الاشاعرة ان الهداية عندهما خلق الاله تبارك وتعالى عند المعترلة بيان طريق الحق والصلوب و
 المشهور ان المعترلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب عند الدلالة على طريقه يحصل الى المطلوب
 سواء حصل الوصول والاهتداء او لم يحصل انتهى كلامه قد صرح في شرح المقاصد ايضا بان كونها
 بمعنى الايصال قول اختر بعض المعترلة والمقصود الواردة في القرآن متعارضة فبعضها يدل
 على انها بمعنى الايصال مثل قوله تعالى كتاب التوحيد من اجبت ولكن الله يحبس من يشاء و
 بعضها على انها الارشاد واردة الطريق مثل قوله تعالى واما توفيقنا فمما هم فاستجبوا للعيضة على الهدى
 ويؤيده المشهور ان صاحب الحشاش التصلب في الاعتزال فسر في قوله تعالى من المستقيمين الذين ابلوا
 الله وصالحته في البغية واستدل عليه بوجوه ثلاثة كما مستعرف والى تفسيره اياها بهذا المعنى على ما افيد انه
 لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق لكانت في المعترلة لما كان تعليقها بالمشيئة في قوله تعالى
 يهدي من يشاء الى صراط مستقيم يعني العموم لكل احد من المؤمنين الكافر والمطيع والعاص ولو كانت بمعنى
 خلق الاله لكانت اعم من ان تكون متعلقة بالامر في العاجل والثواب في الاجل بناء
 على اصله لم يفسد انه لا يحتاج الى المدح والثناء ولا اللزم والعقاب فيما لا يتصل فيه العبد السيد
 قدس سره لم ينظر الى اتصاله في اعتزاله واوردها مع استدلاله واستحسانه وجوه ثلاثة
 ان شاء الله تعالى قوله بدليل الخ هذه وجوه ثلاثة ذكرت في الكشف حيث قال
 بدليل وقمع الضلالة في مقابلتها قال الله تعالى اولئك الذين اشدوا الضلالة بالهدى
 وقال تعالى وفي ضلال مبين ويقال له في موضع المدح كهدى ولان اهتداء
 مطاوع به ولكن يكون المطاوع في خلاف معنى اصله لا تترس الى شؤعه فاعتم وكسره فاختصر
 شبهه ولك انتهى وقال العلامة في حواشيه ان قوله بدليل وقمع الخ في معنى لان الضلالة
 قد تقع في مقابلة فلا يعطف عليه قوله ويقال مبهمة بمعنى ولانه يقال وقوله ولان اهتداء
 مطاوع الخ انتهى والسيد قدس سره اخذ بالمآل وقال بدليل ان الضلالة الخ

غير الهداية فانهم
 في قوله تعالى فان قتل النفس غير حق غير عند الظالم مع انه لا يستحق خلقه توحيها فاقوله
 والهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية والوصول
 في كلامه الاشاعرة ان الهداية عندهما خلق الاله تبارك وتعالى عند المعترلة بيان طريق الحق والصلوب و
 المشهور ان المعترلة هو الدلالة الموصلة الى المطلوب عند الدلالة على طريقه يحصل الى المطلوب
 سواء حصل الوصول والاهتداء او لم يحصل انتهى كلامه قد صرح في شرح المقاصد ايضا بان كونها
 بمعنى الايصال قول اختر بعض المعترلة والمقصود الواردة في القرآن متعارضة فبعضها يدل
 على انها بمعنى الايصال مثل قوله تعالى كتاب التوحيد من اجبت ولكن الله يحبس من يشاء و
 بعضها على انها الارشاد واردة الطريق مثل قوله تعالى واما توفيقنا فمما هم فاستجبوا للعيضة على الهدى
 ويؤيده المشهور ان صاحب الحشاش التصلب في الاعتزال فسر في قوله تعالى من المستقيمين الذين ابلوا
 الله وصالحته في البغية واستدل عليه بوجوه ثلاثة كما مستعرف والى تفسيره اياها بهذا المعنى على ما افيد انه
 لو كانت بمعنى الارشاد واردة الطريق لكانت في المعترلة لما كان تعليقها بالمشيئة في قوله تعالى
 يهدي من يشاء الى صراط مستقيم يعني العموم لكل احد من المؤمنين الكافر والمطيع والعاص ولو كانت بمعنى
 خلق الاله لكانت اعم من ان تكون متعلقة بالامر في العاجل والثواب في الاجل بناء
 على اصله لم يفسد انه لا يحتاج الى المدح والثناء ولا اللزم والعقاب فيما لا يتصل فيه العبد السيد
 قدس سره لم ينظر الى اتصاله في اعتزاله واوردها مع استدلاله واستحسانه وجوه ثلاثة
 ان شاء الله تعالى قوله بدليل الخ هذه وجوه ثلاثة ذكرت في الكشف حيث قال
 بدليل وقمع الضلالة في مقابلتها قال الله تعالى اولئك الذين اشدوا الضلالة بالهدى
 وقال تعالى وفي ضلال مبين ويقال له في موضع المدح كهدى ولان اهتداء
 مطاوع به ولكن يكون المطاوع في خلاف معنى اصله لا تترس الى شؤعه فاعتم وكسره فاختصر
 شبهه ولك انتهى وقال العلامة في حواشيه ان قوله بدليل وقمع الخ في معنى لان الضلالة
 قد تقع في مقابلة فلا يعطف عليه قوله ويقال مبهمة بمعنى ولانه يقال وقوله ولان اهتداء
 مطاوع الخ انتهى والسيد قدس سره اخذ بالمآل وقال بدليل ان الضلالة الخ

فهدى بهم فاستجابوا للهم على الهدى فنجاز عن اصحابنا الهداية ونصل
 واختارنا الجملة الفعلية هم هنا ايضا المثل ما ذكرنا وليكون الصلوة على وفق
 الحكيم والمتمم نوران الصلوة حقيقة في ذلك كما لغو في الاثر كان المخصوصة
 ارسى نوم صالح على نينا عليه السلام وصلنا بهم الى المطلوب الا على ذلك الايمان فاستجابوا للهم اى باكر
 على الهدى اى الايمان هو باطل اذ لا يتصور الصلوة بعد الوصول الى الحق فلا جرم هي بمعنى الارشاد
 وتقرير الجواب ان الآية غير صالحة للمعارضة لان الهدية فيها ليست على معناها الحقيقية بقدرية
 قوله فاستجابوا للهم الخ بل لم يرد بها بالهدية التي هي الايصال بمعنى الارشاد ومجازا من صلاتها
 لفظ المسبب في سبب فان الدلالة على الطريق سبب الايصال فالمعنى ان ثمود اعطيتهم
 اسبابا للوصول الى الحق بانزال الصحف فيهم وارسل الرسل اليهم فلم يتبعوا الحق وتجووا للهم
 على الهدى وجيب ايضا بان يجوز ان يكون المعنى والتداعى علم وانما ثمود وصلنا بهم الى الحق
 فارتدوا واستجابوا للكفر على الايمان فانه لا دلالة لسابق الآية ولا لاحتمال على عدم حصول الهداية
 لهم وهو الاول بان الاصل في الاطلاق بالحقيقة ولا ضرورة تدعو الى القول بالمجاز والثاني بان
 لم يؤمن من ثمود الا قليل من المستضعفين وقنع الباقون من الايمان كما يظهر من قصتهم في سورة
 الاعراف اذ علمت وجوه اخلال اوله مذهب لا معتزل فاعلم انه خارج العلامة في حاشي الخشاف
 انها مشتركة بين المعنيين فانها اذا تعدت الى المفعول لثمة بنفسها كانت بمعنى الايصال واذا تعدت
 الى اداء الام كانت بمعنى الاداء ورد بعض الاولاء بان الهداية فست في اللغة براه ثمود
 لهم اوس براه نمار ولم يثبت في اللغة نقلها الى معنى آخر ففي الاداء حقيقة وفي الايصال
 مجاز لما تقر في محله ان اللفظ اذا دأب من حقيقة والمجاز ومن الاشتراك كحل على الحقيقة والمجاز
 وتكرره عليه ان كلاما بالحقيقة والمجاز ومن الاشتراك خلاف الاصل فالحق ما ذكره النفاضة
 في تفسيره انها موضوعه للتدوير المشترك بينهما اعني الدلالة مطلقا موصلة كانت او لا فانها
 مستعملة في المعنيين على السوية والاصل في الاطلاق هو الحقيقة قوله لمثل ما ذكرنا الخ
 من الجب على الاصل وقصد اظهار الجمع بين الودع وانما زاد المثل لان الاصل بهما
 نصله او صليت على محمد صلى الله عليه وسلم واكره في ما سبق احدا وحدث محمد الله والخبر هنا

هذا هو الوجه في قوله فاستجابوا للهم على الهدى فنجاز عن اصحابنا الهداية ونصل
 واختارنا الجملة الفعلية هم هنا ايضا المثل ما ذكرنا وليكون الصلوة على وفق
 الحكيم والمتمم نوران الصلوة حقيقة في ذلك كما لغو في الاثر كان المخصوصة
 ارسى نوم صالح على نينا عليه السلام وصلنا بهم الى المطلوب الا على ذلك الايمان فاستجابوا للهم اى باكر
 على الهدى اى الايمان هو باطل اذ لا يتصور الصلوة بعد الوصول الى الحق فلا جرم هي بمعنى الارشاد
 وتقرير الجواب ان الآية غير صالحة للمعارضة لان الهدية فيها ليست على معناها الحقيقية بقدرية
 قوله فاستجابوا للهم الخ بل لم يرد بها بالهدية التي هي الايصال بمعنى الارشاد ومجازا من صلاتها
 لفظ المسبب في سبب فان الدلالة على الطريق سبب الايصال فالمعنى ان ثمود اعطيتهم
 اسبابا للوصول الى الحق بانزال الصحف فيهم وارسل الرسل اليهم فلم يتبعوا الحق وتجووا للهم
 على الهدى وجيب ايضا بان يجوز ان يكون المعنى والتداعى علم وانما ثمود وصلنا بهم الى الحق
 فارتدوا واستجابوا للكفر على الايمان فانه لا دلالة لسابق الآية ولا لاحتمال على عدم حصول الهداية
 لهم وهو الاول بان الاصل في الاطلاق بالحقيقة ولا ضرورة تدعو الى القول بالمجاز والثاني بان
 لم يؤمن من ثمود الا قليل من المستضعفين وقنع الباقون من الايمان كما يظهر من قصتهم في سورة
 الاعراف اذ علمت وجوه اخلال اوله مذهب لا معتزل فاعلم انه خارج العلامة في حاشي الخشاف
 انها مشتركة بين المعنيين فانها اذا تعدت الى المفعول لثمة بنفسها كانت بمعنى الايصال واذا تعدت
 الى اداء الام كانت بمعنى الاداء ورد بعض الاولاء بان الهداية فست في اللغة براه ثمود
 لهم اوس براه نمار ولم يثبت في اللغة نقلها الى معنى آخر ففي الاداء حقيقة وفي الايصال
 مجاز لما تقر في محله ان اللفظ اذا دأب من حقيقة والمجاز ومن الاشتراك كحل على الحقيقة والمجاز
 وتكرره عليه ان كلاما بالحقيقة والمجاز ومن الاشتراك خلاف الاصل فالحق ما ذكره النفاضة
 في تفسيره انها موضوعه للتدوير المشترك بينهما اعني الدلالة مطلقا موصلة كانت او لا فانها
 مستعملة في المعنيين على السوية والاصل في الاطلاق هو الحقيقة قوله لمثل ما ذكرنا الخ
 من الجب على الاصل وقصد اظهار الجمع بين الودع وانما زاد المثل لان الاصل بهما
 نصله او صليت على محمد صلى الله عليه وسلم واكره في ما سبق احدا وحدث محمد الله والخبر هنا

في الكتاب في أول سورة البقرة (الصلوة حقيقة) بتحريك الصلوة ينسبت الأركان
المختصة بها التحريك الصلوة فيها ثمة محلها جاء صلياً تشبيهاً للدعاء بالمصلحة في
مختصه فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الأركان الخصوصية حقيقة أو مجازاً مرسل
وهذا الكافران ينتهي بالابتداء فيل المحمات لكثيران بين لوركن الغنمين في على الغنمين
في موضع الكاف حاشية العلامة قوله تشبيهاً للدعاء على دعاء الدعاء بالمصلحة
بصورة المصلحة في الكلام على حذف المضاف يدل عليه سابق كلامه على قوله ثم من الدعاء صلو
ولاحقه وهو قوله فيكون الصلوة في الدعاء الخ قوله فيكون الصلوة المستندة الخ تفرع منه قدس سره
على ما هو المذكور في الكتاب كما ان قوله سابقاً فيكون الصلوة المستندة الخ تفرع منه على ما هو
المشهور بين الجمهور والاستعارة هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له علاقة المشابهة ويقابلها المجاز
للمرسل في اللفظ المستعمل في علاقة غير المشابهة قوله استعارة الخ في مصرقة حيث ذكر
لفظ الصلوة وأريد به الدعاء المشبه بما قوله وفي الأركان الخصوصية حقيقة
وعبر نقل الشارع لفظ الصلوة عن تحريك الصلوة في الأركان المناسبة المذكورة كما هو ظاهر لفظه
فالمراد بالتحقيق ههنا تحقيق أثرية والاكتفاء بالمجاز لان المعنى الذي هو مجاز عن أهل اللغة
أو مجازاً مرسلان ان لم يصحبه ذلك النقل بل يستعمل في الأركان
لعلاقة انها محل ذلك التحريك فيعلم ان الحكم يكون الصلوة استعارة في الدعاء انما يستقيم
على الاحتمال الاول الذي هو ظاهر لا على الثاني والا فلو لم المجاز عن المجاز ويحتمل ان يكون المراد
دفع الأركان حقيقة اذا استعملها أهل الشرع أو مجازاً مرسلان اذا استعملها أهل اللغة لانها غير
ما وضعت له في اللغة فان تكلمت فما وجه استعمالها بمعنى الرحمة في مثل صلي الصلوة على محمد
أو وسلم على تفسير الكشاف اذ لا علاقة بين الرحمة والتحريك وكذا بين دعا وبين الأركان
فككون مجازاً فيها ولو عتبرت التجوز عن الدعاء كما سبق يلزم المجاز عن المجاز اذ الدعاء ايضاً
معنى مجازي حيث قد قلت لما صار استعمالها في الدعاء شائع واكثر صارت فيه حقيقة
طالما في مجاز التجوز عنه الى الرحمة بسببه عنه وتطير وما قاله مولانا عجب الحكيم في حواشيه
المطلوب ان كثره دون موضوعه لادنى مكان من الله ثم يستعمل للتفاوت في الاحوال

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

تميز السالم من الفكر الصحيح فساداً وللمع
ما يجب استحضارها لمن يشع في شئ من العلوم لتكون له عوناً في التحصيل منها
كل علم انه علم باصول كذا اذ يطلق مجازاً استهور على الكلمة المحاصلة من مزاولته تلك التصديقات
اطلاقاً لاسبب السبب فيكون هو العلم بها انما المسائل والمكثرة والامارة التصديق فتخرج الى الخلف في
التعريف كعلم باصول يعرف الخ واما سبب هذا العلم بالمنطق لان المنطق يطلق على النطق الظاهر
وهو الكلام وعلى المنطق الباطن وهو ادراك المعقولات وعلى مصد ذلك الفعل منظر في الافعال
وهو انفس الناطقة وبهذا الفن يتقوى التحصيل الاذراك سديد محفوظا عن الخطأ فيحصل سببه كلاماً
بالمثلث فتقرب به انفس على الحكم والادراك على وجه الصواب فاشق له اسم من المنطق
المنطق في شئ شرح المطالع فهو مصد سمي على وجه البالغة كانه المنطق نفسه او هم طرف لانه محل المنطق
ويستبعد قيل هو اسم الله كما يشعر به تعريفه ثم هو فالفتح فاعطى عام كما في المستقبل فتولد تعيين
السالم من الفكر كذا اذ يعرف به ان اتي فكر صحيح وانه فكر فاسد وهذا تعريف باقتبال الغاية
لان معرفة صحة الفكر وفساده وهو الغرض من المنطق والتميز المذكور انما هو بغاية قوانين المنطق
في الفكر حتى الرعاية وهو ما فان الفكر بمنزلة ترتيب امور معلومة للتدريس الى المجموع له مادة وهو
الامور للمعلومة وصورة سبب الهيئة الاجتماعية للانتمية للترتيب فاذ استحقا كان بعشر صحيحاً واذ استحقا
فانفس احد هما كان فاسداً فلا بد لكل مطلوب تصور من تصورات مخصوصة لمانسته
تامة به ومن طريق مخصوص له شئ له مخصوصة وكذا لا بد لكل مطلوب تصديق تصديقاً
مناسبة وطريق مخصوص استكفل تحصيل هذه الامور بالمنطق فيعرف به الفكر السالم من الفساد
لكن في حاشية الرسالة فانما عدل عن التعريف ثم هو لاسم له على لفظ الآلة والقانون المتوفى
معرفة ما على وجه التمهيد على تدقيقات صعبة لا تفي بها فطانه لتعلم فتولد عدة
اصطلاحات كالتحليل المراد بها اصطلاحات الاسور لمخصوصة التي اتفق عليها المنطقيون
بقرينة قوله منها السالفة لانه المراد منه الكلمات للاتفاق عليها والاحتضار بمعنى الحفظ
والاحتياط وكما ان كلمة على كلمة الاحتضار استعارة القوة المستعملة من تكرار المسائل بحيث
يقتدر بها على احتضار ما متى شئ من غير تحريم كسب جديد فالوجوب هنا مجمل على المعرفي

على قوله في القوة المستعملة من تكرار المسائل بحيث يقتدر بها على احتضار ما متى شئ من غير تحريم كسب جديد فالوجوب هنا مجمل على المعرفي

على قوله في القوة المستعملة من تكرار المسائل بحيث يقتدر بها على احتضار ما متى شئ من غير تحريم كسب جديد فالوجوب هنا مجمل على المعرفي

وهذه هي المقصود بالنظر فيها اذكر ان لمكانة معرفة كونه علم معرفة الدلالة واقسام
 اللفظ قد اتم بحثها عليها وذلك اما لان هذا المصطلح لا يمكن معرفته الا بالاستفادة
 من صاحبها والاستفادة من صاحبها كما تحصل بالا لفاظ الدلالة المعنى واما لان الكليات
 واما في القوم ثلثة قولته وهذه هي الخ لاس الكليات هي المقصودة بالبحث عنها في
 بابها في اعوجج لاني في باب التصورات مطلقا حتى يراد ان المقصود فيه هو القول الشارح والكليات
 مساوية ولما كانت ثلثة توهم انه اذا كانت الكليات هي المقاصد بالذات ههنا فما وجه تصديره بالباب
 بل كانت الدلالة واقسام اللفاظ وقوله بكون الزو واصل ان عقد الباب بالذات للكليات
 لاني في ايراد غير في بطريق لمبدية والتوقف قوله وذلك الخ لانه توقف معرفة الكليات
 على معرفة الدلالة واقسام اللفظ ثابت برجمين اولهما عام شامل لجميع مصطلحات المنطق وكتبه
 في جميعا مختص بالكليات على تقسيم هذا الكتاب قوله لا يمكن معرفة الخ وكذا الحال في
 اصطلاحات سائر العلوم لان احد اذا اراد ان يستفيد من غيره مجولا تصور يا او تصديقا من
 علم كان بالقول الشارح والوجه فلا بد هناك من اللفاظ ليمكن ذلك لئلا عدت مباحث اللفاظ
 مقدمة للشرح على وجه البصيرة في كل علم كالقصور بل رسم التصديق بالغاية وهو موضوع كذا في
 خواصة الرسالة وانما خصت بالايادة في كتب المنطق لانه للعلوم كلها تناسب ان يذكر مقدمة العلوم
 كلها ايضا في كتيبه قوله والاستفادة من صاحبها الخ وكذا افادة صاحبها لغيره لا يمكن الا بالالفاظ
 الدلالة لانه لم يصح بذلك التلازم بينهما وان المقصود هو بيان وجه التوقف تام بدونه هذا
 وجه تصدير باب الكليات خاصة بنده ابحاث مع مشاركة جميع الاصطلاحات المنطقية مع الكليات
 في هذا التوقف فموان لمباحث الكليات تقدم على سائر المباحث على ما تقر في التقديم عليها
 يوجب التقديم على سائر بخلاف العكس قوله الدلالة على المناس في الخ لانه بالوضع ولذا
 جعل المصدر ذكر الدلالة العقلية والطبقية من اللفظ وكذا اجمعها من غير وسيجي ليك مزيد بيان لذلك
 قوله واما لان الكليات الخ حاصل ان المصدر لما اختار لتقسيمه الجازم لتقرى الى
 فهم المبتدئين المتعلم حيث جعل الكليات انقسم الى اقسامها من المفرد والذات جملتها من اللفظ
 اللان بالوضع وجب تعرض ابحاث اللفظ والدلالة لان معرفة الاقسام موقوفة

معرفة الدلالة
 قول ان كان مختارة
 لا يحصل الدلالة
 على كونها بالوضع
 المستفاد من اللفظ
 والمبتدئين في علم
 المنطقية في اللفظ
 بالوضع وكذا في
 الدلالة العقلية
 الطبيعية والوجدانية
 من سائر العلوم العقلية
 بالوضع كذا في
 ما لم يثبت

جماعاً لا ينافي ما عينا الدلالة على ما صح به المصريح بقدر ذلك حيث قسم اللفظ
 للمفرد الكلية فثبت معنى ما علم من الدلالة وقسم اللفظ ثم معرفة أقسام اللفظ متوافقة
 على معرفة الدلالة كما استقف عليه فلذلك قدم بحث الدلالة وهي كون الشيء محالاً يلزم من العلم
 العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدلالة والثاني هو المدلول والدلالة لفظاً والدلالة لفظية كالألفاظ
 لفظية والدلالة اللفظية ان توقفت على الوضع فوضعية والا فغير وضعية غير الوضعية كما
 على معرفة القسم وتكشف بها حتى الاستحشاف قوله ثم معرفة الحق بيان لوجه تقديم بحث
 الدلالة على بحث اللفظ وهو ان أقسام اللفظ الكركب والمفرد انما هو باعتبار بار والدلالة جزاء
 وضعا على جزء معناه وعدم دلالة عليه فوجب اولاً معرفة الدلالة اللفظية الوضعية حتى يتضح
 أقسام اللفظ فلذا بدأ المصنف ببيان أقسامها ولما كانت هذه الثلاثة في الحقيقة قسماً للمطلق الدلالة
 لان مقسمها اي الدلالة اللفظية الوضعية قسم من اللفظية التي هي قسم من مطلق الدلالة قدم سبيل
 الكلام في تعريف الدلالة المطلقة وتسميها لان معرفة المقيد بوجه معرفة مطلق وتقسيم
 مطلق الى اقسامه يكشف ذلك المقيد زيادة الاختلاف قوله وهي كون الشيء محالاً الحق
 قيل ان قوله يلزم من العلم به الحق جملة وقعت صفة للحالة وليس لها عائد يعود اليها ولا بد منه في كل
 جملة وقعت صفة او صلة او جزاء او جيبان العائد محذوف الى يلزم به لانه سببها من العلم الحق
 لما تقرر في الخوا لا بد من التفسير فيها وجوباً فالحالة عبارة عما هو سبب للدلالة اعني الوضع وكيفية
 القرنية في الجملة التي والمراد من لزوم هو امتناع التكاثر العلم بالشيء الثالث من العلم بالشيء
 الاول في جميع الاوقات وعلى جميع الاوضاع لان المحسوس عندهم هو الدلالة الكلية الدائمة كما تسمى
 به قدس سره والعلوم هنا بمنزلة مطلق الادراك اعم من ان يكون تصوراً او تصديقاً اي شيئاً آخر
 صرح به في حاشية الرسالة والقرينة على ذلك مع كون العلم شراً كالمؤمن في المعنى وبين التفسير
 هو شيوخ الخلق الدلالة على جميع تلك الاقسام وقوله والشيء الاول هو الدال خارج عن
 التعريف ذكره توطيت للتقسيم قوله ان لفظ الحق سواء كان مدلوله من الخارج
 كزيادة او من اللفاظ كالمفرد والجملة فالدلالة اللفظية هي منسوبة الى اللفظانية والوجودية
 الى موصوفه قوله ان توقفت على الوضع الحق علم ان الوضع مقول بالاشياء كالتقسيم

على قوله
 كغيره من قول
 فان مدلول
 ليس هو الحق
 بل هو المدلول
 في نفس
 مدلوله ان
 اللفظ
 بوجه
 لفظ اللفظ
 والجملة فان
 على ما كان
 هو في نفسه
 كما في قوله
 على

بموجب الموضع فوضعية كدلالة الخط على اللفظ والا فعملية كدلالة الدخان على النار وليس المراد بالدلالة العقلية ما يكون للعقل مدخل فيها والا لزم ان يكون خاضعا للدلالات العقلية بل ما يكون بحسب العقل فقط من غير مدخل الموضع والطبع وبالدلالة الطبيعية ما لا يكون للعقل مدخل فيها بل ما يكون بحسب اقتضاء طبع اللفظ وانما للعقل مدخل فيها

لقد قد
بأنه ان
تكون العلم
بوجود اللفظ
من حيث انه
لفظ بالشيء
على كل حال
للمعلم باللفظ
ليس له حقيقة
من اللفظ
شأنه
١٢

حاشي الرسالة ويقوم من حاشية على المطالع والمطلوع انه لا دلالة لللفظ عليه عند المشاهدة صلا
بأنه على ان المعلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل قوله والا فعملية الخ ينفهم من هذه الحاشية
وكذا من حاشي الرسالة وحاشية المطول والمطالع بل من شرح المطالع وشرح العلامة
ان الطبيعية غير موجودة في غير اللفظية وقال الحق الدواني في حاشية التهذيب ان الطبيعية لا يصح
في اللفظ لان دلالة الحجرة على النجالة والصفرة على الوجع وحركة النبض قوة وضعفا على المزاج
مخصوص كلها طبيعية فافيد ان ملو قد سمره ان تحقق الطبيعية في اللفظ قطع فان لفظ طرس الجبل
على الوجود قطعاً بل من الطبع عند عروضة له بخلاف ما عهد اللفظ فانه يحتمل ان يكون الحجرة ومثاله بمنفعة
عن الطبع عند عروضة الكيفيات انسانية والمزاج لمخصوص لا تفكر ان اللفظ عليها الطبيعية وحتمل ان
تكون اثار النفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبع مدخل فيها فتكون الدلالة عقلية فتر
ويؤيد هذا التوجيه ايراد قدس سره الطبيعية عن غيبة اللفظية ايضا في رسالة القارسية
والله سبحانه اعلم قوله وليس المراد بالدلالة العقلية الخ لما كانت الدلالة الوضعية
عبارة عما يكون للموضع مدخل فيها على ما صرح به ويشير اليه قوله سابقا ان توقف على الوضع
فوضعية كما وان تبهم متبهم ان العقلية المتقابلة لها سبب التي يكون للعقل مدخل فيها والطبيعية المتقابلة
لها سبب التي لا يكون للعقل مدخل فيها كما لا دخل فيها للموضع بل يكون العلاقة فيها مجرد اقتضاء الطبع
وليس لاسر كدالك فدفعه بما ترمي قوله والا لزام ان يكون الخ نظره ان للعقل مدخل
في جميعها اذ هو سبب العلم والفهم قوله وبالدلالة الطبيعية الخ معطوف على قوله بالدلالة
العقلية فالمعنى ليس المراد بالدلالة الطبيعية ما لا يكون للعقل والموضع مدخل فيها بان يتصل الطبع بها ان
نفى مدعية الوضع فيها وان محتمل لكن لا يصح في مدعية العقل كما لا يخفى فالحاصل ان العقلية

والمقصود ههنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهو كون اللفظ بحيث متى
اطلق فهم منه المعنى للعلم بوضعه ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ
بما يتقبل فيها العقل بخلاف الوضعية والطبيعية فانما يجب به خلية الوضع والطبع لا باستقلالهما
فقدرة والمقصود ههنا انهم نغطة ههنا على طبق ما سبق في تقديم بحث الدلالة واللفظ من
الوجهين فكل من ينسب العلم الى ان يكون اشارة الى الفن كلمة يعني ان الدلالة المقصودة بالبحث عنها
في ترتيب المنطق من بين الدلالات هي اللفظية الوضعية لانها الطريق المتعارفة في افادة المعاني
وافتادتها بحسب تعليم اعداء العلم وانما علم على الانسان بنعمة البيان على ما مر ولان الطبيعة و
اللفظية غير منضبطة لاختلافها بحسب اختلاف الطبائع والافهام ومع ذلك لا يشمل الالفاظ قسما
بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة وشاملة لكل بقصد اليقين المعاني وثانيهما ان يكون اشارة
الى بابا لكليات انهم للمأخوذة في تعريف المفرد الذي هو مقسمها لانه قسم من اللفظ الدال
بالوضع قوله وهو كون اللفظ بحيث متى انهم ههنا المعطوف مع العاطف محذوف
الى متى اطلق وسمع بقرينة ان فهم المعنى من اللفظ متوقف على سماع اللفظ وليس مجرد اطلاق
اللفظ مستلزما بفهم المعنى ان قيل ان كلمة من سوا الكلمة اشارة طرية وتدل على عموم الاوقات
فيلازم ان يكون اللفظ بحيث اذا اطلق مرارا يفهم منه المعنى كل مرة وهو باطل لانه تحصيل المحال
قلت اولان ههنا شرط محذوف فالى فهم منه المعنى ان لم يكن مفهوما منه قبل هذا الاطلاق وثانيا ان
المراد بالفهم ههنا مجرد الالتفات ولا شك انه يحصل الالتفات الى المعنى عند كل اطلاق وهذا اقرب
من الاول اعتبار ههنا المعنى من لفظ الفهم على من لفظ العلم ايضا كما مر في تعريف مطلق الدلالة واستاء
عن المحذوف في تعريفه بالقرينة قوله للعلم بوضعه انهم اشارة الى علاقة الفهم اذا الوضع هو
بمنسب الدلالة الوضعية واحترز عن اللفظية الطبيعية اذ لا وضع هناك فليكون فهم المعنى فيها لاجل العلم
وعن اللفظية العقلية يتحققها حيث لا وضع كذا ولا متوار العالم بالمقابل عنه في ذلك الفهم كان هناك وضع
هو ما لم يقل بوضعه لاي المعناد للملازمة تضمن والالتزام لان فهم المعنى لاجل العلم بوضع لم يفسد
فانهم لم يعلم بوضع ذلك اللفظ مطلقا سوا كان اللفظ المعنى او الكلمة او الملازمة كذا في حاشي المطالع فله
ولما كان اللفظ لا يحكم ان صاحب الحق عرف اللفظية الوضعية بفهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه

لما ذكرنا سابقا
القول في الالفاظ
التي هي في العلم
اللفظية
الحاصل في
ما يجب ان يكون
الاول

لما ذكرنا سابقا
بأن الالفاظ
اللفظية هي
في العلم
الحاصل في
ما يجب ان يكون
الاول

بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وادرك عليه شكلان وهو ان لفظهم المكنون بمعنى المصدر المعنى المقصود للمعنى للفظا
بمعنى الفاعلية فهو صفة للسامع والمكان بمعنى المصدر المعنى المشغول اعني المفهومية فهو صفة للمعنى والاما
فكان لفظهم محمله على الدلالة التي هي صفة للفظ لان الصفتين المتباينتين لا يجوز تحريف احدهما بالآخر
وقد يتعبد هذا الاشكال حتى غير التعريف المذكور الى كون اللفظ بحيث يتبين اطلاق فهم منه المعنى للعلم
بوضعه كذا في شرح المطالع فاجاب عنه قدس سره بان الدلالة منسبة ورابطه بين اللفظ والمعنى وكذا
بينها وبين السامع مترتبة على رابطة اخرى هي الوضع لان الوضع وجب اللفظ بان المعنى على معنى
ان الوضع قال عنه الوضع اذا اطلق هذا اللفظ فافهموا ان المعنى منه على ما في شرح المطالع من كون
اللفظ مفهوما معناه المعنى عند اطلاقه وكون المعنى مفهوما من اللفظ عنده وكون السامع فاهما للمعنى
من اللفظ عنده ومنفصلا منه اليه فلا دالة تتعلق باللفظ والمعنى والسامع فمعنى تفسيره بانفسه
تفسيره في قوله بل بينهما وبين السامع اشارة الى ان كونها نسبة ورابطه لا اختصاص له باللفظ
والمعنى فقط كما صرح به بل هي رابطة بينهما وبين السامع ايضا فالتعريف المذكور في الكشف
يعبر سوا اصل الفهم على ما هو صفة المعنى او على ما هو صفة السامع هذا لكن الحق في الجواب افاد
في حاشية المطالع من ان الدلالة حالة قائمة باللفظ بالنسبة الى المعنى كالابوة القائمة بالاب
بالنسبة الى الابن لا حالة قائمة بهما معا كالتناسب والتكازم ومثالهما فانظرا في تعريفها
هو كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى واما تعريفها بالفهم المعنى المشغول لان الفهم المعنى من اللفظ
او الفاعل في انتقال ذهن السامع من اللفظ الى المعنى فمن لم يسمعها التي لا تلبس المقصود او لا يشبه
الاحد في ان له لالة صفة اللفظ بخلاف الانضمام والانتقال ولان في ان كسب الانضمام والانتقال
من اللفظ انما هو بسبب حاله في كنهه قيل في حاله لللفظ سبب الفهم المعنى وينتقل منه اليه فكأنهم
جنبا بهذا التسامح على ان الشرة المقصودة من تلك الحالة هو الفهم والانتقال فكانها هو انتم كلامهم
وهذا حاصل افاده في حاشية المطول من انهم تسامحوا في التعريف بالفهم اولم يقصدوا به
الصريح بل يفهم منه اعني كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ويحتمل في ذلك على ظهور ان
الدلالة صفة اللفظ وانهم ليس صفة له فلا بد ان يقصدوا بها ذكره في تعريفها ما هو صفة
اللفظ ولا شك ان دلالة فصح المعنى من اللفظ على كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى

اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالطائفة وعلى غير ذلك بالتضمن الكان له خبره على ما لا بد

٤٤

واللفظ يدل بينه ما وبير السامع في اعتبار اضافة كما تارة الى اللفظ فتفسر بكون اللفظ
اذا وقارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه او ان فهمه وقارة الى السامع فتفسر
بفهم السامع المعنى من اللفظ انتقال ذهنه منه اليه وقد يقال ان فهم
المعنى من اللفظ صفة اللفظ فكذلك ان فهم المعنى منه لانه للتركيب لا يستتق
اسم الفاعل والوجه بتقديم كانه وان امكن اعتبار كونه وصفا للفظ لكن لا يخفى ان
المحوظ فيه انها موجبات المعنى والاوجان لللفظ لا حجاب اللفظ ثم الدلالة اللفظية الوضعية

ولامة واحدة لا يشبه على الفطن ان تحته كلامه والفرق بين الجوابين ظاهر قوله وقد يقال ان فهم
المعنى الختم فائدة العلامة حيث قال في الطول بعد تفسيره بالاعتراض باعترافنا ان
ان الفهم ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او ان فهم المعنى منه هو بعينه معنى كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فاية في الباب ان لا دلالة له فيكون ان يشق منه صفة يحل عليه الدال
وفهم المعنى من اللفظ او ان فهمه من تركيب ما يمكن اشتقاقه من اللفظ مثل ان يقال ان اللفظ
مفهوم من المعنى ان تحته وحاصله على ما افاده قدس سره في حاشية ان الفهم وحده ووجه
صفة فاسح والافهم ام وحده صفة للمعنى لكن فهم السامع المعنى من اللفظ وكذا ان فهم المعنى منه
صفة له فيصير تعريف الدلالة بالفهم سواء كان بمعنى المعنى للفاعل او لمفعول وقوله فاية في الباب
الجواب ما يقال انه لو كان الفهم على ما ذكرته صفة للفظ وعبارة عن الدلالة تصح ان يشق
منه ما يحل على اللفظ كما يشق من الدلالة الدال المحمول عليه فغير الجواب ان عدم الاشتقاق لما
وهو التركيب لا يوجب الوجود ما تقدم من ان كل تفسير مخصوص من التفسيرات الثلاثة مبني على اعتبار
مفهوم من اللفظ فاية في الباب الدلالة قوله كونه وصفا للمعنى صفة اعتبارية له كما ان قيام اللفظ
قوله ان يربو به قائم صفة اعتبارية لا يربو قوله لا جانب اللفظ الخ فاعني قوله فهم المعنى من اللفظ
مع قوله كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غير مسموعة او فهم صفة للمعنى او اسامع سوار فيكون من
اولا فهم الفهم المعنى من اللفظ وكذا ان يقال ان فهم السامع المعنى من اللفظ غير ممكن لللفظ بحيث يفهم منه
المعنى والابن الاستلزام من الاستحار به حاصل ما افاده في حاشية الطول قوله ثم الدلالة الخ
شربوع في شرح المنقح ولما كان كلامه قدس سره سابقا لمبدأ البيان الدلالة

من قوله والفرق هو
ان اللفظ يدل بينه ما وبير السامع في اعتبار اضافة كما تارة الى اللفظ فتفسر بكون اللفظ
اذا وقارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه او ان فهمه وقارة الى السامع فتفسر
بفهم السامع المعنى من اللفظ انتقال ذهنه منه اليه وقد يقال ان فهم
المعنى من اللفظ صفة اللفظ فكذلك ان فهم المعنى منه لانه للتركيب لا يستتق
اسم الفاعل والوجه بتقديم كانه وان امكن اعتبار كونه وصفا للفظ لكن لا يخفى ان
المحوظ فيه انها موجبات المعنى والاوجان لللفظ لا حجاب اللفظ ثم الدلالة اللفظية الوضعية
ولامة واحدة لا يشبه على الفطن ان تحته كلامه والفرق بين الجوابين ظاهر قوله وقد يقال ان فهم
المعنى الختم فائدة العلامة حيث قال في الطول بعد تفسيره بالاعتراض باعترافنا ان
ان الفهم ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او ان فهم المعنى منه هو بعينه معنى كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فاية في الباب ان لا دلالة له فيكون ان يشق منه صفة يحل عليه الدال
وفهم المعنى من اللفظ او ان فهمه من تركيب ما يمكن اشتقاقه من اللفظ مثل ان يقال ان اللفظ
مفهوم من المعنى ان تحته وحاصله على ما افاده قدس سره في حاشية ان الفهم وحده ووجه
صفة فاسح والافهم ام وحده صفة للمعنى لكن فهم السامع المعنى من اللفظ وكذا ان فهم المعنى منه
صفة له فيصير تعريف الدلالة بالفهم سواء كان بمعنى المعنى للفاعل او لمفعول وقوله فاية في الباب
الجواب ما يقال انه لو كان الفهم على ما ذكرته صفة للفظ وعبارة عن الدلالة تصح ان يشق
منه ما يحل على اللفظ كما يشق من الدلالة الدال المحمول عليه فغير الجواب ان عدم الاشتقاق لما
وهو التركيب لا يوجب الوجود ما تقدم من ان كل تفسير مخصوص من التفسيرات الثلاثة مبني على اعتبار
مفهوم من اللفظ فاية في الباب الدلالة قوله كونه وصفا للمعنى صفة اعتبارية له كما ان قيام اللفظ
قوله ان يربو به قائم صفة اعتبارية لا يربو قوله لا جانب اللفظ الخ فاعني قوله فهم المعنى من اللفظ
مع قوله كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غير مسموعة او فهم صفة للمعنى او اسامع سوار فيكون من
اولا فهم الفهم المعنى من اللفظ وكذا ان يقال ان فهم السامع المعنى من اللفظ غير ممكن لللفظ بحيث يفهم منه
المعنى والابن الاستلزام من الاستحار به حاصل ما افاده في حاشية الطول قوله ثم الدلالة الخ
شربوع في شرح المنقح ولما كان كلامه قدس سره سابقا لمبدأ البيان الدلالة

والذهب بالآلزام كالألفان بديل علم الحيوان النافع بالمطابقة والمجاهة بالانتماء

ان كانت على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق سميت
مطابقة للتطابق بين اللفظ والمعنى وان كانت على جزء ما وضع له كدلالة
الانسان على الحيوان او على الناطق سميت تضمنال كون للدلول في
ضمن الموضوع له وان كانت على امر خارج عنه يلازمه في الذهن

وقت میں ہر عادل عن اسلوب المصراع اعنی بیان حکم اللفظ الدال بالوضع بانه يدل علی معان کما تقرر
بوجود ثبوتہ وانما اختار المصراع فی الاسلوب لانه لما قصد التقسیم المجاز فی الکلیات حیث جعلها
اقساما للذات وللعرض الذین جعلها قسمین من النکلی الذی سے جعلہ قسما من بفسرہ والذی ۱۰ قسم
من اللفظ الدال بالوضع نظم التقاسیم کلہا فی سلاک واحد تقریرا لے ذہن المبتدئ علی حصر
اللفظ الدال بالوضع مقسم مقسم مقسم مقسم الکلیات قولہ علی تمام ما وضع لہ لکن نقطۃ اتمام
لا احتیاط وکحسن المقایز بالجبر والافاضل فی ما وضع لہ ذہن اتمام علی جمیع او کل واثابہ ذکا
واعتبار فی مقابله بجز ولاست از عن الامتار بکونہ مرکبا سے یستلزم لدولات البسیطة
طابقۃ قولہ للتطابق الخیر بیان المطابقۃ وان لم تحکم صفۃ للدالۃ بل سے الاصفۃ اللفظ

فكان المصدر للعلوم واما صفة للمعنى فكان المصدر لمجول لكن سميت بهذه الالة اصطلاحا ههنا
اسم لها نسبة اسمها على الوافقة ولا يوجد كل البعد ان يقال سميت الالة المذكورة
صفا صطريا فيها اذ هي نسبة بين اللفظ والمعنى قوله على الحيوان او على الناطق

في ضمن دلالة على مجموعها قوله كون المدلول في ضمن الموضوع للدلالة
يدان تتضمن حقيقة المدلول المطابقة لكان المصدر لمعلوم والمدلول تتضمن الكلام المصدر
لهول فسميت هذه الدلالة بهذا الاسم صطلا على النسبة وجود معنى تتضمن فيه كونه غير ان يكون
ثاب تسمية النسبة بوصف احد طرفيها وكذا الحال في التام وقيل ان الدلالة التضمنية ما تتضمن
الدلالة المطابقة فيكون نفسها موصوفة بالتضمن المبنى للمفعول وللا تسمية لازمة وتابعة
للمطابقة فيكون نفسها موصوفة بالتام في التام والمزوم هذا ما تسميته الدلالات
لغات بالمطابقة والتضمنية والاسمية بالحقايق بالنسبة مع انه في الظاهر نسبة
شئ الى نفسه فومني على انها انواع اللفظية الوضعية ويجوز نسبة الشئ الى نوعه فنسبت الوضعية

[illegible]

أي يمتنع انفكاك تصور المسمى عن تصور كماله لا أنسان
على قائل العلم وصنعة الكتابة سميت التزاما لكون
الدلالة بسبب اللزوم الذهني ولم يستطع
اللزوم الخارجي

اليها وقيل دلالة المطابقة لوضعية منسوبة إلى أحد النوعين المطابقة لتحقيقها أيضا وبكذا
قول أي يمتنع الخ قيل هو أشارة إلى أن المعتبر في الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الخاص
كون الخارج بحيث يلزم من حصول الشيء الذي هو حصوله فيه وفيه ان هذا المعنى هو معنى مطلق
اللزوم الذهني عند سعيد بن جابر لا بمعنى البين الخاص منه فهو تفسير لأصل اللزوم الذهني الذي
هو شرط في الالتزام عند قدس سره كما استغريب قوله وصنعة الكتابة الخ
عطف على العلم على القابل كما قيل فإن لازم الإنسان هو قابلية العلم والكتابة بالعلم والكتابة بالفعل
ولذا لم يقل على العالم والكتاب ويدل عليه أنه قال في شرح المطالع قابل صنعة الكتابة في عدة
مواقع وبشيء عبارة العلامة في شرح نعم لو اعتب عطف الكتابة على القابل بأداة الكتابة
بالقوة لتضمن فائدة هي أن الحمل بالمواطاة ليس شرطا في اللازم المراد ههنا بل هو شرط
في اللازم الذهني هو قسم من القسمين كما سياتي وإنما نادى لفظ الصنعة إشارة إلى أن المراد
بالكتابة ههنا استعمال القلم لا هو صطاعه اليد كما حيث يقال للشيء المنظم شاعروا للشيء المكتوب
كما أن المراد بالعلم ههنا هو مطلق الإدراك لا هو اعتداف بين العلماء من العلوم المدونة
قوله بسبب اللزوم الذهني الخ فاختير في اسمها الالتزام على اللزوم الذهني على
مطلق اللزوم لأن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وليس اختياره للاشارة إلى أن
للعقبة فيه هو اللزوم البين بالمعنى الخاص على ما توهم لأنه ليس محتارة قدس سره كما سيحكي قوله
ولم يشترط اللزوم الخارجي الخ وهو كون الخارج بحيث يلزم من تحقق المسمى في
الخارج تحقيقه كالإسهال شرب السقمونيا وكان عليه قدس سره أن يتعرض لدليل
شروط اللزوم الذهني بأن يقول وإنما شترط اللزوم الذهني لأن لالة اللفظ العلم المعنى
بموجب الوضع الما قبل أنه موضوعي بالذات لا قبل التميز من قسم موضوع له فمما لا يخفى أن

لان دلالة اللفظ بالوضع اما على تمام ما وضع له او على جزءه او على الخارج واما انحصار
 الكلمة اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية وبها لا استقرار فان دلالة اللفظ الظاهر
 لم يكن بحسب الرضخ والطبع لا يلزم ان يكون عقلية وكذا انحصار غيره
 اللفظية في الاشياء فان قيل قد يتحقق دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن اللفظ
 من غير ان يكون بينهما لزوم وهذا هو كماله في الفاعل المجازات فلا
 تنحصر دلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة قلنا اذ لم يكن بين اللفظ والمعنى
 لزوم وهذا هو كماله في موضع المعنى منه واسطة القرينة ضرورة ان دلالة اللفظ
 لا يكون في اللفظ

انما اسم ذلك انما القيد وجعله كذلك كما هو بالتبع لا بالعقل كما انما يفيد حوله لان دلالة اللفظ
 في الحقيقة تقتضي ان كان له ان دلالة اللفظ بالوضع اما على تمام ما وضع له او على جزءه او على الخارج
 اما يكون على حصة من اللفظ او على الخارج وسبب الالتزام بالعقل بحسب ما لا ينحصر في
 ملاحظة هذه القضية وكذا هو مطلق الدلالة في اللفظية وغيره ما عطفه على اللفظية فيه قوله لا يلزم
 ان يكون عقلية الخ ائتمنته الى استندة الى العقل فقط ومن المجاز ان يتحقق دلالة غير مستندة
 الى شيء من الوضع والطبع والعلاقة العقلية لكن يستقرنا فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة قوله
 فان قيل الخ هذه معارضة في انحصار اللفظية الوضعية في الثلاث يعني ان يكون وان دل
 على انحصارها فيها لكن عطفها ما ينفيه وهو ان دلالة اللفظ على المعنى المجازي وضعية لا كما ان كانت
 رابطة اسما في محام فهم من انظر اللفظ الى اللفظ بعد فهمنا مسماه اعني الحيوان المفترس مع انها
 ليست داخلية في شيء من الاقسام ان في الاولين فظاهر وانما في الالتزام فلا يمت وط باللفظ
 القديم واللفظ من اسم اللفظ ومعناه المجازي وكثيرا ما يتحقق اللفظ مع المفردة عن المعنى المجازي
 فكما ان كانت رابطة اسما في محام فهم من انظر اللفظ الى اللفظ بعد فهمنا مسماه اعني الحيوان المفترس مع انها
 في شيء من الاقسام اذ لا نفهم تلك المعاني الابد كلفه ونزبه بل في تلك تصورات مسمى منها كذا في حواشي
 المطلاع قوله انواع المجازات الخ من الاستعارة والمجاز المرسل والكناية التي تارة على اللفظ
 او يعرف او العادة وكل منها يتبع الى النوع كثيرة على ما بين في موضعه قوله قلنا الخ حاصلا من
 وجوده في المجازات فانما اللفظ من اللفظ فلا يتحقق به انحصار الوضعية في الثلاث قوله

فان هذا فهو الدلالة بكون الشيئ بحيث يلزم آ والدلالة اللفظية
الوضعية بكون اللفظ بحيث متى اطلق ففهم منه المعنى فصل هذا يكون
المعتبر في دلالة الالتزام هو اللزوم الذهني المبني بالمعنى الاخص وهو
الذي يكون محجوزا بصور اللزوم كافي في جزم الذهن باللزوم بينهما كما اذهب
اليه الجوهري فحق لا يصح التمثيل للمدلول بالالتزام مقابل العلم وصنعة الكتابة لظهور ان محجوزا
الانسان لا يكفي فنجزم بالذهن باللزوم بينهما وكان المصنف الكلام على الاعتبار في الدلالة
الالتزامية هو اللزوم البين بالمعنى الاعم علم ما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين وهو
محقق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة فان من تصبو الانسان بأدلة

اسی بتایے بغیر نہ وہ لالہ نہ ہے صطلاح جسم و لایکھنوں بان لفظ و دل علیہ کیا میل علیہ السوق الا انہ لیسے
 التسمیہ باللفظہ فی عدم الاستدلال بہ بکلاف محاب لغریبہ و الاصول فانہم عتیدہ نہ کذا فی حواشی ارسطہ
 و مشاء ہذا الاختلاف ختمہ فہم فی تفسیر الدلالۃ المطلقۃ و الدلالۃ المظنیۃ الوضعیۃ کما قال فلہذا
 بس لان المحتسب عنہم ہو الدلالۃ الکیلیۃ عتیدہ و فی تفسیر الدلالۃ المطلقۃ التزموا منہم ہو
 عبارۃ عن امتناع التناقض و اخذوا فی تفسیر المظنیۃ الوضعیۃ کما یجاب بالکل الشرط عنی کثرۃ سے
 و اما اصحاب لغریبہ و الاصول ففسر الدلالۃ بکون اشئی بحیث یعلم منہ شئی آخر سواء کان فی ملک العلم کیا او
 جزئی یا بواسطۃ القرینۃ و فسر الوضعیۃ بضم المعنی من الحفظ اذا اطلق و نذا قالوا بالوضع النوعی فی جمیع
 المجلات و لفظیۃ الجزئیۃ صادقہ عندہ تحقق القرینۃ کذا فی شرح المطالع قولہ فعلی هذا الخ لیس
 اذا کان للحدث عنہ ہم الدلالۃ الکیلیۃ الدائمۃ و تحقیق المقام یقتضی بطلان الکلام فاعلم اولاً انہم قسموا
 الازم الماہیۃ الی بین و غیر بین و فسر البین بالازم الذی یکفی تصورہ مع تصور ملزم و منہم جزم
 العقل باللزوم بینہما کلزوم الانقسام بہما و بین للاربعۃ فان محسبہم بہ حاصل بعد تصور الطریق
 من غیر احتیاج الی الاستدلال و غیر البین بالازم الذی یتقصر فی جزم الذہن بالذہن و منہما
 الی وسط کتادی الزاویا الثلث للثلاث فان محسبہ تصور الثالث و تصور تساوی
 زواياہ للثلاثین لا یکفی فیہم بان الثلث مساوی زواياہ للثلاثین بل محتاج الی برہان بہ
 تم قالوا و قد یقال البین علی الازم الذی یلزم من تصور ملزم تصورہ لکون الاثنین ضعف

مجلس تدریس و تحقیق
در علم طب و جراحی
از تاریخ ۱۳۰۲
در شهر تهران
تأسیس شد

[illegible]

عبدالله بن محمد

الواحد فان من تصور الاثنين اذرك انه ضعف الواحد حكما بان هذا المعنى اخص من الاول والثاني
 يعني تصور الملزوم يعني تصور مع تصور لانه وليس كما يمكن تصور ان يمكن تصور واحد كذا في شرح
 الرسالة واخر ض السیدرح بان المختبر في المعنى الاول هو كون تصور بما كافي في الجزم بانزوم منها
 والمختبر في الثاني هو كون تصور الملزوم كافي في تصور الملزوم وصح ان تصور لا يرتب كون الاول
 اعم والثاني اخص اذ بما يكون تصور الملزوم كافي في تصور الملزوم ولا يكون تصور ان كافي في
 الجزم باللزوم لان الجزم بذلك زائد على الاستلزام لانه لا بد لتقدير كس من دليل ان كثير المتناقضات
 بحسب الشجرة من تصور الثالث الى تصور تساوي زواياها لثلاثتين مع ان الجزم لا يترك تصور
 عدم ملاعنا على البرهان المنه سي نعم لو فسر المعنى الثاني بما يكون تصور الملزوم كافي في تصور
 الملزوم فالجزم باللزوم كافي ما كان الثاني نفس من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت هذا الترتيب في
 كلامهم لثقت ولاشارة الى هذا القبح ترك قدس مع تفسير المشهور بها وغيره الى الترتيب في الاول والثاني
 الجزم وتخصيصا على مقابلة المعنى اعم وقوله كونه لم يثبت الجزم الثاني الى تصور الجهور في تفسير
 يعني اعم مع التناقض على خصية المعنى الثاني تركوا قيد الجزم باللزوم في تفسيره ولا بد منه لان
 بخصوص الجهور بينهما وليس اشارة الى كون هذا التفسير مردودا في نفسه كما توهم كيف وقد اجابوا
 في جوابه المثل حيث قال ويشترط فيه استلزام تصور الملزوم تصور الملزوم مع التصديق باللزوم
 ليظهر اخصية من الاول هذا وفسره العلامة في ابعديه بما يكون تصور الملزوم كافي في تصور الملزوم
 تصور بما كافي في الجزم باللزوم وتبعد تحقق الرافض في شيئية التهمة بسبب ثمانية ان الجهور لثقتين
 لما فسر الله لا يمكن الشئ بحيث يلزم من الثاني العلم بشيء آخر بالنظرية الوضعية يكون اللفظ بحيث
 اطلق فهم منه المعنى اعتبره في الاستلزام الملزوم ابعدين بالمعنى اخص ان الملزوم لثقتين في جميع الاوقات
 هو هذا الملزوم لا يبين بالمعنى الاعم ولا غير البين وبمؤاخر والادام الراسي والافق الجهور في تفسير
 للذاتيتين بما ذكرنا لانه لما قال بالاستلزام لطاقتة الاستلزام بلا شبهة ان تصور كل ما يثبت تصور الملزوم
 من لوازمها واقبله انها ليست غير طافا للفظ الاول على الملزوم مطابقة دل على الملزوم في تصور
 الترتيب اعلم ان المعنى في الاستلزام عند هو الملزوم البين بالمعنى الاعم كقولهم ان سلب الغير ليس بما يثبت
 من تصور لما يثبت تصور بل مما يمكن تصور مع تصور لانه لا بد لتقدير كس من دليل ان كثير المتناقضات

يجوز من ذلك الكليات وتصوير مضمون فاعل العلم وصفه الكتاب
يجزى بالضرورة بينهما ضرورة هاتين الف

من المتأخرين إذا عرفت هذا فاعلم ان مثال المتن الأخير على نهج الجهورى شبيه غير المتأخرين
فقط وان مجرد تصور الانسان لا يستلزم تصور التماثلية المذكورة فتصاعن ان يحسن في الجزم بالازم
بينما جعل له من الكلام على نهج التمام ازبوا فيهم المتأخرين الذين انهم في شغل
العلم الا وهو مستحق هنا بما ريب ويؤيد انه لم يقل وعلى ما ذكره في المتن بالترام ان كان
لازم كذا كما قال في تضمن على جزاء بالتضمن ان كان احسن ازبوا على وجود لازم من
اللازم كذا كما عرفت وابقى ازاد وشمالا لسلطان الازم باللازم لمعقب عندهم فيب
اللازم كذا كما عرفت وابقى ازاد وشمالا لسلطان الازم باللازم لمعقب عندهم فيب

ملکہ للکلیات الخ لے الامور الثابتة عن المحس سوار کانت جلیات فیہ اور انما لفظا
 جزئیات و سببی اور کما توہما او تخیلا و اما ادراک الامر انما فخر عند کس فلا یسمی ملما و طقا بل حسابا
 لحصوله للجوانات العجمیة و لذلک اخرجہ المتکلمون عن تعریف العلم بقیة المعانی حیث قالوا هو وصفه توجب
 تميزه بغير المعانی لا یتمثل انقیض خلافه لا شے سے حیث رأی ان ادراک انحواس فی قسم من العلم فالمراد
 التعریف عن ذلک البقیة کذا فی حاشیة بعضی قولہ ہکذا قالوا اشارۃ الی ضعف الجواب
 المذكور لان البقیة فی الالتزام عند الامام ایضا ہو للزوم البین بالمعنی الاخص کما یل علیہ موافقہ للجمهور فی
 تفسیر الدلائلین بما حررہ لا یزعم من اعتبار سلب الغیر لا کل ما یتیان کچون محنت ارہ و اشتراط البعد
 بالمعنی فالشخص فی الالتزام لان اعتقادہ و کذا کہ بعضی علی توہمہ ان سلب الغیر لازم بین بالمعنی الاخص
 کذا فی حاشیہ المطالع فی مقام بیان کون الالتزام محجوزہ فی العلوم و یدل علیہ کلامہ فی
 حاشیہ الرسالہ حیث قال فی رد قول الامام باستلزام السلب للاتباع الالتزام ان معنی معنی سوا
 سلب الغیر لازم فی شے کل معنی من المعانی بحیث یزعم من حصولہ فی الذہن حصولہ فیہ و
 ممنوع فانما تصور کثیر من المعانی مع انقضاء عن غیرہ فقلنا عن سلب الغیر عنہا و ایضا لو
 سلب تلزم کل فرد فخصه بقیادہ و ہو باطل فخصم سلب الغیر لازم بین بالمعنی الاخص و ہذا الذہن
 یکون تصورہ للزوم مع تصحیلا لازم کافیا فی الجزم بالزوم بل و اما المتعبر فی الالتزام للزوم لیس
 بالمعنی الاخص و ہذا ان یکون تصورہ للزوم مستلزما لتصورہ لللازم انھما نفسان بیان

(٢٥)
 يتصور بالكلية ان تصور مضمون فاعلم ان
 يجوز بالضرورة ان يكون له ما ضرورته هـ بنا قال
 من المتأخرين ان يعرفنا بما فاعلم ان مثال المتن العبري على نهج الجهوراني شير غفر الله له
 ان يكون ان تصور الانسان لا يتصور تصور التماثلية المذكورة فتصاعن ان يحسن في الجزم بالضرورة
 غير انما فعل لم يجرى في الكلام على سبب الامام فبوالفهم المتأخرين الذين منجود في شتر المطر
 المعنى الا انهم وهو متحقق هنا بل ارباب ويؤيد انه لم يقل وعلى ما زعمه السن بالترام ان كان له
 لازم كذا كما قال في تضمنه على جزئه بل تضمنه ان كان له جزم ان هو يدعي وجود لازم من
 الامور لم يكن ما يتصوره وقيل ان اورد مثال المطلق للضرورة لا لازم المعقب من عدمه فبب
 صلا ذلك للكلية ان المتأخرين الامور الثابتة عن الحسن او كانت كلياته في نفسه او كانت عقلا
 جزيات في نفسه او كانتا متوحدتين او متماثلتين او كانتا في الامور الحاضرة عند حسن فلا يسمي لها وطبقا بل حاسا
 لمصولة الجوانب انما العجمية والذاتية المتكلمون على تعريف العلم بقيد المعاني حيث قالوا هو صفة توجب
 تميزها عن المعاني لا يمكن ان ينقص خلافا لما شاع من حيث رأسي ان ادراك الحواس في قسم من العلم فالمراد
 التعريف عن ذلك المعاني كذا في حاشية المصنف قوله هكذا قالوا اشارة الى ضعف الجواب
 المذكور لان المعقب في الاثر من علم الامام فيفهم بالضرورة والبين بالمعنى الاخص كما يدل عليه موافقة الجهوراني
 تفسيره الى التبيين بما هو لا يترجم من اعتبار سلب الغير لا ما كل ما يتبين ان يكون محتملا له هو اشرط البين
 بالمعنى الاخص في الاثر من لان اعتبار ذلك كسبب في على توبه ان سلب الغير لازم من بالمعنى الاخص
 كذا في حاشية المطالع في مقام بيان كون الاثر من محجوزة في للعلوم ويدل عليه كلامه في
 حاشية الرسالة تجيبه قال في قول الامام باسناد الامام للمطابقة الاثر من ان معنى معصية
 ساسية لا غير لازم في كل معنى من المعاني بحيث يترجم من حصوله في الذم من حصوله فيه وهو
 منوع فان تصور كسبب المعاني مع انفعلة عن غير فاعلم ان سلب الغير عنها وايضا لو صح
 سبب لازم كل تدبير فاعلم ان هو باطل ففهم سلب الغير لازم من بالمعنى الاخص وهو الذي
 يكون تصور الامور مع تصور لازم كذا في الجزم بالضرورة والمعتبر في الاثر من الامور لم يترجم
 بالمعنى الاخص وان يكون تصور الامور سبب ما تصور للامور انفسه فبب ان بيان سبب

وظنه ان المختبر في الالتزام هو اللزوم المطلق واللازم من كلية الدلالة
ودوام الاتفاق انما هو مطلق اللزوم الذهني وهو امتناع انفكاك
تصور المسمى عن تصور الامر الخارج سواء كان مجرد تصور اللزوم كافيا في جزم
الذهن باللزوم بينهما او لم يكن اذ لو كان المختبر هو اللزوم البين بالمعنى
الاخصرب لزم ان لا يكون الامر الخارج الذي يمنع انفكاك تصور المسمى
عن تصوره لكن لا يجوزم الذهني مجرد تصور المسمى باللزوم بينهما بل كالاتزاميا ولاشك

زعمه بما ذكره لا وادراو المنع طليع مع استثناء ثانيا وانقضى له باستلزام محال ثانيا وبيان منشا غلطه
بشبهه المعنى العام بالاخص ابعادها يدل على ان المختبر عند الاتزام هو البين بالمعنى الاخص فالأخص
المراد باليس هو بقبائل في التصويب في تصحيح المثال هو القول بجحائية الفرض في التمثيل والصدق والاعتقاد
اعلم قوله وظني تحقيق المقام وقوم على الجمهور في اشتراطهم اللزوم البين بالمعنى الاخص و
لا دخل له في تصحيح المثال اصلا بل بالمعنى الظني ونيز حجر في اعتقاده ان المختبر في تحقيق
الاتزام وولائه اللفظ على الخارج هو اللزوم المطلق اعلم من ان يكون تعليقا بان يمنع تصور المسمى بدون
تصور اللزوم كما بين العبد والمبصر وعرفنا بان الالفك في مجرد العادة تصور للمسمى ومنع اللزوم كما بين
الحاتم والجود وها ميل منه قدس سبه الى اختيار مذاهب اهل الحرة والاصول فانه لا ريب في تحقيق
فهم مثل ما المعنى فاستقاطه عن ربه الاعتبار غير مستحسن كيق ويخرج كثير من المجازات والكليات المستترة
في المؤلفات والمخاطبات عن ان تكون رد لولاب التمر ايتها مع ان معظم الاقايدة والاستفادة بها

واللازم من كلية الدلالة ودوام الاتفاق انما هو مطلق اللزوم الذهني اي
العقل الذي هو عبارة عن امتناع انفكاك تصور المسمى عن تصور اللزوم سواء كان تصور اللزوم
كافيا في جزم المسمى باللزوم بينهما وهذا هو الاخص على مختاره قدس سبه كما في المعنى فان تصور
المسمى مجرد تصور البصر وهو ظاهر وكذا ينبغي في الجزم باللزوم بينهما وهذا هو المختار بين معانيها سواء في الخارج
واللزوم الجزم بالذات يدل عليه قولنا يجوزم باللزوم على المسمى من الذهني والخارج لعدم التقيد
باعتدافه باق على العلاقة صريح في قوله المطلق او لم يكن مجرد تصور اللزوم كافيا فيه
بان يكون تصور اللزوم مستلزما لتصور اللزوم ويحصل الجزم باللزوم من غير ان يكون مجرد

لقد راعى
المراد باليس
فهم عند
تصحيح المثال
منه لا دخل له
في تحقيق
المقام وقوم
على الجمهور
في اشتراطهم
اللزوم البين
بالمعنى الاخص
ولا دخل له
في تصحيح
المثال اصلا
بل بالمعنى
الظني ونيز
حجر في اعتقاده
ان المختبر في
تحقيق
الاتزام وولائه
اللفظ على
الخارج هو
اللزوم المطلق
اعلم من ان
يكون تعليقا
بان يمنع
تصور المسمى
بدون
تصور اللزوم
كما بين العبد
والمبصر وعرفنا
بان الالفك في
مجرد العادة
تصور للمسمى
ومنع اللزوم
كما بين
الحاتم والجود
وها ميل منه
قدس سبه الى
اختيار مذاهب
اهل الحرة والاصول
فانه لا ريب في
تحقيق
فهم مثل ما
المعنى فاستقاطه
عن ربه الاعتبار
غير مستحسن
كيق ويخرج
كثير من
المجازات والكليات
المستترة
في المؤلفات
والمخاطبات
عن ان تكون
رد لولاب التمر
ايها مع ان
معظم الاقايدة
والاستفادة
بها

ان دلالة اللفظ عليه ليست بالمطابقة ولا بالتضمن فلو لم يكن بالالتزام يلزم
 عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة واذا اردت الاطلاع على
 مرام هذا الكلام فعليك بحاشيتنا على شرح التسمية في هذا المقام
 التصوريين وهذا هو الاخص على مختار العلامة ثم كما عرفت وهذا كما في الشكل الاول فان العلم
 بالقياس الواقع على هيئة يتلزم العلم بالنتيجة ثم اذا تصور ذلك القياس في تلك النتيجة جزم الذي
 بانه ينتج له ايدايته صرح بذلك في حاشية المطالع والرسالة او لا يحصل الجسم من مجموعها ايضا
 بل يحتاج الى امر خارج عنهما كساو في زوايا الثلث لثلاث للثلاثين كما هو ليس للزوم من كية
 الدلالة هو الفرد الاقل منه فقط اذ لو كان المعنى في الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص
 بالتفسير الذي انتصاره قدس سره يلزم ان لا يكون الشق الثاني منه وهو الامر الخارج الخ
 اى للزوم الذي بينه وبينه ليس محسوس وتصور لزومه كافيا في الجزم بالزوم بدلوله التميز
 وهو باطل اذ لا خلاف في ان اللفظ والى عليه وللاية عليه ليست بمطابقة ولا بتضمن فلو لم يكن
 بالالتزام بطل انحصار اللفظية الوضعية في الثلث فعلم ان ما ذهب اليه الجمهور من اشتراط
 الاخص ليس بصحيح بل الحق هو اشتراط اللزوم الذي بينه مطلقا سواء وجد في الفرد الاول او
 الثاني واما ما نسب الى الامام وذهب اليه كثير من المتأخرين من اشتراط اللزوم البين
 بالمعنى الاعم اى انه يمكن تصور اللزوم مع تصوره للزوم في الجزم بالزوم بينهما فلا حاجة له
 اصلا اذ لا دلالة لابلدوام الانفعام هذا مع كونه في حل هذا المقام وانت خبير بان معنى
 اللزوم الذي بينه مطلقا عنده هو بعبارة معنى اللزوم البين بالمعنى الاخص عندكم بحسب الظاهر
 فلانزاع فيما هو اشتراط تحقق الالتزام اللفظي مجرد اللفظ فالقوم سموه بينهما بالمعنى الاخص وهو قدس سره
 سره سماه لزوما وذهبنا مطلقا لا بدينا بالمعنى الاخص اذ لا وجه لاختصية من للمعنى الاعم على
 ما عرفت بالامر به عليه قوله اذا اردت الاطلاع على مرام هذا الكلام الذي
 خالفت فيه الجمهور فعليك بم فعل بمعنى الزم من اللزوم والبار في قوله بحاشيتنا على
 بشرح التسمية زائدة فان لزمت الشيء ولزمت به بمعنى على ما في الصراح فلا عبرة بما قيل ان
 اذا صدق بالبار يكون بمعنى استمكن في هذا المقام اى في مقام بيان معنى البين بالمعنى الاعم والاختصاص

لحق القول في حاشية
 ان قول الامام في حاشية
 مستند به بان يكون
 لزوم كافيا في
 الجزم بالزوم
 يتحقق العلم في
 حاشية تفسيره
 على وجه ان
 والاشارة الى
 ما يتحقق اشتراط
 المستند بتصور
 السبب في الزوم
 وليس الدلالة في
 الجزم بالزوم
 في قوله اول
 دلالة من قول
 لزوم ودام لان
 يوجد ودام لان
 بالمعنى الاعم
 تصور اللزوم
 في تصور اللزوم
 في قوله
 بالزوم بالزوم
 بالزوم بالزوم
 في قوله
 في قوله
 في قوله

قال ثم اللفظ اما مقرر وهو الذي لا يبرأ بجبرية ولا نية على جبر

MA

قال ثم اللفظ اما مفردا اقول لما فرغ من بيان الكلام الثاني شرع في بيان
افسام اللفظ ومورد القسمة اللفظ الموضوع للمعنى كما انه ترك هذا القيد
اعتمادا على سيرة الاخر والا لا يتحقق جدا من هذا اللفظ المبرر ان كان على ما في الجواب
حيث بين هناك انه لا ينظر للعدم والخصوص على تعيين القوم واختار تفسير آخر لظاهر منه ذلك
فانه اظهر على انه موجود بينهما وتماثل في شرط الاتزام وانت شام ان تجسم والامر اللفظي لا يوجد
الجزء على مخالفة الجبر كيف وقد وجبوا الخصوص على تفسيرهم ايضا لوجوده منها انه يعلم من اطلاق
العين على ذلك يترجم من تصور الملائكة وتصور الاراءه شيئا مشترك بينهما لكون التصورين كليين
في الجزم باللزوم بينهما لان متعلق العينين والذات يكونان التصورين فيه كالفين في الجبر
فان كل منهما يتصور ان يكون شيئا بالمعنى الاشم وان قيد باستلزام تصور الملائكة وتصور الاراءه
يكون شيئا بالمعنى الخاص ومنها ان المراد باستلزام تصور الملائكة وتصور الاراءه هو ان
ايه عنوان للزوم وهذا لا يوجد بدون تجزم باللزوم نبال اول الامر اخص
بالمعنى الذي اختاره العلامة وبالشئ صار اخص بالمعنى الذي اختاره قدس سره ثم انه
بخصوصه ليس معتبرا في الاتزام كما نرى قوله لما فرغ من هذا القضية اتفاقية تدبر
عادة الشارحين بالبراد عند الفرج عن بحثه وشرع في بحث آخر متشبه بالمتعلم وتجاه
الطلبية في سياتي حيث حصل قدرا معتقدا من السلام وقيل به لزومية لزوما عاويا لان من تصديقي
تأليف كتابي علم فخره عن بحثه يستلزم شرعه في بحث آخر عادة الى ان يتم مباحثه قوله
الا انه ترك التمسك في ترك التصريح بهذا التمسك والافالام العصبية في غنائه مع ان حديث
اعادة الشئ معرفة دارولة ما به بالاول ليس بكله بل يعيد عنه كثير القرآن قوله شهور
الاخر من ان نظر المنطقي يختص بالالفاظ الموضوعه للمعاني وان المفرد والمركب من قسم
اللفظ الموضوع للمعنى عنه هم قوله والا لست وان لم يقيد بقيد الموضوع للمعنى لا تنقص هذا المفرد
منعنا باللفظ الغير الدال على معنى بالوضع سواء لم يدل عليه اصلا كالمهمات المسبوقة من المشاهدة على
وجوب الفهم منه معنى اصلا او دل عليه لكن لا بالوضع بل بحسب الطبع والعقل كما مر وان لم ينقص شيئا
منها هذا المركب كذا في حاشية الطالع لان البرادة للمعنى مجرد اللفظ فمر الوضع فماله بوجبه لم توجد

[illegible]

مَعْنَاهُ كَالْإِنْسَانِ وَأَمَّا مَوْلَاهُ فَيَكُونُ كَذَلِكَ قَوْلُكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

79

لأنهم لا أنيلتر من كونه مفرد الكثرة فخلطوا صوابه والمفرد ما لا يبراد
بمجموعه الدلالة أي اللفظ المفرد ما لا يبراد بمجموعه الدلالة على جزء مفرد
كأنسان والمراد بالمرادة لا مرادة المجازية على قافوا اللغة حتى لو أرادوا أحد

بـخلاف هذا القول ان عدم ارادة المعنى بجزء اللفظ صادق في كلها اللهم لا خلاص عن هذا الاستنتاج عن
عدم الاعتماد على شخصية الامر في وقت من الاوقات الا وقت ان يلتزم كون امي كون
اللفظ الغير الدال بالوضع مفردا ولا مشاعته في التزام ما لا يخالف الواقع وضرب الاصطلاح
عليه فالحجة صاوي عليه قوله كنه خلاف الحق جواب عما يقال فيلتزم ذلك كما يفهم
من كلام ابن الحاجب الايضاح شيخ الرضيه في شرح الكافية حيث قال انا لو سمعنا ديرا من
الدار الجدار علمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذات ما فهمه والدالة على المعنى المفرد بالعقل وكذا
لفظة دالة على معنى مفرد بالطبع وهو السغال انتم ومن المعلوم ان توصيف المعنى بالافراد فرع
وصيف اللفظ به بل قال الرضيه ان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون كالدوال
يرجع ويصرح السيد قدس سره حاشية متوسط ومحصل الجواب ان هذا الالتزام يخالف نص
فيهم ان اللفظ لا يوصف بشئ من الافراد والتركيب قبل الوضع كما لا يوصف بشئ من الحقيقة

والمحمول قبل الاستعمال على هذا الابد من تأويل في كلام الفيض والمرتبة قوله والمفرد
اشاق من المفرد على المركب مع ان مفهومه عدمي ومفهوم المركب وجودي والاعدام انما تعرف
بملكها تمايزها على ان المقصود بالتعريف بهذا هو المفرد لانه مقسم للكميات بخلاف المركب فان
تعريفه انما هو لتوضيح مفهوم المفرد مع ان المقصود بالذات هو تقسيم اللفظ اليها وتقسيمها بعينها
الذات وذوات المفرد متقدم على ذات المركب فقدم وضعها موافقة الطبع قوله والمراد بالامارة

المذكورة في تعريفين نفياً وإثباتاً هو الإرادة التجارية على قانون اللغة المحامي الوضع اللغوي
لأنه الكامل المتعارف في محاورات أهل اللسان فالملطوق يتركب من كذا المراد بالجمعة هو كذا
في السمع بالإنسج بعض الأجزاء قبل وبعضها بعد يدلل أن قصد الدلالة بالاجتماع مفصلة عنهم
من كونها مترتبة تحقيقاً أو تقديراً فالفعل بدون الفاعل مفسر وأما الهيئته الدلالة على الزمان
ليست بمجموعة فصلة عن الترتيب في السمع ولا سلم فليست مترتبة في السمع أو في المادة سمعاً

25

خاتمه

11

五

...

5

...

۷۰

2.

1

11

2

1

۱۰۰

5

1

الحقوق
التي لا يمكن التنازل عنها
والتي لا يمكن التنازل عنها
والتي لا يمكن التنازل عنها

انسان مثلا معن لا يلزم ان يكون مركبا والمركب لا يكون كذلك اعني ما يراه
يجزئ منه الدلالة على جزء المعن فيحصل ان يكون لللفظ جزء ولذا لك الجزء دلالة
على جزء المعن ويكون دلالة ذلك الجزء على معناه مرادة فيخرج عن الحد ليس
له جزء اصلا كتحال كونه علما وما له جزء غير دال على معناه اما لانه لا جزء
لمعناه كالنقطة واما ان يكون لمعناه جزء لكن لا يدل جزء اللفظ عليه كزيد
وما له جزء دال على معناه لكن لا يراه يجزئ منه الدلالة على المعن سواء كان
جزء للمعن المقصود كما في الحيوان الناطق او لا كما في عبد الله حال كونهما علمين

قوله لا يلزم الخ لان وضع الحروف لا يعدو بحسب الجملة مستحدث ليس بشاير وضع الالفاظ
لعمري ما قوله اعم من اول الخ لان نفس النفي يفيد الاثبات وفيه اشارة الى ان التقابل بين
المفرد والمركب تقابل لعدم والمركبة كما صرح به في حاشية المطالع وليسا عديتين كما يوجه
ظاهر المتن قوله ولذلك الجزء دلالة على المعنى الخ لى معنى هو جزء المعنى المقصود
من اللفظ على ما صرح به اجابته اذا عن نحو عبد الله علما لكنه ليس لم يرض له قدس سره كما سيدهر
من الوجهين وتفصيله في حاشية المطالع قوله كقول علما الخ قيد به لانه لو لا ان كان امرا محاطا
مركبا من الفعل والفاعل المستكن اذا المراد بالجملة اعم من الحقيقة والتقدير من ليدخل نحو
اخرت لا تقرب في حد المركب قوله ك النقطه الخ فيه ان معناه ما يكون قابلا للانقسام
الحسية لا القسمة اعني نهاية الخط وهو ذو اجزاء كزيد وما هو بسيط اعني ما يصدق عليه هذا
المعنى ليس بمعناه بل سروده وحبيب بانه ليس مثالا للالفاظ الذمى لاجزاء المعناه حتى يرد ما ذكر
بل هو مثال للمعنى الذمى لاجزائه فحقا ان المراد به ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي فاذا وضع
له لفظ ذو اجزاء كلفظ العرض مثلا يكون لذلك اللفظ جنس ولا يخفى انه تحلف
يخالف لسياقه السابق فالاولى في التمثيل ان يقال كاسمار حروف اتجهي كاللبار
فانما الفاظ ذوات الاجزاء وضعت لما لاجزائه وبه تكلم الحروف قوله كزيد علما
بيان للواقع الا لا وضع فيه سوى علمية ظاهر قوله سواء كان ذلك المعنى المدلول عليه
بكل جزاء المعنى المقصود من اللفظ او لا يكون جزاء منه اصلا قوله علمين قيد به لانه لو لا

انحرافه من هذا الطريق
 كالابوة والغبوة
 اذ لم يكن فيها
 شفا من كالسود
 ربياني في رطل
 من في الامان كبرار
 حبه من اللؤلؤ
 عن الغل مطلقا
 فاستمع يا ايها
 ولسبب كالمنا
 ودرسيته لا من
 على يدهم فكسب
 الوجود كما استبد

وَاللّٰهُ اَعْلَمُ بِالْاٰمِرِ
مُتَقَاتِلِ فِي سَبِيلِ
مَعَاتِلِ مَا لَكُمْ مِنْ
شَيْءٍ فَالْتَمِذْ

[illegible]

فانه لا يراد بجزء منهما الدلالة على المعنى علميا لا يحق والمراد بجزء المعنى
اعم مزان يكون جزء للمعنى المقصود او لا فيدخل في هذا المركب
المركبات التي لا يراد منها الا امر الخارج البسيط كالحيل والناطق

كما تسمى كسرين تعتيدين الاول منهما توصيفي والثاني اضافي اريد بكل جزء منهما الدلالة على جزء
معناه قوله فانه لا يراد لجزء لتعريف المعنى التمثيل اما في الاول فلان الجبروت شلا وان لا يخل
جزء للمعنى المقصود عين العلمية وهو الشخص الانساني كقولهم عبارة عن الماهية الانسانية مع الشخص
لكن في الدلالة علمية غير مقصودة في محاورات اذ اعلم لا يراد به الدلالات الشخصية من غير نظر الى
الحقيقة واما في الثاني فلان الجبروت شلا وان دل على جزء للمعنى الاضافي الغير المقصود به كسرين الدلالة

علمية غير مراد في عدم جزئية من الشخص لمعلم على هو من القول في قوله اعم مزان يكون
جزء للمعنى المقصود او لا على ما يدل عليه المعلق المعنى في العهد وما قيل ان الاخر والتركيب
انما يكونان بالنظر الى المعنى المراد فالتشال الاتي ليس بتركيب بل هو مفرد مثل عبد الله لكون
المعنى المجازي المراد به بسيط فلا حاجة الى التعميم فنية انما يتم على مسلك المقوم حيث هو مركب
جزء للمعنى المقصود باللفظ وهذا غير مسلم عنده قدس سره قوله الامر الخارج البسيط

وفي شرح المطلاع لم يذكر قيد يخرج بل علم فيكفي التعيين بالبسيط سواء كان داخل او خارجا فان
المركب المراد به الامر البسيط لا بد من ادخاله في هذا المركب لانه الاصل في كل لفظ تالف من لفظين
موضوعين معني ان يعيد مركبا بالعارض كالعلمية بناء على ان العبارة في افراد اللفظ وتركيبه عندهم
بوحدة المعنى وكثرة كما في شرح المطلاع ولعله انما خص البسيط بالخارج لان الضرورة انما دعت الى

ادخال هذا فقط في العهد بالتعميم المذكور اذ يعقل كون ارادة المعنى حقيقة للمركب وسيلة الى ارادة
المعنى المجازي البسيط كما سيبيد فيقول انه اريد منه الدلالة على جزء من المعنى حقيقة ليعقل الخ
فلو خص بجزء للمعنى بجزء للمعنى المقصود كما قالوا يخرج عن هذا المركب بخلاف البسيط الذي
اولا معني كون ارادة المعنيين الوضعيين للمركب وسيلة الى اعادة احد بهما او بسن واحد بهما
يخرج عن العهد ويحتاج الى التعميم لا دخاله هذا وانما قيد بالبسيط لانه لو اريد به الامر المتمازج
المركب كما اذا قلت رمي زيد ولدت بنظر العشوق فهو دحل في هذا المركب سواء فيه جزء

فالمفرد ما كثر وهو الذي لا يمنع تكرره فهو عز و قوع الشدة فيه لا نسا

قال فالمفرد اما كلى النحر اقول قد عرفت فيما سبق ان بيان الدلالة وقسم
اللفظ انما هو لتوقف معرفة الكليات عليه ولما فرغ من بيانها شرع
في بيان الكليات واعلم ان الكلية والجزئية بالذات انما هي صفة
للمفرد وان اللفظ لا يكتفى بهما اللفظ تبعاً لتسمية الدال باسم
المدلول كما ان الافراد والتركيب بالذات صفة للالفاظ دون
المعاني لا يكتفى بهما المعاني تبعاً لتسمية المدلول باسم
الدال وبهذا الاعتبار صرح جعل اللفظ المفرد مقسماً للكليات
يراد عليه النقض بالحجوان الناطق علماً بالدلالة الجزئية على جزء معناه المقصود مع انه مفرد فلو ان اللفظ
قيد الارادة قصر بما لم يرد ودفعاً لانتقاض فهو حسن وانما قال حسن لانه يمكن تصحيح التعريفين
الاولين بان يراد بالدلالة الدلالة المقصودا ويزاد قيد الحيثية اسم ما دل جزؤه على معنى حسن
انه جزؤه لا يدل حسنه على شئ من حيث انه جزؤه ولا شك ان جزر الحجوان الناطق
علماً بل اجسماً لجميع الاعلام المنقولة عن المركبات التامة والقييدية الوضعية والاضافية
الترجيبة لا تدل على شئ حال كونها اجزاء لتلك الاعلام للقطع بان الدال على المعنى هو مجموع لفظ
والحجوان من الحجوان الناطق علماً بمنزلة الاراس من ريد في عدم الدلالة على شئ اصداً قوله واعلم
ان الكلية النحر رفع ثمة يقال ان تقسيم المصالح غير صحيح لما تقرر ان الكل والجزء من قسام
المفرد دون اللفظ لان المنافع عن شركة كثيرين غير المنافع عنه هو ما حصل في العقل لا اللفظ الدال
عليه بان الامر حقيقة كما قلت لكنه يصح جعلها من قسام اللفظ تبعاً ومجازاً وبهذا الطريق ايضاً مسلك
من تقوم والباعث عليه هو التقرير في ذهن البهيمية قوله للمعنى النحر الاول للمفرد من المعنى
والفهم وان اتحاد بالذات كنهها مختلفان بالا اعتبار لان الصورة الحاصلة في الذهن باعتبار
حصوله فيه يسمي مفهوماً باعتبار قصده من اللفظ يسمي معنى والكنية والجمعية من قسام لفظ
الذهنية من حيث الحصول في العقل ولا دخل فيه المقصد من اللفظ كنهه غير عنه بالمعنى رعاية
للمقابل باللفظ لان مقابلة اللفظ بالمعنى أشهر من مقابلة المفهوم مع ان كثير ما يشغل احداهما مكان
النحر قوله صفة للالفاظ النحر لان الدلالة على المعنى وعداها من صفاته وفيه اشارة الى

واما جرد وهو الذي يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة فيه كقول
 لا يمكن ان يكون له شركة في نفسه
 ٥٢

وصح تعريف الجزئي بما يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة فيه و
 الكلي بما لا يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة فيه اما لا يكون
 نفس تصور مفهوم بالنظر الى نفسه ما منع وقوع الشركة فيه فدخل فيه
 الرد على العلامة حيث قال ان الشرط والركب وانما هما الائمة اقسام للمفهوم بالذات واللفظ بالعرض
 قوله وصح تعريف الجزئي اسي باعتبار ان اللفظ يتصف بالكلية والجزئي بتما صرحا بزيادة لفظ المفهوم
 في تعريفها واضافته الى اللفظ على خلاف المشهور حيث قالوا المفهوم ان منع نفس تصور عن وقوع الشركة
 فيه فهو جزئي والا فكل من حذف مفهوم من البين للما يلزم المفهوم مفهوم وانما قد الجزئي لان مفهومه ملكة
 ومفهوم الكلي عدم والا عدم انما تعرف بملكاتها مع انه مبني بالقياس الى الكلي لعدم انقسامه كالكلية
 الى اقسام البسيط اولى بالتقديم والصوره قد كمل لانه المقصود بالذات والمجوز عنه في هذا الفن
 بخلاف الجزئي لانه لا يشتمل باللفظ في الجزئيات من حيث خصوصياتها لانها غير متناهية فلا يمكن حصرها
 وضبطها والصوره احوالها ليست على طريقة واحدة بل تنقسم وتبطل فيتعذر معها فصاعدا على وجه
 يطابق الواقع من ان محبة شئ لا يتجاوز العلم الكاسب للمكتب العلم بالحب فييات ليس كما سببا
 ولا كسبابل طريق حصولها ليس الا احساس الظاهرة او الباطنة فليس لنا غرض فيسقط به وان فرض
 تناسب الجزئيات وثبات احوالها كذا في حاشية المطلاع قوله نفس تصور مفهوم الجزئي
 فيه ساجحة ومجاز لان المانع عن الشركة هو المفهوم ذاته لا صورته الحاصلة في العقل لكن لما كان
 منتهى اعتبار حصوله في العقل لا باعتبار وجوده في الخارج اسند النع الى الصورة اشارة الى
 ان منتهى شرطه فموسم تبديل شأه الفعل الى الشرط وكذا احوال في فكل وعلم ايضا ان شأه
 الى المفهوم ايضا مجازي من جهة آخر لان حقيقة هو امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر لا منع
 الغير عن الشركة فيه الا انه صور المفهوم بصورة المانع والامتناع بصورة النع وسند الى المفهوم
 سببا في امتناعه كان المفهوم يمنع العقل من ان يجعله شتركا ونظيره قولهم اقمته بلك
 حق في على فلان فانه كان في الاصل قد استحق بلك الحق في على فلان فصور الحق
 بصورة المتقدم والقدوم بصورة الاقامة وسند الى الحق مبالة في كونه واعيا الى القدوم
 والى بدين الحب ايزن اشتر قدس سره في الملخص الاتي فكل على بصيرة قوله ايضا

سواء كان المفهوم
 جزئيا او كلياً
 ومنه ان المفهوم
 الكلي هو الذي لا
 يمكن ان يكون له
 شركة في نفسه
 والجزئي هو الذي
 يمكن ان يكون له
 شركة في نفسه
 واللفظ بالعرض
 والصوره قد كمل
 في هذا الفن
 بخلاف الجزئي
 لانه لا يشتمل
 باللفظ في
 الجزئيات من
 حيث خصوصياتها
 لانها غير متناهية
 فلا يمكن حصرها
 وضبطها
 والصوره احوالها
 ليست على طريقة
 واحدة بل تنقسم
 وتبطل فيتعذر
 معها فصاعدا على
 وجه يطابق الواقع
 من ان محبة شئ
 لا يتجاوز العلم
 الكاسب للمكتب
 العلم بالحب فييات
 ليس كما سببا ولا
 كسبابل طريق
 حصولها ليس الا
 احساس الظاهرة او
 الباطنة فليس لنا
 غرض فيسقط به
 وان فرض تناسب
 الجزئيات وثبات
 احوالها كذا في
 حاشية المطلاع
 قوله نفس تصور
 مفهوم الجزئي
 فيه ساجحة ومجاز
 لان المانع عن
 الشركة هو المفهوم
 ذاته لا صورته
 الحاصلة في العقل
 لكن لما كان منتهى
 اعتبار حصوله في
 العقل لا باعتبار
 وجوده في الخارج
 اسند النع الى
 الصورة اشارة الى
 ان منتهى شرطه
 فموسم تبديل
 شأه الفعل الى
 الشرط وكذا احوال
 في فكل وعلم
 ايضا ان شأه الى
 المفهوم ايضا
 مجازي من جهة
 آخر لان حقيقة
 هو امتناع اشتراكه
 بين كثيرين في
 نفس الامر لا منع
 الغير عن الشركة
 فيه الا انه صور
 المفهوم بصورة
 المانع والامتناع
 بصورة النع وسند
 الى المفهوم سببا
 في امتناعه كان
 المفهوم يمنع
 العقل من ان يجعله
 شتركا ونظيره
 قولهم اقمته بلك
 حق في على فلان
 فانه كان في
 الاصل قد استحق
 بلك الحق في على
 فلان فصور الحق
 بصورة المتقدم
 والقدوم بصورة
 الاقامة وسند الى
 الحق مبالة في
 كونه واعيا الى
 القدوم والى بدين
 الحب ايزن اشتر
 قدس سره في الملخص
 الاتي فكل على
 بصيرة قوله ايضا

فانما هو الذي يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة فيه كقول
 لا يمكن ان يكون له شركة في نفسه
 ٥٢

فان قيل التصو حصول صورة الشيء في العقل فيكون معنى قوله تصو مفهوم حصول
 صورة مفهوم خيلزم ان يكون المفهوم مفهوم قلنا حصول الشيء في العقل علم نوعين
 عدم تفكك لازم الله تعالى عن الابهية وعدم تفكك لازم انما بان رفع لازم ليس من ربح
 الجبروت بل يستلزمه فلا يكون فرضه مما لا وان كان الانفكاك مما لا في نفسه بخلاف رفع التقاطع
 لازم من نوع الذات فالفرض المفروض كلاهما ملان كذلك في حاشية مختصر الاصول قوله
 حصول صورة الشيء الحق ان كان العلم من مقولة التكيف كما هو المذهب المنصور فالمراد
 الصورة الجامعة وفاقدة جملته نفس الحصول التبعي على لزوم المضافات الى علمها في الحقيقة حتى
 انها انما سميت علما من حيث حصولها في العقل فكذلك نفس الحصول فلا تقدم حصول ضيق
 الى الصورة وان كان من مقولة الانفعال كما قيل فهو على ظاهره اذا المراد حصولها في العقل انما
 بها وقبولها لا كذا لا يزيل ان هذا معنى حصول المضاف الى مقولة لا التصور المفرد فان الشيء
 خارج عن مفهومه وفيه ان التصور والعدم عبارة عن الصورة العقلية وعلوه ان الامر العقل
 انما يكون صورة اذا التبعي عرضة لشيء فاما التعريف فتصوره في الشيء لمطلق ما هو في
 مفهومه قوله فيلزم ان يكون للمفهوم مفهوم الا الصورة عبارة عن
 حاصل في العقل وهذا يعني المفهوم واللازم باطل لانه يستلزم تسلسل في المقولات
 فان مفهوم المفهوم ايضا مفهوم فيجب ان يكون تصوره عبارة عن حصول صورة اخرى
 وهكذا والمستلزم بالباطل باطل فالسؤال نقض اجماع على التعريف ببيان تشالاه وفساده فلا يخفى
 ان فضلا عن صدقه على المعروف وقد صرح قدس سره في شرح التلواقف ورسالة السانطرة
 ان المنوع ثلثة تجزى في التعريفات الحقيقية والكمالات هيكلية تعارض في الاول والثاني
 تحت التعريف بحيث يندفع عنه الغشاه المذكور قوله قلنا حصول الشيء في
 العقل على نوعين **الاول** في بعض السمع وهو الصحيح كما يدل عليه نقل
 العلماء هذه العبارة كذا في تصانيفهم وادفع في بعض من حصول صورة الشيء الى با وارج
 نغظ الصورة فهو من سمع السمع والافيد لازم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فان القسم الاول
 بيان المقسم في عينه وقصوده قدس سره تقسيم وجود الشيء في النفس الى قسمين علما

فان قيل التصو حصول صورة الشيء في العقل فيكون معنى قوله تصو مفهوم حصول
 صورة مفهوم خيلزم ان يكون المفهوم مفهوم قلنا حصول الشيء في العقل علم نوعين
 عدم تفكك لازم الله تعالى عن الابهية وعدم تفكك لازم انما بان رفع لازم ليس من ربح
 الجبروت بل يستلزمه فلا يكون فرضه مما لا وان كان الانفكاك مما لا في نفسه بخلاف رفع التقاطع
 لازم من نوع الذات فالفرض المفروض كلاهما ملان كذلك في حاشية مختصر الاصول قوله
 حصول صورة الشيء الحق ان كان العلم من مقولة التكيف كما هو المذهب المنصور فالمراد
 الصورة الجامعة وفاقدة جملته نفس الحصول التبعي على لزوم المضافات الى علمها في الحقيقة حتى
 انها انما سميت علما من حيث حصولها في العقل فكذلك نفس الحصول فلا تقدم حصول ضيق
 الى الصورة وان كان من مقولة الانفعال كما قيل فهو على ظاهره اذا المراد حصولها في العقل انما
 بها وقبولها لا كذا لا يزيل ان هذا معنى حصول المضاف الى مقولة لا التصور المفرد فان الشيء
 خارج عن مفهومه وفيه ان التصور والعدم عبارة عن الصورة العقلية وعلوه ان الامر العقل
 انما يكون صورة اذا التبعي عرضة لشيء فاما التعريف فتصوره في الشيء لمطلق ما هو في
 مفهومه قوله فيلزم ان يكون للمفهوم مفهوم الا الصورة عبارة عن
 حاصل في العقل وهذا يعني المفهوم واللازم باطل لانه يستلزم تسلسل في المقولات
 فان مفهوم المفهوم ايضا مفهوم فيجب ان يكون تصوره عبارة عن حصول صورة اخرى
 وهكذا والمستلزم بالباطل باطل فالسؤال نقض اجماع على التعريف ببيان تشالاه وفساده فلا يخفى
 ان فضلا عن صدقه على المعروف وقد صرح قدس سره في شرح التلواقف ورسالة السانطرة
 ان المنوع ثلثة تجزى في التعريفات الحقيقية والكمالات هيكلية تعارض في الاول والثاني
 تحت التعريف بحيث يندفع عنه الغشاه المذكور قوله قلنا حصول الشيء في
 العقل على نوعين **الاول** في بعض السمع وهو الصحيح كما يدل عليه نقل
 العلماء هذه العبارة كذا في تصانيفهم وادفع في بعض من حصول صورة الشيء الى با وارج
 نغظ الصورة فهو من سمع السمع والافيد لازم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فان القسم الاول
 بيان المقسم في عينه وقصوده قدس سره تقسيم وجود الشيء في النفس الى قسمين علما

اعلم ان المقسم

نوع يكون حصوله بطريق الاتصال وهو الذي يكون حصوله بنفسه كالعلم
والجهل واما الكيفيات النفسانية وعلامته ترتيبا اثره ونوع يكون حصوله بطريق
البتعية وهو الذي يكون حصوله بصورة لا يحصل بنفسه وعلامته عدم ترتيب
لان ذلك الوجود او لا احداهما نوع يكون حصوله في العقل بطريق الاتصال البتعية
مسألة وصورتها وهذا احد قسمي الوجود الخارج عن العيني والاتصال على ما في شرح المواقف وهو
المطلع واما المتغيرات فان الوجود والخارج هو ما يكون بعد الآثار ومظهر الاحكام سواء كان
تصانف الشيء به الخارج او الداخل ليس هذا النوع من الحصول علم بالاشياء كما تعرف عن طريق
وهو اے ما يكون حصوله في اتصال هو الشيء اللاه في حصوله في النفس المجردة بحصول نفسه
كالعلم بالارادة المايتية الكلية التي هي مكره وحالة لازمة للنفس ويعبر عنها في الفارسية بالشر
ويقال به الجمل السبيل المعبر عنه بنادان وكذا سائر الكيفيات النفسية لے باقی الصفات المعاني
بالنفس من شجاعة والجبن والوجود والجمل والحكم والغضب وغيره وعلامته حصول
بنفسه ترتيب اثره لے اثر الشيء المختص به على حصوله فانه يترتب على حصول حقيقة العلم
في النفس ادراك الاشياء وكشف المجهولات وعلى حصول شأء ما في الوقوع في المهالكات
وعلى الجود بذل المال وهكذا واثنيهما نوع يكون حصوله في حصول الشيء في النفس بطريق
البتعية لے يوجد فيه بوجود نفسه وظلته وهذا هو العلم بالشيء وهو اے ما يكون حصوله فيه
بتأثير الشيء الذي يكون حصوله فيه حصول صورة ومثاله لا يحصل لنفسه رؤاؤه كالاشياء
الخارجية من السما والارض والجسم والنار وغيره فانه تحصل في العقل بصورة واظهارها
كذلك الحال في كيفيات نفس الغير فان كلف الكافر انما يحصل في عقل المسلم بصورة لا
وكلا الشجاعة في عقل الحيوان والوجود في عقل الجنين وعلامته لے علامته حصول الذهن
العلمي عدم ترتيب اثره على حصوله فيه فان حصول الجمل في نفس الاكبر والحصول في
فيها لا يخرجها وحصول كلف الكافر في عقل المسلم لا يوجب التصاقه بالكفر وكذلك لان هذا
حصول الموجودات في الذهن لانه خارج والآثار المحققة بها انما يترتب اذا وجدت
في ظرف يكون آثارها في ذلك الظرف لاسمطقا كما ستعرف وعلى هذا التقدير

الجوز في الياء كما يجوز ان يخرج كل واحد من افراد كلاسها والفرق الغنى والبقر غيرها ولا يشترط
 فانه يخرج كل واحد من افراده فيكون الجزم كلاً وكلية الشيء بالنسبة الى جزئياته مثلاً كلمة العلم
 ليس بالقياس الى زيد فيكون وعمل بالقياس الى العلو هم فيكون ذلك الشيء منسوباً الى الكل
 منسوب الى الكل كذلك في شجرة الشئ ما له بالنسبة الى الكل فيكون منسوباً الى الجزم والنسبة الى الجزم
 من اصول العقول لاسن الوجودات العينية فاضافة التصور اليه لا يفيد الا بحسب والاتفاقات اليه
 فيحصل هو بنفسه لا بصورته كما في تصور الاعيان وتعرف تصوره شامل لهما لان الصورة كما جازت
 بمعنى كيفية التماسه في الذهن التي هي آله لما به في الشئ جازت بمعنى نفس الشئ من حيث
 حضوره العلم بل من حيث حصوله الذهني ايضاً كما صرح به قدس سره في حواشي لطلوع اليقين
 وكما ينافي ما افاده فيها من ان اصور الادراكية اطلاقاً بصورته لانفسه لانا نقول فرق بين تصور
 المفهوم وتصور تصوره لان التصور هو التصور على صورة المفهوم لانفس المفهوم والتصور
 امر لا يخرج من ان يتعلق بكل شئ حتى جاز تعلقه بعدم نفسه ايضاً كما افاده في حاشية الرسالة قبله
 غالباً الخ اشارة الى ان بعض انواع الكل ليس جزءاً للجزئيات كالتامة والعرض لهما
 فانها عرضيان واما النسبة الباقية فهي اجزاء للجزئيات فانها كالتامة والجزءان لها به
 النوع والتشعب جزء للشخص من حيث هو شخص ان كان تمام ما بهيته كذا في حاشية الرسالة
 وقيل بالاحتراز من الكل الفرضي اذ ليس له جزئيات في نفس الامر فضلاً عن كونه جزءاً لها قوله فكيفية
 الشئ الخ ان قلت لا حاجة الى هذا بل يكفي بعد اثبات كون الكل جزءاً او الجزء كلاً ان يقال
 وكل من الجزء والكل نسبة الى الآخر والنسب الى الكل كلفه في الجزء حيث كلفه في بعضه
 قلت لاسلم ذلك لان لفظ الكل مشتق على يار النسبة ولفظ الكل لمعناه شئ منسوب الى الكل
 يكون كذا وكذا المحذور ولا يخفى ان انصاف احد اثنين يكون جزءاً والاخر يكون كلاً لا يخفى
 نسبة احدى الى الآخر باليار ولذا انصرف ثانياً لبيان انه قد عرفت من لما هو جزء
 بالقياس الى كلمة اضافته الى سوس الجزئية وهو معنى الكمية الاصطلاحية
 اعني اسمول والاشتراك فيصدق على الجزء انه شئ منسوب الى الكل
 فسم باسم الكل وكذا عرفت لما هو كل بالنسبة الى جزء من معنى الجزء من علم صلي

۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹

والكل اما اذا هو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحول

٤٣

قال وكل ما اذا لم الا اقول الكل اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات
فهو ما خارج عن حقيقة ما تحته من الجزئيات ولا فان كان الاول فهو العرف
كانصاحا فاد خارج عن ماهية زيد وعمر وغيرهما من الجزئيات وان لم يكن
خارجا فهو الذات كالا نسان والحيوان فانهم ليسا بخواصين عن ماهية زيد وعمر وغيرهما
من الجزئيات وهذا يوافق تفسير الذات بما يكون رفعه رفع الذات وما ذكره
الشيخ في الشفاء من ان الذات في ما ليس بعرض فيجب ان يقسم الذات الى النوع والجنس
والفصل وقد فسر الذات بما يكون داخل والعرض بما يكون خارجا فيتحقق الواسطة وبما يحل
اعني الفردية وخصوص فيصدق على الكل انه شئ منسوب الى الجزئيات باسم الجزئيات فبالاضافة
فهم كونها جزئيا وكذا وبالاضافة الثانية صفة نسبة كل منهما الى الآخر بالبادء الفاده مولانا عبد الحكيم قوله
الكل اذا نسب اليه انما عدل عن تعريفه لعل ذلك في ذاته لما سيورد عليه واعتبر
نسبة الكل الى ما تحته على ما يحل هو عليه ان نسبة الى الباطن غير معتبرة فلا يسمى بالقياس اليه
ذاتيا ولا عرضيا والمراد بالجزئيات في هذه الحقيقة بحسب نفس الامر لا ما يتعلق بنا عرفا على
البحث عن احوال الكميات الفردية التي لا صدق لها خارجا ولا ذاتيا قوله من ماهية
زيد وعمر وغيرهما الى ان المراد بالجزئيات في المتن هو الجزئيات الحقيقية لا الزائدة
سابقا ولاد المتبادر الى الفهم كماله فالمراد بالانسان والعنصر افرادهما وعليه يتبين
تسمية الذات ذاتيا كما يحل في ذلك ان يتجلى على الاعم الشامل للاضافة قوله ولهذا يوافق
في تفسير الذات بما لا يكون خارجا عن ماهية ما تحته سواء كان عنينا او ادخل فيها يوافق تفسير
الاصولين اليه بما يكون رفعه رفع الذات وكذا يوافق تفسير الشيخ اليه بما ليس بعرض فان تفسير
كلها شاملة لنوعها ليس هو خارجا عن ماهية افرادها ولا عرضيا لها ولا رفعه عين رفع الذات
والماهية وانما قال في الشفاء لانه فسر في الاشارات بما يكون جزرا للماهية كذا في شرح
الطالع قوله وقد يفسر الذات في الجملة كقوله قد هما للتحقق كما في قوله تعالى قد تعلم الله
المعوقين وليست للتفصيل حتى يخالف الفاده في حاشية الرسالة من ان تفسيره بما يكون
ادخلا اشخص من تفسيره بما ليس يحتاج دلالة ابديه بافسر لاصوليون في شفاء قوله وبما عايناه

هذا هو المقصود من قوله
الكل اذا نسب اليه انما عدل
عن تعريفه لعل ذلك في ذاته
لما سيورد عليه واعتبر نسبة
الكل الى ما تحته على ما يحل
هو عليه ان نسبة الى الباطن
غير معتبرة فلا يسمى بالقياس
اليه ذاتيا ولا عرضيا والمراد
بالجزئيات في هذه الحقيقة
بحسب نفس الامر لا ما يتعلق
بنا عرفا على البحث عن احوال
الكميات الفردية التي لا صدق
لها خارجا ولا ذاتيا قوله من
ماهية زيد وعمر وغيرهما الى
ان المراد بالجزئيات في المتن
هو الجزئيات الحقيقية لا
الزائدة سابقا ولاد المتبادر
الى الفهم كماله فالمراد
بالانسان والعنصر افرادهما
وعليه يتبين تسمية الذات
ذاتيا كما يحل في ذلك ان يتجلى
على الاعم الشامل للاضافة
قوله ولهذا يوافق في تفسير
الذات بما لا يكون خارجا عن
ماهية ما تحته سواء كان
عنينا او ادخل فيها يوافق
تفسير الاصولين اليه بما
يكون رفعه رفع الذات وكذا
يوافق تفسير الشيخ اليه بما
ليس بعرض فان تفسير كلها
شاملة لنوعها ليس هو خارجا
عن ماهية افرادها ولا عرضيا
لها ولا رفعه عين رفع الذات
والماهية وانما قال في
الشفاء لانه فسر في
الاشارات بما يكون جزرا
للماهية كذا في شرح
الطالع قوله وقد يفسر
الذات في الجملة كقوله
قد هما للتحقق كما في
قوله تعالى قد تعلم الله
المعوقين وليست للتفصيل
حتى يخالف الفاده في
حاشية الرسالة من ان
تفسيره بما يكون ادخلا
اشخص من تفسيره بما
ليس يحتاج دلالة ابديه
بافسر لاصوليون في
شفاء قوله وبما عايناه

بالتسوية الى الانه في الفرض واما عرضي وهو الذي لا يخالفه كالتضاد

٤٣٤

اي ما لا يكون داخل في النوع كون النوع من العرضيات فعل كل المقدور لا يصح
تقسيم الذات الى النوع والجنس والفصل فالوجه ما تقدم لا يقال لذاتي هو النسب
الى الذات فلا يصح ان يكون الماهية ذاتية ولا يلزم انتساب الشيء الى نفسه فاما
نقول ليس كون الذاتي ذاتيا بالنسبة الى الماهية بل بالنسبة الى الاشياء المتكثرة
عطف على قوله بما يكون خارجا اي يفصل العرضي بما يحالف الذاتي على تقدير تفسير الذاتي بما يكون
واما قال ههنا فيلزم وسابقا فيتحقق اشارة الى ان تفسير الذات في العرضي على ما اختاره لهم
يستلزم كون النوع عرضيا وهذا مما لم يقل باحد منهم بخلاف تفسير الاول له فانه انما يستلزم
كونه واسطة بين الذات والعرضي ولا مشقة فيه اذ قد ذهب اليه كثير منهم كما وقع في شرح الرسالة
شرح المطالع ثم فرغ على كذا التقديرين عدم صحة تمثيلت قيمة الذات في ايمان الى انه قد وقع
شترك بينهما قوله فالوجه ما تقدم الخ الى الاحسن ما اختاره من تفسيره بالغير
بما رجح فانه يشمل النوع فلا يلزم الواسطة ولا كونه عرضيا ويصح تقسيم الذات الى الاقسام
الثلاثة قوله لا يقال الخ ملاحظة على تفسير الذات في اختاره قدس سره وورد
الشيخ في الشفاء تفسيره بان ما ذكرت وان دل على ترجيح تفسير المذكور لكن عندنا ما يرجح تفسير
للمع لان الذات عبارة عن الحقيقة والماهية النوعية فالوكان النوع الذات هو عين ماهية النوعية
ذاتيا يلزم انتساب الشيء الى نفسه وهو باطل ضرورة تناقض النسب والفسوب اليه فوجب دخوله
في العرضي اوجله واسطة قوله ليس كون الذاتي الخ حاصله ان الالات كما
يطلق على الحقيقة والماهية يطلق على مصدق عليها الماهية من الافراد فيصح الطلاق للذاتي
على النوع فان الماهية يصح نسبتها الى افرادها نسبة الكل الى الجزء لذاتي وانما قال كون الذاتي
ذاتيا ولم يقل كون الماهية ذاتية كما وقع في شرح المطالع وشرح العلامة والكايتي اشارة الى
الافرق بين الاقسام الثلاثة لاذات في كونها منسوبة الى الاشخاص لا كما زعموا ان كون الجنس
افصل ذاتيين بالنسبة الى الماهية نسبة الاجزاء الى الكل وكون النوع ذاتيا بالنسبة الى الاشخاص
وفي وصف الاشخاص المتكثرة بالعدد وشارة الى ان المراد بالاشخاص ما هيئات الكلية المقررة
بالتشخيصات ووجه تقييد وان التركيب لان هذا التقدير من التعابير بين المنسوبين كاف في تصحيح

لغات
الذاتي
النوع
الجنس
الفصل
الاشياء
المتكثرة
العرضي
الذات
الماهية
النسبة
الاشخاص
الكل
الجزء
الاجزاء
الاشخاص
المنسوبين
التشخيصات
التركيب
التقدير
التعابير
المنسوبين
كاف
تصحيح

بالعلم فلا يلزم ما ذكرتم وقد يقال ان هذه التسمية ليست بلغوية بل اصطلاحية
 فلا يرد ذلك وهذا يقتضيان لا يصح في اللغة اطلاق الذات على الماهية
 حقيقة وبالجملته تعريف المصطلح بما يدخل في حقيقة جزئياً ثم تقسيمه
 النوع والجنس والفضل ليس كما يلزم من الهمم الا ان يراد من الدخول في الجنس
 او يراد من الماهية الماهية الشخصية لحد من التجليات فالماهية النوعية داخلية
 النسبة على قانون الحقيقة ولا حاجة الى تعارضها بالذات كذا في حاشية المطالع قوله وقد يقال ان
 هذا هو الجواب المستور في كتبهم غرضه لما سيور عليه يعني ان الذات في ان دل على النسبة بحسب النسبة
 هي ما كان مسوياً الى الذات والماهية لكن الكلام فيه انما الكلام في المعنى الاصطلاحي لا لا يكون خارجاً
 عن حقيقة ما تحتها وهو لا يستل على نسبة اصلاً كذا في شرح المطالع والمادة المعنى للغة ولما سبته
 التي لا بد منها في منقولات الاصطلاحية فكيف وجودها في كثير من ادوارها وهذا كذلك المعنى للغة
 في الجنس لفصل كما عرفت وسيد قدس سره اشار الى ضعف هذا الجواب بقوله وهذا يقتضي ان
 يلزم على هذا ان لا يصح في اللغة اطلاق الذات على النوع حقيقة بل بالمعنى اللغوي الذي اخذ
 فيه النسبة الى الذات بل مجازاً اسي بالمعنى المنقول الزني نقط وهو بعيد البصار اليه سم وجود الوجه القريب
 وهو جعل الاقسام الثلاثة من اودوا مدلى عن كونها ذاتية بالنسبة الى الاشياء كما يقتضيه تعريفها
 وليس غرضه ان يطبق عليه اللفظ بالمعنى الاصطلاحى بل ان يعبر اطلاقه عليه لغة ايضاً حتى يرد عليه من
 بان المنقولات لا يجب فيها ذلك كما لا يخفى على المستمع قوله وبالجملته ان الباء زائدة في
 التحسين في جعل الكلام في هذا المقام ان تعريف المصطلح للذات بمعنى لا يتناول النوع ثم جعل النوع
 قسماته ليس كما ينبغي اذ لا يصح له الالهاما ويل بعيد بان يراد بالجنس ما ليس بمخرج تسمية الشيء باسم
 له من عدم الخروج من لوازم الدخول او يراد بالحقيقة الواقعة في التعريف للماهية الشخصية للخبريات
 التي يخل فيها النوع ايضاً وفيه ايضا اشادة الى انه لا بد من جعل الاقسام الثلاثة من واحد لكان
 قيل ان دخول الجنس والفصل انما هو بالنسبة الى الماهية الكلية ودخول النوع بالقياس الى الماهية
 الشخصية اذ لا ضرورة اليه بل اذ واجبه البعد للشار اليه بكلمة اللهم فموان الارادة الاولى مجازية لا
 تناسب مقام التعريف والارادة الثانية وان صح كون الماهية النوعية ذاتية لدخولها في ماهية

هذا هو الجواب المستور في كتبهم غرضه لما سيور عليه يعني ان الذات في ان دل على النسبة بحسب النسبة هي ما كان مسوياً الى الذات والماهية لكن الكلام فيه انما الكلام في المعنى الاصطلاحى لا لا يكون خارجاً عن حقيقة ما تحتها وهو لا يستل على نسبة اصلاً كذا في شرح المطالع والمادة المعنى للغة ولما سبته التي لا بد منها في منقولات الاصطلاحية فكيف وجودها في كثير من ادوارها وهذا كذلك المعنى للغة في الجنس لفصل كما عرفت وسيد قدس سره اشار الى ضعف هذا الجواب بقوله وهذا يقتضي ان يلزم على هذا ان لا يصح في اللغة اطلاق الذات على النوع حقيقة بل بالمعنى اللغوي الذي اخذ فيه النسبة الى الذات بل مجازاً اسي بالمعنى المنقول الزني نقط وهو بعيد البصار اليه سم وجود الوجه القريب وهو جعل الاقسام الثلاثة من اودوا مدلى عن كونها ذاتية بالنسبة الى الاشياء كما يقتضيه تعريفها وليس غرضه ان يطبق عليه اللفظ بالمعنى الاصطلاحى بل ان يعبر اطلاقه عليه لغة ايضاً حتى يرد عليه من بان المنقولات لا يجب فيها ذلك كما لا يخفى على المستمع قوله وبالجملته ان الباء زائدة في التحسين في جعل الكلام في هذا المقام ان تعريف المصطلح للذات بمعنى لا يتناول النوع ثم جعل النوع قسماته ليس كما ينبغي اذ لا يصح له الالهاما ويل بعيد بان يراد بالجنس ما ليس بمخرج تسمية الشيء باسم له من عدم الخروج من لوازم الدخول او يراد بالحقيقة الواقعة في التعريف للماهية الشخصية للخبريات التي يخل فيها النوع ايضاً وفيه ايضا اشادة الى انه لا بد من جعل الاقسام الثلاثة من واحد لكان قيل ان دخول الجنس والفصل انما هو بالنسبة الى الماهية الكلية ودخول النوع بالقياس الى الماهية الشخصية اذ لا ضرورة اليه بل اذ واجبه البعد للشار اليه بكلمة اللهم فموان الارادة الاولى مجازية لا تناسب مقام التعريف والارادة الثانية وان صح كون الماهية النوعية ذاتية لدخولها في ماهية

والذاتی امام مقول فی جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كما يحل

قال والذاتی امام مقول فی جواب ما هو الا قول الذاتی
امانوع او جنس او فصل لانه ان كان مقولا في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة اي لا يكون مقولا
فی جواب

لحقه و
كما لو كان
القول
بما هو
الذاتی
الاشخاص
المشتركة
الغناء
بما هو
منها
شركة
سواء
لا يكون

الاشخاص من حيث هي لخاص وهو ظاهر وكذا لو اراد ان الشخص معهما على وجه التقيد ووزن الشركة
صارت الماهية النوعية جزءا ماهية الاشخاص وخالفة فيها اليها لكنها خلاف الظاهر المقرر عندهم من ان كل
بالتحقيق المأخوذة في تعريف للذاتی باي تفسير فسر بالماهية النوعية لا الشخصية او الاعم منها فالاولى
تفسير الذاتی بما ليس بخارج عن تلك الماهية ولتسمية بالقياس الى الاشخاص على ما اخاره قدس سره
قوله الذاتی اما فروع الخ غير الاسلوب فقسم الذاتی اولا الى قسمين جعل في ذكره المعبر وليا ليه
ضبطا لا قسام لان الكلام فيه طويل بخلاف العنصر ولذا جرمي هناك على اسلوب المعاصم قوله
فی جواب ما هو الخ قيل ان العنصر يكون ماهية مشتركة لا يكون مقولا في جواب ما هو بل في جواب
ما هو او ما هم واجيب بان العرب كثير ما يذكرون المفرد ويريدون بالمشترک او المجموع كقوله تعالى
ورسوله اخوان يرخصوه وقوله تعالى وسلام على عباده الذين اصطفى حيث اريد في الاول يرخصوه
وعبر بالمفرد وتبينها على ان ارضاء احد هما عين ارضاء الآخر واريد في الثاني مصطفوا وفيه ان ذكر الله
في الاول انما هو للتبرك كما في قوله تعالى واعلموا انما نعنته من شئ فان لم نعنه للرسول الاية
على ما فسر بعضهم لان الكلام في ايراد الرسول ارضاءه على انه يحتمل التقدير ان يرضوه
والرسول كذلك كما في البصاوة وقوله مصطف من باب حذف المفعول وصغير القاعل عائد الى الله
تعالى اي مصطف هم الله تعالى بالتوحيد والعبادة فالصواب ان يقال ان المنطوق اليه هو كلمة
قطع النظر عن الظهير ومراجعة فاريد ما هو اصطلاحا كما استعرف السؤل عن الماهية مطلقا واحدا كان
به قوله او متعدد وامضمر كان او مظهر حيث يقال ما زيد وعمر وكما يقال زيد وعمر وهما بل يقال
انفس هي كما ان اي شئ عندهم سؤال عن المميز مطلقا قوله بحسب الشركة الخ معلوم
بالمقول في الجواب وفي القاموس ما بحسب كاي بقدره فالمعنى مقولا في جواب ما هو بقدر
السؤل بالشركة دون الخصوصية قوله اي لا يكون الخ لما كان المحضة صفة للشركة اي هو مقول

بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بان كل مقول مشترك بين

٤٤

ما هو مشترك بخصوصية اصلا فم والجنس ك الحيوان بالنسبة الى الانسان و
الفرس فانه اذا سئل عنهما بما هما يقع الحيوان في الجواب اما اذا سئل عن الانسان
وحده او عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب بل الواقع في الجواب اما الحيوان الناطق
او الحيوان الصاهل وذلك لانه اذا سئل عما هو من الشيء الواحد يكون السؤل لطلب تمام
الماهية المختصة به واذا سئل عن السنين والكثير فيكون لطلب تمام الماهية المشتركة فواقع
جواب الاول يجب ان يكون تمام الماهية المختصة به وما وقع جوابا للثاني يجب
ان يكون تمام الماهية المشتركة كالحيوان فانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان و
الفرس فواقع في جواب السؤل عن احدهما ويرسم الجنس فانه كل مقول مشترك بين
مختلفين بالحقائق في جوابها هو ولفظ الكل مستند اليك

في جواب السؤل بالشركية مما لخصته في الاينات ان يكون مقولا بحسب الخصوصية ايضا اشار الى انه
بمعنى فقط وان لم يسأله اللفظ بقرينة وقوعه في مقابلة سأل في تعريف النوع قوله فانه
اذا سئل الخ ما سئل الجنس بالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس بين صدق تعريفه المستفاد
من وجه الخصر عليه ايضا والمثبت في عين اولاده مقول في جواب ما هو بحسب الشريعة واما ما انه
ليس مقولا في جوابه بحسب الخصوصية قوله او الحيوان الصاهل شبه ترتيبا للفظ
فان الحيوان الناطق ماهية الانسان والحيوان الصاهل حقيقة الفرس واثبت ان الترتيب اشارته الى
ان كون الناطق ذاتيا والصاحك عرضيا ليس اولى من العكس لان الاطلاق على ذاتيات الحقائق
متصرف جدا فهو مبني على وقوع الصاحك بدل الصاهل وهو سهو من السامع قوله وذلك اي
وقوع الحيوان في جواب ما هو بحسب الشريعة وعدم وقوعه فيه بحسب الخصوصية ثابت لانه اذا سئل بمقتضى
ان ما هو سؤل عن تمام ماهية السؤل عنه فان قصر في سؤل على ذكر امر واحد كان المطلوب تمام ماهية
المختصة به وان جرح به من كان المطلوب تمام ماهية المشتركة بينهما والحيوان انما هو تمام الماهية
المشتركة لا المختصة واعلم ان الماهية ما خذوها عما هو الكثرة هو سؤال عن الماهية الكلية فالجواب
بما له نسبة وحذف الورد بعد طلبها بما له التعريف ثم تحققت تلكا المنقل من الوصفية الى الاسمية

هذا هو المطلوب
في جواب السؤل
بالشركية
فان يكون تمام
الماهية المختصة
به وما وقع جوابا
لثاني يجب ان يكون
تمام الماهية المشتركة
كالحيوان فانه تمام
الماهية المشتركة بين
الانسان والفرس
فواقع في جواب
السؤل عن احدهما
ويرسم الجنس فانه
كل مقول مشترك بين
مختلفين بالحقائق
في جوابها هو ولفظ
الكل مستند اليك

لان المقول على كثرين متغير عنه وقوله مقول جنس متناول للخصائيات و
الكليات وقوله على كثرين يخرج الخصائيات وقوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع
والفصل لانها لا يقال ان الاعلى كثرين متفقين بالحقيقة وقوله في جواب
ما هو يخرج الخاصة والعرض العام لانها لا يقال ان في جوابها هو وهو يخرج

لان في كل شئ المطالع قوله لان المقول على كثرين مفعول عند الخ لانه مفهوم الكل هو الصالح يخرج
تصديقه لان كل على كثيرين وهذا هو المراد بالمقول على كثيرين ولا فرق بينه وبينه الا بالاجمال التفصيل
لان في حاشي المطالع وانما حكمه بانها كالكلمة مع ان التكرار انما اشار عن مقول على كثيرين لان
كل المقول على كثيرين واجب ليعلم به قوله مختلفين في جواب ما هو فان الاول تحت مقتضى ذكر
المتنوع وهو كثيرين والثاني طرفه بدلين متعلق وهو المقول مع ان الكلمة محل والمقول
على كثيرين مفصل وتفصيل او فعل فيما هو الغرض من التعريف اعني لا يفسد قوله يخرج
النوع والفصل اخر اى فصل النوع كالتام لا مطلقا بقرينة قوله لانها لا يقال ان الخ فلا بد ان
وان اخره فصل للنوع لكنه لا يشيع فصل الجنس كونه مثل الجنس مقول على مختلفين بالحقايق
قوله يخرج الخاصة اى مطلقا سواء كان خاصة النوع كالضاحك وخاصة الجنس كالماشي فانه وانما
عرضا فاما الانسان مثلا لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان وكذا يخرج فصل الجنس وخاصة النوع و
ان خرجت بقوله مختلفين لكن انما اخرج الخاصة مطلقا الى هذا القيد الى التام يشوش ذهن
التعلم باخراج بعضها بقيد وبعضها بقيد آخر هذا لكن لا حرج بان يند اخرج الفصول مطلقا والخاص
مطلقا الى القيد لاخير رعاية لضبط التعلم كما وقع في شرح المطالع وشرحه الرسالة وانما اخرج
خاصة النوع وفصله الى القيد الاول وخرج خاصة الجنس وفصله الى القيد الاخير للتاثير في
الخروج كانه فعل العلامة في شرحه قوله لا يقال ان في جواب ما هو اما الخاصة فلا يقال
في جواب اى شئ هو لكونه مميضا لخصائيات ولا يقال في جواب ما هو لانه ليس تمام ما يميزه
خاصة له واما العرض العام فلا يقال في كلا الجوابين لعدم كونه ذاتيا ومميزا لما هو عرض
عام له نعم يتغير في مطلق الجواب فيجاب لمن قال ماش زيدا ماش واقف بانه ماش مثلا وليس يقال
انما هو وبانه صحيح مثلا قوله وهو هنا بحث من وجهين الاول منع لاستدراك

قوله يخرج
لان المقول
على كثرين
مفصل
تصديقه
لان كل
على كثيرين
هذا هو المراد
بالمقول على
كثيرين ولا فرق
بينه وبينه
الا بالاجمال
التفصيل
لان في حاشي
المطالع وانما
حكمه بانها
كالكلمة مع ان
التكرار انما
اشار عن مقول
على كثيرين لان
كل المقول على
كثيرين واجب
ليعلم به قوله
مختلفين في
جواب ما هو فان
الاول تحت
مقتضى ذكر
المتنوع وهو
كثيرين والثاني
طرفه بدلين
متعلق وهو
المقول مع ان
الكلمة محل
والمقول على
كثيرين مفصل
وتفصيل او فعل
فيما هو الغرض
من التعريف
اعني لا يفسد
قوله يخرج
النوع والفصل
اخر اى فصل
النوع كالتام
لا مطلقا
بقرينة قوله
لانها لا يقال
ان الخ فلا بد
ان وان اخره
فصل للنوع
لكنه لا يشيع
فصل الجنس
كونه مثل
الجنس مقول
على مختلفين
بالحقايق
قوله يخرج
الخاصة اى
مطلقا سواء
كان خاصة
النوع كالضاحك
وخاصة الجنس
كالماشي فانه
وانما عرضا
فاما الانسان
مثلا لكنه
خاصة بالقياس
الى الحيوان
وكذا يخرج
فصل الجنس
وخاصة النوع
وان خرجت
بقوله
مختلفين
لكن انما
اخرج
الخاصة
مطلقا الى
هذا القيد
الى التام
يشوش
ذهن
التعلم
باخراج
بعضها
بقيد
وبعضها
بقيد
آخر
هذا
لكن
لا حرج
بان
يخرج
الفصول
مطلقا
والخاص
مطلقا
الى
القيد
لاخير
رعاية
لضبط
التعلم
كما
وقع
في
شرح
المطالع
وشرحه
الرسالة
وانما
اخرج
خاصة
النوع
وفصله
الى
القيد
الاول
وخرج
خاصة
الجنس
وفصله
الى
القيد
الاخير
للتاثير
في
الخروج
كانه
فعل
العلامة
في
شرح
قوله
لا
يقال
ان
في
جواب
ما
هو
اما
الخاصة
فلا
يقال
في
جواب
اى
شئ
هو
لكونه
مميضا
لخصائيات
ولا
يقال
في
جواب
ما
هو
لانه
ليس
تمام
ما
يميزه
خاصة
له
واما
العرض
العام
فلا
يقال
في
كلا
الجوابين
لعدم
كونه
ذاتيا
ومميزا
لما
هو
عرض
عام
له
نعم
يتغير
في
مطلق
الجواب
فيجاب
لمن
قال
ماش
زيدا
ماش
واقف
بانه
ماش
مثلا
وليس
يقال
انما
هو
وبانه
صحيح
مثلا
قوله
وهو
هنا
بحث
من
وجهين
الاول
منع
لستدراك

من حيث الاول ان الكلي عبارة عما يصح لان يقال على كثيرين وقوله مقول
 على كثيرين انما يدل عليه بالالتزام ومعناه مقول بالفعل ودلالة الفعل على الامكان
 بالالتزام ودلالة التزام محجوة في الترخيص فلا يكون للقول على كثيرين معنيا غلظ
 الكلي والثاني ان الجزم الحقيقي مشروط بكونه مقولا ومحمولا على الشيء اصلا والمحمول
 للكلي مع مقول على كثيرين والثاني على الشيء انما هو مع كونه مقولا وجباستاد لا الجزميات والكلية
 قوله لا ومعناه مقول بالفعل بناء على ان للقول مركب في توه مقضية وقضية اذا اطلق من
 الجملات يتبادر منه المطلق العامة كما تقرر فقيده مقول في احد الارتمه كذا افيد قوله بالالتزام في
 سبيل الترخيل والتسليم والافعال المتبني بالالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص ليس المصلاحيه كذا
 لازمه كذا كس للقول بالفعل اذ يرتب تصور الشئ ولا يفتق الزين الى الاول قوله محجوة
 في التعريفات الخ لا يستعمل الفاظها في المدلولات الالتزامية بل في المعاني المطابقة والقسمية
 لتبادر ما الى الذين فلم يعلم ان اللازم هو المقصود نعم اذا قامت قرينة صارفة عنها والثاني على المراد
 فلما باس باعتبارها كما ستعرف في الجواب فاية في الباب لزوم تجوز وهو كشيء شائع في العلوم
 صرح به حاشي الرسالة وشرح المطلاع قوله لا يكون مقولا ومحمولا على شيء ماصلا الخ
 محال انما يحتمل ما لا اتحاد في الوجود لان الجزم في هذه ذاتها صلة في الوجود فلا يمكن للعقل ان يخطا ان
 يعتبر صدقها على شيء لا على نفسها لعدم تغيرها بل لا بد منه في محمل ولا على جزئي آخر لا متناهي اتحادا
 في الوجود وفيه ولا على كل لا سائر قلب لمعقول حيث يلزم الحكم بالمتناهي اصل في الوجود بما هو
 فيه فالجزم هو المقول عليه لا المقول به بخلاف الكلي فانه مفهوم عقله على يقين ارتباطا بغيره بناء على
 ما حقق من انه لا وجود للكلي الطبيعي في الخارج بل هو منتزعه عما هو الوجود حقيقة فالاحتمال ان يكون محمولا لا يكون
 مطابقا لمعقول اعني الحكم باتحاد الظل مع المتصل في الوجود هذا حاصل ما افاده في حاشي المطلاع
 واذا قولنا هذا زيد فلا بد فيه من التأويل لان هذا الاشارة الى الشخص المتعين فلا يرد بغير ذلك الشخص والا
 فلا عمل كما عرفت بل يرد به مفهوم من بريد واصحاب هذا الاسم او مدلول هذا اللفظ وهذا المفهوم
 كل وان فرض انحصاره في شخص فليس المحمول هناك الا الكلي كذا في حاشي الرسالة قوله والمحمول
 على الشيء الخ عطف في معنى الاضرب عن سابقه وانما قال المفصولات بصيغة الجمع تشبيها على كونه

هذا هو المقصود من قوله لا يكون مقولا ومحمولا على شيء ماصلا الخ
 ان الكلي عبارة عما يصح لان يقال على كثيرين وقوله مقول على كثيرين
 انما يدل عليه بالالتزام ومعناه مقول بالفعل ودلالة الفعل على الامكان
 بالالتزام ودلالة التزام محجوة في الترخيص فلا يكون للقول على كثيرين معنيا غلظ
 الكلي والثاني ان الجزم الحقيقي مشروط بكونه مقولا ومحمولا على الشيء اصلا والمحمول
 للكلي مع مقول على كثيرين والثاني على الشيء انما هو مع كونه مقولا وجباستاد لا الجزميات والكلية
 قوله لا ومعناه مقول بالفعل بناء على ان للقول مركب في توه مقضية وقضية اذا اطلق من
 الجملات يتبادر منه المطلق العامة كما تقرر فقيده مقول في احد الارتمه كذا افيد قوله بالالتزام في
 سبيل الترخيل والتسليم والافعال المتبني بالالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص ليس المصلاحيه كذا
 لازمه كذا كس للقول بالفعل اذ يرتب تصور الشئ ولا يفتق الزين الى الاول قوله محجوة
 في التعريفات الخ لا يستعمل الفاظها في المدلولات الالتزامية بل في المعاني المطابقة والقسمية
 لتبادر ما الى الذين فلم يعلم ان اللازم هو المقصود نعم اذا قامت قرينة صارفة عنها والثاني على المراد
 فلما باس باعتبارها كما ستعرف في الجواب فاية في الباب لزوم تجوز وهو كشيء شائع في العلوم
 صرح به حاشي الرسالة وشرح المطلاع قوله لا يكون مقولا ومحمولا على شيء ماصلا الخ
 محال انما يحتمل ما لا اتحاد في الوجود لان الجزم في هذه ذاتها صلة في الوجود فلا يمكن للعقل ان يخطا ان
 يعتبر صدقها على شيء لا على نفسها لعدم تغيرها بل لا بد منه في محمل ولا على جزئي آخر لا متناهي اتحادا
 في الوجود وفيه ولا على كل لا سائر قلب لمعقول حيث يلزم الحكم بالمتناهي اصل في الوجود بما هو
 فيه فالجزم هو المقول عليه لا المقول به بخلاف الكلي فانه مفهوم عقله على يقين ارتباطا بغيره بناء على
 ما حقق من انه لا وجود للكلي الطبيعي في الخارج بل هو منتزعه عما هو الوجود حقيقة فالاحتمال ان يكون محمولا لا يكون
 مطابقا لمعقول اعني الحكم باتحاد الظل مع المتصل في الوجود هذا حاصل ما افاده في حاشي المطلاع
 واذا قولنا هذا زيد فلا بد فيه من التأويل لان هذا الاشارة الى الشخص المتعين فلا يرد بغير ذلك الشخص والا
 فلا عمل كما عرفت بل يرد به مفهوم من بريد واصحاب هذا الاسم او مدلول هذا اللفظ وهذا المفهوم
 كل وان فرض انحصاره في شخص فليس المحمول هناك الا الكلي كذا في حاشي الرسالة قوله والمحمول
 على الشيء الخ عطف في معنى الاضرب عن سابقه وانما قال المفصولات بصيغة الجمع تشبيها على كونه

عن

المفهوم الكلية فحسب الجواب عن الاول ان المراد من المقول على كثرين في تعريفها
 الكليات ليس الا الصالح لان يقال على كثرين ولا يلزم خروج كثير من المفهوم الكلية
 عن التعريفات وبالجمله لا يخلو الكلام عند ذكر الكل مع المقول على كثرين عن الاستدلال
 وعن الثاني ان الاستدلال بحقيقة بناء على الجزئية الحقيقية انما هو الاستدلال
 الخارجيه وما حصل في العقل ليس الا المفهوم الكلية على ما تقدم في الحكمة كذا
 الكليات لم يزل على جزء واحد من الاثبات والعرضيات وقوله بحسب ما كثر في حصوله ليس الا
 الصالح لانه لا بد من ان يكون الجواز واردة للمعنى الاثرية بالقرينة العقلية التي ذكره بقوله ولا يلزم
 خروج كثير من المفهومات امي يلزم على تقدير اراءة المقول بالفعل خروج كل ليس الا المراد موجوده في
 الخارج والذهن بان لم يكن له راداصلا كالكليات الفرضية او كان له فرد واحد في الخارج والذهن كالمفهوم
 الواجب بناء على متعلق تعدد خارجا وبها فانما ليست مقولة بالفعل على كثير من بل الصلاحيه كذا
 بقوله وبالجمله لا يخلو الخ اشاره الى ان الكل ليس متعين في نفسه للاستدراك بل يجوز الحكم
 باستدراك المقول على كثيرين لكونها مترادفين نعم الكل متعين له لامر خارج على ما عرفت قوله
 بناء على ان الجزئية الحقيقية الخ صورة الاستدلال كذا ان الامر حقيقة كما قلت لان الجزئية من
 الموجودات الخارجية ولان من الموجودات الخارجية يحصل في العقل فلاشئ من الجزئية بحاصل غير ثم
 نقول كل محمول على الشئ فهو حاصل في العقل ولاشئ من الجزئية بحاصل فيه ينتج من الشكل الثاني
 لا شئ من المحمول مجزئي وينعكس لم قولنا لا شئ من الجزئي المحمول وهو المطلوب انما قيد الجزئي بالحقيقة لانه
 الجزئية الاضافية اى الهندية تحت شئ آخر قد يكون كذا يصح حمله على غيره قوله علمنا بتقدمي
 الحكمة من ذهب تقدمه وهو ان العقل انما يدرك الكليات فقط واما الجزئيات المادية
 فمعدركما هو الحواس هذا هو المشهور ولذا زاد قوله بحسب الحقيقة ولكن التحقيق خلافه كما ستعرف قوله
 لكن لهذا بناء على كون الجزئي الحقيقي محمولا بمنى على ذهب الخ وهذا دفع لما يتوهم من تسليمة واعتراضه
 بما ذكره السائل من ان الاعتراض حق فلا يصح الجواب عنه بوجه ما قال في حاشي المطالع لتفق المحققين
 على ان المدرك الكليات والجزئيات هو نفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قولنا نسبة القطع الى السكينة
 واختلافه فان الجزئيات الجسامية بل ترسم فيها اولى الاتفاقيات جاعلة الى الشئ بناء على ان الصلوات

لا بد من ان يكون الجواز واردة للمعنى الاثرية بالقرينة العقلية التي ذكره بقوله ولا يلزم
 خروج كثير من المفهومات امي يلزم على تقدير اراءة المقول بالفعل خروج كل ليس الا المراد موجوده في
 الخارج والذهن بان لم يكن له راداصلا كالكليات الفرضية او كان له فرد واحد في الخارج والذهن كالمفهوم
 الواجب بناء على متعلق تعدد خارجا وبها فانما ليست مقولة بالفعل على كثير من بل الصلاحيه كذا
 بقوله وبالجمله لا يخلو الخ اشاره الى ان الكل ليس متعين في نفسه للاستدراك بل يجوز الحكم
 باستدراك المقول على كثيرين لكونها مترادفين نعم الكل متعين له لامر خارج على ما عرفت قوله
 بناء على ان الجزئية الحقيقية الخ صورة الاستدلال كذا ان الامر حقيقة كما قلت لان الجزئية من
 الموجودات الخارجية ولان من الموجودات الخارجية يحصل في العقل فلاشئ من الجزئية بحاصل غير ثم
 نقول كل محمول على الشئ فهو حاصل في العقل ولاشئ من الجزئية بحاصل فيه ينتج من الشكل الثاني
 لا شئ من المحمول مجزئي وينعكس لم قولنا لا شئ من الجزئي المحمول وهو المطلوب انما قيد الجزئي بالحقيقة لانه
 الجزئية الاضافية اى الهندية تحت شئ آخر قد يكون كذا يصح حمله على غيره قوله علمنا بتقدمي
 الحكمة من ذهب تقدمه وهو ان العقل انما يدرك الكليات فقط واما الجزئيات المادية
 فمعدركما هو الحواس هذا هو المشهور ولذا زاد قوله بحسب الحقيقة ولكن التحقيق خلافه كما ستعرف قوله
 لكن لهذا بناء على كون الجزئي الحقيقي محمولا بمنى على ذهب الخ وهذا دفع لما يتوهم من تسليمة واعتراضه
 بما ذكره السائل من ان الاعتراض حق فلا يصح الجواب عنه بوجه ما قال في حاشي المطالع لتفق المحققين
 على ان المدرك الكليات والجزئيات هو نفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قولنا نسبة القطع الى السكينة
 واختلافه فان الجزئيات الجسامية بل ترسم فيها اولى الاتفاقيات جاعلة الى الشئ بناء على ان الصلوات

واما مقول فجل ما هو في الشركة والخصومة معا كالا في النسبة الى
 ٤١

على ما ذهب اليه المتأخرون من ان العقل مدرك للكميات بلا واسطة
 والجزئيات بالالات وان المفهوم الحاصل في العقل ينقسم الى الكلي والجزئي
 ولا خفاء في ان الجزئي ايضا مقول على شئ لا سيما على ما ذهب اليه المص
 من كون اللفظ المفرد منقسما الى الكلي والجزئي قال وامام مقول في
 جواب ما هو اه اقول الكلي ان كان مقولا في جواب

الجمالية مستقيمة فلما درست في اننا لقمنا بانقسامها في تصور عند فهم هو حصول الصور عند العقل
 او كذا المفهوم حاصل عنه ولا حاصل فيه فذهب آخرون الى ان الصور كلها تترتب فيها لها الميزة للاشياء
 انما ان ذكرها بمجانيات بواسطة الاتها وذلك ينافي ارتسام صورها فيها غاية ما في الباب انما لم
 تفصح ابصر لم تذكر الجزئية لم تترسم فيها صورته واذا افتمت درست فيها صورته وادركته هذا هو الحق
 واما اذا ادركنا شيئا بالبعث مثلا ورجعنا الى عقولنا وجدنا انه قد حصل لانفسنا حالة ادراكية وكيفية
 مجلية بواسطة ما يتبادر ذلك الشئ المرئي عند النفس من غير ان يتخيل كلامه فالمفهوم عند فهم هو حاصل
 في العقل بالذات او بواسطة فتناول الكل في كل فقولنا وان المفهوم الحاصل في
 عطف على ان العقل اه ورد لقولنا الجسدي في التحقيق انما هو الخ على غير الترتيب فتكوله
 ولا خفاء ان الخ معطوف على قوله هذا بناء الخ اذ كان الخ في من المفهومات عند التأخير
 صم عمله على شئ واحد يعرفه ذلك المفهوم لمحصل التباين بينها ولو بوجه يكون الموضوع امرنا جيا
 والمحمول امر فربما وانما شاهد انما فكيف هذا القدر من التباين يصح العمل في جميع قولنا لا يزيد بل انما
 اصلا كيف لا وقد قال بعض المحققين انه اذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيدا كان مغايرا بحسب
 الملاحظة وكافيا في صحة العمل كذا انريد وانما قال يصح لان يقال انما تارة الى ما مر من غير
 القول في تعريفات الكميات فتولاه لا سيما متعلق بقوله يصح لان يقال على
 شئ وهو جواب آخر اوردده على وجه التأييد للجواب السابق يعني ان الخ في صالح العمل
 على شئ واحد خصوصا على تقدير المجاز في ذلك اختاره المص من كون الكلي
 والخ في اقسام اللفظ المفرد والخ في اللفظ المحمول بحسب اللفظ وانما هو بل لا ريب
 كقولنا لا يزيد نعم معناه بحسب الحقيقة ان هذا الشخص مدلول هذا العلم كما عرفت حقيقة

نیزه و غیرهما و هو النوع و یسیرم بانه کل مقول علیکین

ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً فمما وقع كالإنسان بالنسبة إلى
مزيج وعمر وغيرهما من الجزئيات فإنه إذا سئل عنهما بما هما كان
الجواب الإنسان لأنه تمام ماهيتهما المشتركة وكذا إذا سئل عن أحدهما
بجنيته لأنه تمام ماهيته المنحصصة به ويرسم النوع بأنه كل مقول على كثيرين
مختلفين بالعديد من الحقيقة في جواب هو فقوله مقول جنس متناً أول
للكل والجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله

و اما قيل في توجيهه ان اللفظ ايضا مفهوما من المفردات فيصح حمله على شئ لا محصل له عند المحصل
قوله بحسب الشركة والخصوصية الخ لانه بقدر ما كان السؤل بالمشركة
يكون الكل مقدر لانه جواب وان كان بالخصوصية يكون مقولا في جوابه وقوله معا بنزلة جميعا فهو كالم
لما قبله فذلك يقتضي ان يكون المقولية بحسبها في زمان واحد كما هو مقتضى استعمال السؤل حيث
يقال سألنا معا في زمان واحد فلا بد ان لا يمكن ذلك لامتناع السؤل عن الماهية المشتركة
ولم يقتض في زمان واحد حتى يقيم النوع في جوابهما على انه يجوز ان يسأل واحد بحسب الشركة واخر
بحسب الخصوصية اما معا وعلى الترتيب فيجاب عنهما بجواب واحد في زمان واحد بل يجوز ان يكون
السؤل واحد يسأل عنهما في زمانين متتابعين فيجاب عنهما بعد السؤل الثاني قوله لانه فمما
ما هيتهما المشتركة الخ الا انما يتار شخص عن شخص لا بالعرض الشخصية المانعة عن قبول خبر
الاشتركة وبه ليست بمعتبرة في ما يتمايل في كونها اشخاصا تتميزرة كذا في حواشي الرسالة
قوله لانه تمام الماهية المختصة به اى المختصة به في السؤل كما هو مقتضى تعريفه وذلك لا
يقتضي عدم اشتركا في نفس الامر ولا اختصاص المذكور لايوجب الاختصاص في نفس الامر فلا بد ان
النوع لم تعد والافراد لا يمكن ان يكون ماهية مختصة بشخص واحد كذا في هذا الحاجة الى ما خلفوا من ان
اضاف بالنسبة الى فرد نوع آخر ومن ان البار واقعة على المقصور كما في قولهم خصصت فلانا بالذكور
اى بالماهية لا بالذبح ولا يتجاوز عنها واعلم ان ههنا احتمالا آخر لم يتعرضوه وهو ان يكون الكل مقولا
في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط وهذا ليس داخل في تمام الدال على ان لا يستقيم المحصر قلنا هو
على ان المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط مخصص في الحد التام بالنسبة الى الحمد وكماء

[illegible]

مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو

٤٤

مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج
بأن الكليات وفيه بحث لأن النوع كما أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة في جواب ما هو فكذا الجنس مثلاً الحيوان مقول على زيد و
عمر و بكر وغيرهم مختلفون بالعدد دون الحقيقة والقيدهما يخرج ما ينفرد
لأنه أي واقعته على أنه لو كان شخصاً بالجنس يكون مخرجاً للعرض العام أيضاً فلا وجه
للتخصيص بالخروج للجنس بل هو خارج بقوله في جواب ما هو ويمكن أن يقال أن

الحق المطوس في شرح الأشارات وهو لا يكون إلا ما كان من قسم لم يفرق فهو خارج عن القسم
لأنه يقال في الاحتمال صادق على النوع المخصوص في شخص ما كالتشخيص لا يصلح أن يكون مقولاً على
الكثرة أصلاً لا لاختصاصه في فرد واحد لا نقول مقولته الكلية على أفرادهم من أن يكون كجستج
أو الذين فلما فرغ من ههنا غير ذلك المخرج وقوله في جواب ما هو يخرج
بأنه الكليات كذا وقع في شرح الرسالة والمطالع وشرح الكتاب في ههنا من سيرة بهم في

ذلك لما لم يكن بظاهر معيها أو عليه البحث واجاب عنه بوجوب قوله مثلاً الحيوان مقول
على زيد وعمر والشخص إذا الجنس يصح عمله على كل ما تحته من الأنواع والأصناف والأشخاص فكما
يصح عمل الحيوان على الإنسان فيفسر كذلك يصح عمله الرومي والتركلي وعلى زيد وعمر ودان لم يصح
عمله على الأصناف والأشخاص في جواب هو لعدم كونه تمام ههناهم قوله والقيدهما يخرج

أثبت كون الجنس مقولاً على مختلفين بالعدد دون الحقيقة فلا يصح إخراجاً بهذا القيد لأن القيد هنا يفيد
الاحتراز عن الثاني أي ما لا يجتمع مع ذلك القيد ولا يصدق به عليه صلاً لا عن التعارض كما في
المفهوم لا في المصدق والجنس مع هذا القيد كذلك لا وإن كان متنازلاً حيث يقع مقولاً على مختلفين
بالحتمال في كونه سبباً حيث يقع مقولاً على متفقين بالحقيقة أيضاً قوله على أنه لو كان الخ معلاد على قوله

لأن النوع كما أنه الفرد وركبته لو دلالة على الفرض إما أن ياتي قوة البحث السابق وأنما خص العرض العام
بأنه ذكر مع أن القيد المذكور يخرج الفصول البعيدة وخواص الأجناس أيضاً إشارة إلى أن قوله في جواب ما هو
لما كان مخرجاً للفصول مطلقاً قريبة كانت أو بعيدة والخواص التي مطلقاً سواء كانت للألوان أو للأصناف
كأنها مقولاً في جواب ما هي في ذاته أو في عرضة هذا خارجاً عما مطلقاً لئلا يتشوش ذهن المتعلم كما مر

المتعلم في جواب ما هو يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج
بأن الكليات وفيه بحث لأن النوع كما أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة في جواب ما هو فكذا الجنس مثلاً الحيوان مقول على زيد و
عمر و بكر وغيرهم مختلفون بالعدد دون الحقيقة والقيدهما يخرج ما ينفرد
لأنه أي واقعته على أنه لو كان شخصاً بالجنس يكون مخرجاً للعرض العام أيضاً فلا وجه
للتخصيص بالخروج للجنس بل هو خارج بقوله في جواب ما هو ويمكن أن يقال أن
الحق المطوس في شرح الأشارات وهو لا يكون إلا ما كان من قسم لم يفرق فهو خارج عن القسم
لأنه يقال في الاحتمال صادق على النوع المخصوص في شخص ما كالتشخيص لا يصلح أن يكون مقولاً على
الكثرة أصلاً لا لاختصاصه في فرد واحد لا نقول مقولته الكلية على أفرادهم من أن يكون كجستج
أو الذين فلما فرغ من ههنا غير ذلك المخرج وقوله في جواب ما هو يخرج
بأنه الكليات كذا وقع في شرح الرسالة والمطالع وشرح الكتاب في ههنا من سيرة بهم في
ذلك لما لم يكن بظاهر معيها أو عليه البحث واجاب عنه بوجوب قوله مثلاً الحيوان مقول
على زيد وعمر والشخص إذا الجنس يصح عمله على كل ما تحته من الأنواع والأصناف والأشخاص فكما
يصح عمل الحيوان على الإنسان فيفسر كذلك يصح عمله الرومي والتركلي وعلى زيد وعمر ودان لم يصح
عمله على الأصناف والأشخاص في جواب هو لعدم كونه تمام ههناهم قوله والقيدهما يخرج
أثبت كون الجنس مقولاً على مختلفين بالعدد دون الحقيقة فلا يصح إخراجاً بهذا القيد لأن القيد هنا يفيد
الاحتراز عن الثاني أي ما لا يجتمع مع ذلك القيد ولا يصدق به عليه صلاً لا عن التعارض كما في
المفهوم لا في المصدق والجنس مع هذا القيد كذلك لا وإن كان متنازلاً حيث يقع مقولاً على مختلفين
بالحتمال في كونه سبباً حيث يقع مقولاً على متفقين بالحقيقة أيضاً قوله على أنه لو كان الخ معلاد على قوله
لأن النوع كما أنه الفرد وركبته لو دلالة على الفرض إما أن ياتي قوة البحث السابق وأنما خص العرض العام
بأنه ذكر مع أن القيد المذكور يخرج الفصول البعيدة وخواص الأجناس أيضاً إشارة إلى أن قوله في جواب ما هو
لما كان مخرجاً للفصول مطلقاً قريبة كانت أو بعيدة والخواص التي مطلقاً سواء كانت للألوان أو للأصناف
كأنها مقولاً في جواب ما هي في ذاته أو في عرضة هذا خارجاً عما مطلقاً لئلا يتشوش ذهن المتعلم كما مر

الجنس كما لا يخرج مجرد قوله مقول على كثير من مختلفين بالعدد دون
الحقيقة كذلك لا يخرج مجرد قوله في جواب ما هو علم لا يخفى وإنما
يخرج بالتمام قوله مقول على كثير من مختلفين بالعدد دون الحقيقة مع قوله في جواب
ما هو لان الجنس وان كان مقولا في جواب ما هو لكن لا يكون مقولا في جواب ما هو
على كثير من مختلفين بالعدد دون الحقيقة مثلا انما سئل عن زيد وعمر بما هما لا يقال في
الجواب انه حيوان بل حيوان ناطق والحيوان وان كان مذكورا في الجواب لكن لا يقال
انه مقول في جواب ما هو بل يقال انه واقع في طريق ما هو وكن الجسم وكنان
مذكورا في الجواب بهذا لكن لا يقال انه مقول في جواب ما هو بل يقال انه داخل في جواب ما هو
بمختلف اعراض العام فانه يخرج بالقيده الاول مطلقا سواء كان عرضا عام او جنس لازم ما كان او
متفارا كما ذكر في حاشي الرسالة قوله بل هو خارج الخضراب عما يفهم من السياق اي الجنس ليس له
معنى محدد بقوله مختلفين فابعد وانما بل هو خارج بقوله في جواب ما هو لان الجنس وان صدر عمله في نفسه على
تصنيفين بالحقيقة لكن لا يصح عمله عليه في جواب ما هو لعدم كونه تمام ما هيته كما عرفت فتوله
كذلك لا يخرج مجرد قوله في جواب ما هو الخ لان الجنس والنوع كلاهما يقعان في
جواب ما هو والقيده انما يخرج ما ينافيه لا ما يشمله ويصدق عليه قوله لان الجنس الخ بتبليل يخرج
الجنس مجموع القولين وقوله بل حيوان ناطق من باب اقامة المحذور مقام المحذور والافانظا هر بل انسان
لان المحذور انما يقع في جواب اسؤل عن امر واحد نوس على ما صرحوا به وانما ترك نظا هر لرعاية قوله و
الحيوان وان كان الخ على الاكثف قوله والحيوان الخ جواب عما يقال ان الجنس وان لم يصح
قوله على كثير من مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو بالاستقلال وبالمطابقة الا انه يصح
بطريق الجزئية وتضمن فان الحيوان وان الجسم في المثال المذكور مقولان في ذلك الجواب ضمنا
او الاول جزاءه وانما في جزاءه فلم يخرج مجموعهما ايضا فاستقص طر المحذور بانهم صرحوا على ان المقول
في جواب ما هو هو الدال على الماهية المسؤل عنها بالمطابقة فانما سئل عن الانسان بما هو سبحانه
بالحيوان الناطق لانه دال على ماهية مطابقة ولا يجب عنه بالهندسة والكتاب لان الاول
يدل عليها بالتضمن والثاني بالالتزام والاحتج به المقول في جواب ما هو فلا يسمي مقولا في جواب

فلما كان لهذا القيد دخل في اخراج الجنس اسندا خراج الجنس اليه بخلاف العرض
 العام فان لا دخل لهذا القيد في اخراجه اصلا فلذلك لم يسند اخراجه اليه
 بل اسند الى قوله في جوابها ويقال ان معنى قوله وهو كل مقول على كثيرين مختلفين
 بالعدد دون الحقيقة ان النوع يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد ولا
 يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة فاله مقول على كثيرين مختلفين
 بالحقيقة منفى بقوله دون الحقيقة فيخرج الجنس منه مقول على كثيرين مختلفين
 بالحقيقة على ما عرفت وقد يقال ان العرض العام لما كان مشاركا للخاصة في العرض
 ما هو بل ان كان فذكرها فيه صريحا كما يحون والناطق بها كسبي واقعا في طريق ما هو وان كان فذكرها
 فيه ضمنا كالجسم بها كسبي واخلا في طريقة وليس كما ذكرت ذكره في بحر تارة لا بالاستقلال فخرج
 لامحالة قوله فلما كان لهذا القيد التمهيدية من ثمانية من الجواب ذكرها بالفاء تقررها على
 الاولى ونهاها عنها يعني لما كان لكل من القيدين دخل في اخراجه اسندا خراج الى اولها مستقلا
 في الذكر وفيه نظر لان اسندا خراج الشيء الى اول القيدين انما يناسب اذا كان كل منهما مستقلا
 في اخراجه كما سيأتى في مقام بعض ضرب الاشكال الاول بايجاب المصغر واما اذا كان لكل منهما
 دخل فيه فانما يناسب هو الاسناد الى آخرها لان الحكم يضاف الى الجزء الاخير من العلة التامة ولذا
 قال كيمن ان يقال والعدد حازه وتعالى العلم قوله خازنه لا دخل لهذا القيد في
 اخراجه التمهيدية بل يخرج بالقيد الاخير فقط لانه لا يقع في جواب ما هو وان مع جملة على تحقيق الحقيقة
 يجوز يد وعمر وكر مناة قوله او يقال التمهيدية على يقال الاول لهذا الجواب ايضا وحصل
 تحت الامكان وحاصله ان قوله دون الحقيقة ليس عالا من تنبيه مختلفين بالعدد وان يكون
 المعنى انوع مقول على كثيرين مختلفين بالعدد وحال كونهم متجاولين في اوقات من الحقيقة كذا
 مقولا على كثيرين متعاقبين بالحقيقة كما هو الظاهر عليه بناء على بحث بل هو حال عن فهم مقول على حال
 كونه متجاوذا في المقولية عن المتعاقبين بالحقيقة فصار المعنى النوع يكون مقولا على مختلفين بالعدد
 ولا يكون مقولا على مختلفين بالحقيقة فيخرج الجنس كونه مقولا على مختلفين بالحقيقة كما عرفت
 تعريفة ولما كان العرض العام مشاركا للجنس في الخروج بهذا القيد بهذا المعنى ولم يسند اخراجه اليه

المذكورين انزل الشخص المذكور
الضمير المذكور في
الطرف 4
المذكورين انزل
المذكورين انزل
المذكورين انزل

وعدم الوقوع في جواب ما هو آخر جهنما بقيد واحد
رعاية للمناسبة

من الى الجسد الاثير اعتمد رعيته فاقلا عن البعض فقال وقد يقال الخ لکن حق العبارة ان يقال
ان العرض العام نقده قيل انه لما كان مشاركا في الحكم قال في حواشي الرسالة لان ظاهر قوله وقد
يقال الخ يوجب كونه جوايا ثابرا باسرع انه جواب عن العبارة وتمت لما سبق وفي هذا الجواب
يقع نظر لان جل النظر حاله عن ضيق المقول بمبدأه لا لفظا فظاهرا ما يحسن فلان المشهور
في تعريف النوع توصيف كثيرين بمقتضى بالحقيقة والمصبر به عدل عنكم توصيف بمقتضى
بالعدد ودون الحقيقة تنصيصا على ان افراد النوع لا تتفاوت الا بالعدد من الحقيقة ومحمرا
عن اعتراض مشهور يرد على ذلك التعريف من اتقاضه بالجنس حيث يقال الحيوان في
جواب زید وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس لان زيدا وعمرا متفقان بالحقيقة وكذلك
الفرس وذلك الفرس ذلك لان اكثر من هذا السؤال مخالفون بالحقيقة ايضا فلا اتقاض لهذا
التعريف به ولذا اسكت السيد قدس سره عن الاعتراض المذكور مع كونه مشهورا ولان النوع عام
مخرج عن تعريف العرض العام بقيد حقائق مختلفة فالناسب تعريف النوع ان يستلزم اطلاق
العرض العام الى ما يقابل ذلك القيد وهو قيد مختلفين بالعدد ودون الحقيقة فالأول في الجواب
ان يقال قد تقرر ان تعليق الحكم بالمشق شعير بعلية فاعدا الاستحقاق لذلك الحكم فالمعنى ان
مقولية النوع على كثيرين متفقين بالحقيقة انما هي لاجل اتفاقهم فيما لا اخر وهو هذا المعنى
لا يصدق على الجنس لان مقولية الحيوان مثلا على زيد وعمرو وكبرائهما هو كونه نفس من افراد
بما عليه اتفاقهم في الحقيقة وبلا ملاحظة لان الاتفاق معهم فيها غير متفق اليه عند حل الجواهر
اشتمال للمعاني المختلفة كذا افاد مولانا عبد الحكيم في حواشي الرسالة ووافوا في حواشي
المطلوب ان التعريف اذا اشتمل على قيدين ينفرد كل منهما بقاعدة محققة به مع اشتراكها
في قاعدة اخرى يجب ان ايند القاعدة المحققة له لا يختص به والافاد في المشتراك بينهما
فيهم اسنادا الى كل منهما ويكون حصولا ما اشتمل اليه مقصودا بالذات ومن الآحاد
بالسبع كما يلزم تحصيل الحاصل فالقاعدة المحققة بقيد متفقين بالحقيقة هو مشهور

[illegible]

ان شاء الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

وَأَمَّا غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوَابِهَا هُوَ بِمَقُولٍ فِي جَوَابِ سَائِرِ هُؤُلَاءِ

وانت خبير بان هذا لا يليق بنفسنا هذا ولانه لا معنى لاجراء الشئ بعد
الخروج قال واما غير مقول الخ اقول الكلي ان كان غير مقول في
جوابها هو بل كان مقولا في جواب اي شئ هو في ذاته وهو اي المقول في جواب
الجنس كما عرفت آنفا والمختصة بقية في جوابها هو حشر وجه الفصل بالثامنة والثالثة المشتركة
بينها خروج العرض العام فيصح جمعه مع الجنس في الاخراج بالقييد الاول المناسب لايه في العموم
وجمعه مع الخاصة في الاخراج بالقييد الاخير لمشاركة اياها في العرضية وعدم الوقوع في جوابها هو وهذا
اول ما بان يقصد لانها مناسبة قريبة وقوية بخلاف لاوله فخر وجه بالاول ليس المقصود حتى يلزم
اخراج المحرر والسميحة وتعالى العلم قوله وانت خبير الخ يعني يلزم على هذا الجواب ترك
التحقق لمجرد رفاية المناسبة الغير الواجبة مع استلزامه لمخرجه مقول وهو خارج المحرر في تخصيص
الحاصل وكل منهما لا يناسب لاشان ارباب المعقول ولا يلحق بنظرهم العتيق وفكرهم العتيق وهذا القدر
يختص بالعرض العام ولا يشترك فيه خاصة لجنس فضله كما فصلناه كما في تقرير اصل البحث لكنك
تعلم بان لا يراد على العرض العام ايضا كما عرفت آنفا وانما قال بنفسنا هذا لان صاحب العريية لا يبالو
بامثال ذلك بل يكون منطبقا في حصول الاحتراز عن غيب المعرفة مع رعاية المناسبة ايضا لكونه
امرا مستحسنا يقصد العلماء كثير في عباراتهم وكذا الاخراج بعد خروجه عند قصد رعاية المناسبة ليس مستعد
عقلا خصوصا عند ملاحظة عدم تشويش ذهن المتعلم وهو ظاهر قوله الكلي ان كان غير مقول
الخ لا يقال الاخصر للنسب السابق ان يقال الكلي ان كان مقولا في جوابه كشيء هو في ذاته فهو
الفصل فاما المائدة في زيادة قوله ان كان غير مقول في جوابه هو لاننا نقول فائدة الاحتراز عن المحذور
الجنس لانه اذا قيل الانسان اي جسم هو في ذاته فكيف يصح كقولنا لا نطلق لاصح بالحيوان الناطق
لان كلامهما يميز الانسان تميزا ذاتيا عما يشترك في الجسمية فاذا قلنا مقولا في جوابه هو
علم ان المطلوب باي شئ هو في ذاته في اصطلاحهم هو المميز الذاتي الذي لا يكون مقولا في جوابه
هو اصطلاحا به صاحب الطحال ولما كانت قوله وهو اي المقول الخ جملة متعوضة بين الشرط
بجزء لبيان معنى الاصطلاح للمقول في جوابه كشيء هو في ذاته تبنيها على ان الفصل تخصص في المميز الشئ
فما يشترك في الجنس بناء على بطلان تركب الماتية من امرين متساويين يكون كل منهما فصلا مميزا لها عما يشترك

عبر الحزب على الحزب
الذين ليسوا على
الذين ليسوا على
الذين ليسوا على
الذين ليسوا على

وهو الذي يميز التقي عما يشاركه في الجنس كالباطن والمسته

6A

اى شئ هو فى ذاته الذى يميز الشئ عما يشتركه فى الجنس فهو الفصل كالمناطق بالنسبة
 الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشتركه فى الحيوان فانه اذا امتثل عن الانسان
 باى شئ هو فى ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باى شئ هو فى ذاته
 انما يطلب به ما يميز الشئ وكل ما يميز الشئ يصح له الجواب ثم الفصل الثاني
 يميز عما يشتركه فى الجنس القريب فهو الفصل المقرب كالمناطق بالنسبة الى
 الانسان فانه يميز الانسان عما يشتركه فى الحيوان وان كان يميز عما يشتركه
 فى الجنس البعيد فهو الفصل البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه
 يميز الانسان عما يشتركه فى الجسم النامي وكالمناطق بالنسبة الى الانسان فانه
 يميز الانسان عما يشتركه فى مطلق الجسم وهو ما لا يبعد الا بعد الثلثة وكالجسم
 فى الوجود فهو بيان حكم الفصل قد مر على تعريفه اهما بالرد على من جرد التركيب المذكور من اجل
 الامر مع كونه اشارته الى التعريف الذى احتاره الشيخ فى الشفا والمالم يوجده مثل هذا الباعث فى
 القول فى جواب ما هو ترك بيان معناه الاصطلاحي بان يقول وهو الذى يكون تمامه بمعية المحل
 عنه وما لا اختصار فوله فى ذاته الخ فى موضع الحال عن المتبادر اعنى هو كاشئ هو كاشئ فى ذاته هو
 حقيقة اى تم قطع النظر عن عوارضه المناسبة جوهره كما وقع فى عبارات المتعدين لان تقابل العز
 بالجوهر شمس من تقابلته بالذات لا اختير بالذات اظهار التسمية الفصل الثالث قوله فانه يميز الانسان الخ
 ليس لصحة التمثيل بالناطق فبين اولادنا يميز عما يشتركه فى الحيوان ثم انما يقع فى جواب شئ هو فى ذاته تطبيقا
 على تعريف الحكم معاشم استدلال الحكم الخ بعبارة كلية فقال لان السؤال باى شئ هو فى ذاته انما يطلب
 به ما يميز الشئ الخ كانه قيل لان الناطق يميز الانسان عما يشتركه فى الحيوان وكل ما يميزه عنه يصح له الجواب
 من احوال من طالب ما يميزه فالناطق يصح له الجواب ذاك السؤال والمراعى ما يميز الشئ المميز الذاتى
 مطلقا واما كان او عرضيا لقوله اى شئ هو فى ذاته ولقوله لاحقا انما يطلب به المميز الذاتى الخ نعم
 ولم يقيده السؤال بقيدنى ذاته يكون المطلوب المميز مطلقا فصلا كان وخاصة قوله ثم الفصل الرابع
 قسم للفصل وتفصيل مجيبه ما يقع فى جواب اى شئ هو فى ذاته وتنبية على ان ليس المراد من
 قوله جواب اى شئ هو فى ذاته ما يقع جوابا لهذا السؤال بخصوصه جته توسل بالجوهر

[illegible]

المطلق بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشترك في الجوهرية وكل
 واحد من هذه الفصول يصلح للجواب عن الانسان باي شيء هو في ذاته لان
 السؤل باي شيء هو في ذاته انما يطلب به المميز الذاتي وكل ما يميز الشيء تميزاً
 ذاتياً يصلح للجواب واما اذا خصصت السؤل وقلت الانسان او زيد اى الحيوان
 او اى الجسم فالواقع في الجواب الفصل الذي يميز الانسان عما يشترك في
 الجنس الذي اضيف اليه اى وانما حصر الفصل على ما يميز الشيء عما
 يشترك في الجنس بناء على انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين
 اوى جسم او كى حيوان لا يكون الواقع في جواب فصل بل المراد كى شيء واما لا اله الا الله
 هذه التعاريف لشمولها جميع الفصول قريبة كانت او بعيدة فان كل ما يميز للماهية عن المشاركات
 في شيئية كذا فيه وليست اشارة بقوله وكل من هذه الفصول يصلح للجواب بل بخلاف سائر
 العبارات لانها قاصرة عن هذا الشمول كما اشارة بقوله واما اذا خصصت قوله وكل
 ما يميز الشيء تميزاً اذا اتى يصلح للجواب ينتج ان الفصول المذكورة تقسم للجواب
 عنه لان الناطق بغير التمييز الذاتي للانسان عن كل المشاركات في شيئية والباقي عن
 بعضها والضابطة في ذلك ان السؤل كى يكون يميز السؤل عنه عما يشترك في اضيف اليه
 تمييزاً في الجملة سواء يميزه عن جميع ما عداه او بعضه تمييزاً ذاتياً او عرضياً كذا في حاشي الرسالة قوله
 واما اذا خصصت الخ معطوف على مقدري هذا الذي ذكرناه من صلاحية جميع الفصول
 للجواب انما هو اذا عمت السؤل بان اضيفت كلمة اى الى شيء واما اذا خصصته بان عطفته الى حيوان او جسم
 الباقى او الجسم المطلق فالصالح للجواب هو الفصل الذي يميز عما يشترك في الجنس المضاف اليه اى لا يخص
 واما فتم يدافع الانسان اشارة الى ان الفصل كما يميز الشيء عما يشترك فيما اضيف اليه كلمة اى كلاً او بعضاً
 يميز شخصية عنه اي كذا كانت لو اطلق الحيوان متفاهة لكان احسن ليكون اشارة الى فصل الخبز لرواها الفصل
 اعلم ان مقتضى هذا هو الى ان كل كلمة لها فصل واجب ان يكون لها جنس حتى تتبعهم الشئ في السؤل و
 عرف الفصل ان كل محقق على النوع في جواب شيء هو في جوهره من جنس ما المتساوون فقد هو
 ان الفصل يميز عن غير شيء عما يشترك في الوجود متاه على جوار تركب اية من امرين متساويين ومتساويين

هذا هو الفصل الذي يميز الانسان عما يشترك في الجنس الذي اضيف اليه
 واما اذا خصصت السؤل وقلت الانسان او زيد اى الحيوان او اى الجسم فالواقع في الجواب
 الفصل الذي يميز الانسان عما يشترك في الجنس الذي اضيف اليه اى وانما حصر الفصل على ما يميز
 الشيء عما يشترك في الجنس بناء على انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين اوى جسم او كى
 حيوان لا يكون الواقع في جواب فصل بل المراد كى شيء واما لا اله الا الله هذه التعاريف
 لشمولها جميع الفصول قريبة كانت او بعيدة فان كل ما يميز للماهية عن المشاركات في شيئية
 كذا فيه وليست اشارة بقوله وكل من هذه الفصول يصلح للجواب بل بخلاف سائر العبارات لانها
 قاصرة عن هذا الشمول كما اشارة بقوله واما اذا خصصت قوله وكل ما يميز الشيء تميزاً اذا
 اتى يصلح للجواب ينتج ان الفصول المذكورة تقسم للجواب عنه لان الناطق بغير التمييز
 الذاتي للانسان عن كل المشاركات في شيئية والباقي عن بعضها والضابطة في ذلك ان السؤل كى
 يكون يميز السؤل عنه عما يشترك في اضيف اليه تمييزاً في الجملة سواء يميزه عن جميع ما عداه
 او بعضه تمييزاً ذاتياً او عرضياً كذا في حاشي الرسالة قوله واما اذا خصصت الخ معطوف على
 مقدري هذا الذي ذكرناه من صلاحية جميع الفصول للجواب انما هو اذا عمت السؤل بان اضيفت
 كلمة اى الى شيء واما اذا خصصته بان عطفته الى حيوان او جسم الباقى او الجسم المطلق
 فالصالح للجواب هو الفصل الذي يميز عما يشترك في الجنس المضاف اليه اى لا يخص واما فتم
 يدافع الانسان اشارة الى ان الفصل كما يميز الشيء عما يشترك فيما اضيف اليه كلمة اى
 كلاً او بعضاً يميز شخصية عنه اي كذا كانت لو اطلق الحيوان متفاهة لكان احسن ليكون
 اشارة الى فصل الخبز لرواها الفصل اعلم ان مقتضى هذا هو الى ان كل كلمة لها فصل واجب
 ان يكون لها جنس حتى تتبعهم الشئ في السؤل و عرف الفصل ان كل محقق على النوع في جواب
 شيء هو في جوهره من جنس ما المتساوون فقد هو ان الفصل يميز عن غير شيء عما يشترك
 في الوجود متاه على جوار تركب اية من امرين متساويين ومتساويين

ای سی ہو در آیتہ

[illegible]

متساويين لا يقال على هذا كما ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا كما لا يقولون
يذكر الجنس لتوهم ان الفصل ما يميز الشيء في الجملة ولم يعلم انه اختار بطلان
تركيب الماهية من امرين متساويين ويرسم الفصل بانه كل يقال على الشيء في جواب
شيء هو في ذاته قوله كل جنس شامل للكميات وقوله يقال على الشيء في جواب
شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان الجنس النوع لا يقالان في جواب
شيء هما او امور متساوية ومتساوية لهما كما اذا فرضنا ان ماهية امر كبير من جنس ج ب كل من جنس ج ب
يتم عايشا ركه في الوجود لانه في الجنس ليس احدهما اعم من الاخر حتى يكون جنسا والاخر
فصلا وهو المذكور في الاشارات حيث قال عايشا ركه في جنس ووجود المصبر والكان
من المتساويين لان الاختار ذهب المتقدمين بناء على ان الماهية المذكورة وان لم تقم على شيئا
وليس قطعي لكل لا ريب في عدم وجوده في الواقع فلذا خص حكم الفصل بانه للمميز عايشا ركه في جنس
انما اطلق التعريف سابقا ولا حقا ليشتمل كلا الفصلين ولا يبقى غير جامع لان قواعد هذا الفن عامة تخص
بالموجودات ولا تمل بطلان التركيب المذكور مع بالها وعلينا مذكورة في المطولات تركنا في محله
لاطباب قوله ينبغي ان لا يذكر الخ اذا فائدة له سوى الاشارة عن الوجود ولما اخبر
بطلان التركيب المذكور انحصار فائدة للفصل في التمييز عن المشاركات بحسب فلاحا قبله
ذكر الجنس حاصل لدفع ان ذكره واجب على اختياره بمطابقة وصريحنا وانما قال لتوهم مع عدم
ذكر الجنس بحسب التعميم قطعا لان المتبادر وهو احتمال الجنس نظر الى الماهية نفس الامرية واحتمال الوجود
مخرج بالقياس اليه لعدم وجوده خارجا فكما لا يعلم قطعا ما اختاره المصبر بدون التصريح به فكذلك التعميم
القطعي لا يفهم ما لم ينص عليه كما فعله الشيخ في الاشارات قوله كل جنس لم يجعله مستلزما
لان المقول على الشيء لا يفتي عنه لتساوله الجزئية على اذهب اليه المتأخرون من جواب عمل الحب
على واحد خصوصا على اذهب اليه المصبر كما مر قوله وقوله يقال على الشيء الخ يعني ان مجموع
الفعل مع متعلقاته عبارة عن مفهوم فصل واحد وليس مجرد قوله في جواب اي شيء هو في ذاته
فصلا مستقلا حتى يراد لغوية قوله يقال على الشيء ووجه ذلك ان الفصل مفهوم محصل مجرد ومتعلق
بدون الفعل ليس كذلك كذا افيد وانما قال يقال ولم يقل مقول كما مر تخصيصا على المراد من ان

الفصل الحادي عشر
 في معرفة النقص في
 العمل والنجس في
 النفس
 الفصل الثاني عشر
 في معرفة النقص في
 العمل والنجس في
 النفس
 الفصل الثالث عشر
 في معرفة النقص في
 العمل والنجس في
 النفس
 الفصل الرابع عشر
 في معرفة النقص في
 العمل والنجس في
 النفس
 الفصل الخامس عشر
 في معرفة النقص في
 العمل والنجس في
 النفس
 الفصل السادس عشر
 في معرفة النقص في
 العمل والنجس في
 النفس
 الفصل السابع عشر
 في معرفة النقص في
 العمل والنجس في
 النفس
 الفصل الثامن عشر
 في معرفة النقص في
 العمل والنجس في
 النفس
 الفصل التاسع عشر
 في معرفة النقص في
 العمل والنجس في
 النفس
 الفصل العشرون
 في معرفة النقص في
 العمل والنجس في
 النفس

[illegible]

والعرض اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو الممتنع

٢٨١

هو في ذاته والعرض العام لا يقال في الجواب صلا وقوله في ذاته يخرج الخاصة لان الخاصة وان كانت مميزة لكن لا في ذاته بل في عرضه قال والعرض اما ان يمتنع انفكاكه اقول هذا شرع في بيان الكلي الخارج عن الماهية فهو اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا والاول هو العرض لللازم سواء كان الامتناع

للمعتبر صلاحية لكل لا لكل بالفعل وذلك لان الصفات تدل على الاتصاف بالفعل على ما في مختصر الاصول بخلاف الفعل فانه في تعريفات منسجمة عن الزمان كما ذكره الفاضل المصنف رحمه في حواشيه على الفوائد النصيائية فهو هنا مستعار لمجرد الصلاحية من غير دلالة على وقوع الحدث واما كذا الفقيه وانت خبير بان الفعل والصفة يتيان في صفة الاستعمال عند الحمل على المجاز كما عرفت وعدها عند الحمل على الحقيقة فالاول هو الحمل على مجرور يقتضيان وانما قال على الشيء لا على كثيرين بناء على ان التمييز للطلب بالفصل يناسب افراد الشيء بالسؤل جسا كان او نوعا او فردا وما قيل ان الفصل يقال في جوابي شيء على نفس باسأل عنه لا على انفسه بل بخلاف الجنس والنوع فانما يقال ان في جوابه هو على افرادها النوعية او الشخصية فبها انه لا مانع من ان يقال زيد وعمر وكبره اشياء في ذاتهم وجواب بانطق ونحو قوله لا يقال ان في جوابي شيء لما عرفت ان المقول فيه هو الذي لا يكون مقولا لغيره في جوابه هو صلا ما قوله لا يقال في الجواب صلا الامام للمعهدة في جوابه هو مستبعد في عرفهم وهو جواب هو وجوب كاشي فليدر اذ كيف يصح نقلي مقولية العرض العام في جوابه راسا فانه يقع في جواب كيف والهمزة كالمردان العرض العام لا يقال في الجواب من حيث انه عرض عام لا مطلقا فان الماشي يميز الانسان عن بعض ملة تميز عرضيا كونه خاصة اضافية له وان لم يميز من حيث انه عرض عام له قوله الخارج عن الماهية امي بهية افراده على ما مر في تقسيم الكل الى الذاتي والعرضي قوله سواء كان الامتناع الخ يعني ان الممتنع لازم الماهية ولازم الوجود وهو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اسم من ان يمتنع ذلك بالنظر الى تلك الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية وجودها في الخارج او الذي من حيث وجودها في الخارج والاول ملازم الماهية الذي يميزها مطلقا امي في الذين في الخارج كالوجودية اللازمة للاربعية اينما وجدت والثاني لازم الوجود له لازم الماهية الموجودة في الخارج كالسؤال والعيش كذا في حواشيه الرسالة فانه قد وقع ما يرد على هذا التقسيم من كونه تقريبا

هذا هو المقصود من قوله لا يقال في الجواب صلا وقوله في ذاته يخرج الخاصة لان الخاصة وان كانت مميزة لكن لا في ذاته بل في عرضه قال والعرض اما ان يمتنع انفكاكه اقول هذا شرع في بيان الكلي الخارج عن الماهية فهو اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا والاول هو العرض لللازم سواء كان الامتناع للمعتبر صلاحية لكل لا لكل بالفعل وذلك لان الصفات تدل على الاتصاف بالفعل على ما في مختصر الاصول بخلاف الفعل فانه في تعريفات منسجمة عن الزمان كما ذكره الفاضل المصنف رحمه في حواشيه على الفوائد النصيائية فهو هنا مستعار لمجرد الصلاحية من غير دلالة على وقوع الحدث واما كذا الفقيه وانت خبير بان الفعل والصفة يتيان في صفة الاستعمال عند الحمل على المجاز كما عرفت وعدها عند الحمل على الحقيقة فالاول هو الحمل على مجرور يقتضيان وانما قال على الشيء لا على كثيرين بناء على ان التمييز للطلب بالفصل يناسب افراد الشيء بالسؤل جسا كان او نوعا او فردا وما قيل ان الفصل يقال في جوابي شيء على نفس باسأل عنه لا على انفسه بل بخلاف الجنس والنوع فانما يقال ان في جوابه هو على افرادها النوعية او الشخصية فبها انه لا مانع من ان يقال زيد وعمر وكبره اشياء في ذاتهم وجواب بانطق ونحو قوله لا يقال ان في جوابي شيء لما عرفت ان المقول فيه هو الذي لا يكون مقولا لغيره في جوابه هو صلا ما قوله لا يقال في الجواب صلا الامام للمعهدة في جوابه هو مستبعد في عرفهم وهو جواب هو وجوب كاشي فليدر اذ كيف يصح نقلي مقولية العرض العام في جوابه راسا فانه يقع في جواب كيف والهمزة كالمردان العرض العام لا يقال في الجواب من حيث انه عرض عام لا مطلقا فان الماشي يميز الانسان عن بعض ملة تميز عرضيا كونه خاصة اضافية له وان لم يميز من حيث انه عرض عام له قوله الخارج عن الماهية امي بهية افراده على ما مر في تقسيم الكل الى الذاتي والعرضي قوله سواء كان الامتناع الخ يعني ان الممتنع لازم الماهية ولازم الوجود وهو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اسم من ان يمتنع ذلك بالنظر الى تلك الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية وجودها في الخارج او الذي من حيث وجودها في الخارج والاول ملازم الماهية الذي يميزها مطلقا امي في الذين في الخارج كالوجودية اللازمة للاربعية اينما وجدت والثاني لازم الوجود له لازم الماهية الموجودة في الخارج كالسؤال والعيش كذا في حواشيه الرسالة فانه قد وقع ما يرد على هذا التقسيم من كونه تقريبا

عبر

اللائزم ولا يستلزم وهو العرض المفارقة لكل واحد منهما أما

بالنظر الى قدر العاظمة كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان او بالنظر الى الوجود كالسواد للحيث والثاني هو العرض المقارن للكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان

الشيء الى نفسه في غير ذلك لان ما يتبع الفكاك عن الماهية مقبوم الى لازم الماهية الذي هو متبع
الفكاك عنها والى لازم الوجود الذي هو غير متمنع الانفكاك عنه لقوله كاسود للحيثي فانه لازم
باعتبار وجوده الخارجى للماهية من حيث هي لان ماهية الانسان لو كان لازما لما كان كمال انسان
اسود وليس كذلك فاقبل ان الاول لازم لوجوده الخارجى ايضا بخلاف ان يوجد حيثه ابيض
لولا يلزم من فرض وقوعه محال فيكون انفكاك السواد عنه ممكنا فلا يكون للذات اصلا وايضا
يخبر ان يؤول للسواد عنه لعرض كلبصر فلا يكون لازما ايضا فالحق في التمثيل هو التشكل والتغير
لجسم اذا من جسم الاول شكل طبعي وحسب طبعي فاجابه ان لازم الوجود الخارجى قسما واحدا ما
يكون لازما للماهية باعتبار وجوده الخارجى مطلقا كالتغير للجسم فانه لا يمكن ان يكون لازما لمصدا اعتبار
وجوده الخارجى ما خذوا الباطن بخصه كاسود للحيثي فانه لازم الماهية للانسان باعتباره وجوده
وتخصه الصنفى فالمراد بالحيث من هو متمخرج بذات المرزاج سواء كان بالحيث او غير ذلك فخرج
من ليس له هذا المرزاج وان تولد بالحيث ولذا بالمراد بالسواد كونه اسود بطبعه والتخالف لمرض لا ينافي
ذلك على ان المراد من لايقة له ذلك المرزاج كذا افاده المحقق الدواني وانما لم يذكر لازم الوجود الذي
لان التشديد من الوجود هو الوجود الخارجى ولعلم اللازم بشبه الوجود الذي منه بالمقابلة كالكيفية
لانسان كذا افاده قوله كالكتابة بالقوة للانسان اعلم ان القوة تطلق على معنيين
احدها صلاحية الحصول واستعداده مع عدم الحصول بالفعل وهو بهذا المعنى قسم الفعل والثاني
الامكان للمراجع للفعل اعني جهة التقضية للمكتملة وهو بهذا المعنى اعم منه بالمعنى الاول والمراد ههنا هو
الثاني فلا يرد ان التمثيل لا يصح لان الكتابة بالقوة او حصلت للانسان بالفعل لم يبق بالقوى
فيكون من شكك معناه فهو من افراد المفارقة التي هو غير متمنع الانفكاك وايضا انها لو كانت لازمة
للا انسان متبع الفكاك كما عن الكاتب بالفعل ايضا واللازم يمكن لازمة للانسان فيلزم من اجتماع القوة
والفعل وهو محال لان بنائها ارادة المعنى الاول وهو ليس بمراد قوله هو العرض المفارقة

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وترسم بها كلمة يقال علمت بحقيقة واحدة فقط قوله عرضيا وأما

AN

ان القول على الاختلافات لا ينافي القول على الصنفات وقوله فقط يخرج الجنس
والعرض العام لا هما يقالان على ما تحت حقائق فوق واحدة وقوله قولاً عرضياً
يخرج النوع والفصل لان قولهما على ما تحتها ذاتي لا عرضي وان لم يختص بافراد
حقيقة واحدة بل يضم الحقائق فوق الواحدة فهو العرض العام كما للجنس
بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان وغيره من انواع الحيوانات لانه لم
يختص بواحدة منها ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً
عرضياً وقولاً القيود ظاهرة وفي بحث لان المصنف قسم الكل الخارج عن
الماهية اولا الى العرض اللازم والمقام ثم قسم كل واحد منهما الى الخاص
والعرض العام فيكون العرض اللازم والعرض المفارق قسمين اوليين بالذات

لان خاصه الجنس عرض عام للنوع وانما اختار ههنا وكذا في العرض العام لفظ حقيقة مع ان المصنف
 للتقسيم ليس باللفظ الماهية اذ لا خاصه للماهية المعدومه ولا العرض العام لما تقر ان المعدوم سلب من
 نفسه كيف تصف بشئ آخر كما افيد قوله ان القول على الاختلافات الخ جواب عما يقال كيف يكون
 شاملا للكليات مع ان الجنس في العرض العام وكذا اختصاصه بالجنس مفصلة يقال على تحت حقان مختلفه لا على
 تحت حقيقة واحدة وان الحمل على مختلفات لا ينافي الحمل على التسفقات وكل ما ذكر كما يحل على مختلفه
 بالحقيقة يحل على متفقيين ايضا لا يقال زيد وعمرو بذكر حيوان وماش وحساس كما يقال الانسان في الجنس
 المحمدي ان ما في جنس فلهذا كما عرفت اشارة الى ما قال سابقا ان القيد انما يخرج ما ينافيه لا يؤثفه
 قوله يخرج الجنس والعرض العام وكذا يخرج فصل الجنس كالحساس ما فوقه لكن لما كان يقيد
 الاخير فخرج الفصل مطلقا سواء كانت الانواع او الاجناس عند اخر ابرز فصل مطلقا اليه كذا في جواب
 الرسالة قوله فوق واحدة اشارة الى ان المجموع المستعملة في تعريفات هذا الفن حقيقة عرفية فيما
 فوق الواحد قوله وفوا انما يتوحد ظاهرة فالحل سلك وقوله على تحت جنس شامل للكليات لا لان
 كلمة ماعبارة عن الافراد المتكثرة وقوله حقان مختلفه يخرج النوع والخاصة وقوله لا عرضيا يخرج
 الجنس والفصل فصل النوع وان خرج بالقيد الاول لكن ادرج مع فصل الجنس في سلك الاخراج بقيد
 لما غير مرة ولا بد ههنا ايضا من اعتبار الحيشية لما لا يدخل خاصة الجنس في هذه ولذا قالوا لا الحشيات

[illegible]

الادب وغيره الحياتية من بابها كما يقال على ما تحتها من مختلف قول

لان القوم اتفقوا على كون الخاصة والعرض العام من الاقسام الاصلية للكل
ولو جعل العرض اللازم والمفارق مع ذلك من الاقسام الاصلية لكانا قسم
الكل على الخمسة واعلم ان الكليات امور اعتبارية حصلت ولا مفروضها
وضعت اسماءها بالاعمال ليس لها معان غير تلك الاعمال فلو كان المناسب
ان يذكر في تعريف جميع الكليات لفظ يحد بدل يتم ولو سلم فثمة الاحتمال وعدم
العلم بكونها حد لا يوجب العلم بكونها رسومها فالمناسب ذكر التعريف لا الكيفية

المذكور وتقرر بهما متعين عن البيان فقولنا لان القوم عامة بقوله لا يجوز وقوله ولو جعل
العرض اللازم عطف على متقدري فان جعل العرض اللازم والمفارق تسعين ثمانين انطبق التفسير
على مناقي القوم ولو جعل الخ اعلم ان الكليات الخ قبح على المصريح فحيثما لم يفتقر لفظ الرسم في تعريفها
الكليات باذنه ليس كما ينبغي لان الكليات امور اصطلاحية عتبرت بالصطلح بان حصل لها
مفهومات اولئها في عينها وفرضها في العقل ثم وضع باذانها اسماء من الجنس ونحوه كما صرح به الشيخ في
الشفاه في مباحث الجنس قوله فليس لها معان الخ وانما لم يكتف بقوله حصلت ووضعت بل
زاد لفظ المفهومات مع ان الكليات هي المفهومات اشارة الى ان هذا التحصيل انما هو في العقل
دون الخارج قوله فكان المناسب الخ لان ما ذكر في تعريفاتها ذاتيات لها هي حدودها
لها قال الامام في المختصر انما لانه يكون الحيوان جنسا الا انه مذكور على كثيرين مختلفين بالحقائق
في جواب ما هو وقال الشيخ في الشفاء انا حصلنا معنى هذا الحد وجدنا لفظ الجنس اسماله وقس عليه
سائر الكليات ولعل في قوله المناسب الخ مع ان الظاهر هو الصواب لان المحصر المذكور ليقضي القطع
بكونها حدودا كما قطع به المحقق البرازي في شرح الرسالة وشرح المطالع اشارة الى انه يلزم من محصر
والوضع المذكورين كون جميع ما ذكر في تعريفاتها ذاتيات لها حتى تكون حدودا قطعيا بل سيجوز
كون الشيء مما ذكر فيها عرضيا ويؤيده كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات حيث قال ليس الجنس
في نفسه الا كونه الذات في الحقيقة او الملقولية المذكورة او صلاحيتها انما يعرضه بعد تقويمه
على ان لا ذكره قدس سره من مختار الشيخ يجوز ان لا يرخص بالمصريح بقوله ولو سلم الخ لانه سلم
انه يجوز ان يكون لها معان حقائق وراية تلك المفهومات هي ملازمات مساوية لانه المفهومات المذكورة

صلواته
 مدد و اعانت
 ان شاء الله
 المأمور
 حقیقت
 موجوده
 الایمان
 اعتبار
 فرض
 و مدد
 رسو
 مدد و اعانت
 شیعیه
 و اما

مجلس شورای عالی
وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
تاریخ ۱۳۰۲/۱۲/۲۵
شماره ۱۲۵۴

عرضي القول الشارح المحدث قول دال على ما هيية الشيء

قال القول السارح اجد قول ذال الخ اقول الغرض من المنطق تحصيل

الجهولات البجهول اما تصورى او تصديقى والموصل الى المجهول

التصوري في قولنا ما شرحه وايضا حواشيها في الاشياء

سے سر کیا ہوتا ہے وہاں کہ ساری جی سیرا حصہ ہے کہ جو جب بدن میں رہتا ہے وہاں کہ وہاں کہ ہو سکتا ہے

التعريف الذي هو علمهما وانما قال المناسب لا يجوز ان يكون الرسم بمعنى المعرفة لمجاميع المانع تسمية للعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المشايخ قدس الله روحهم وليس في هذا اطلاق مخصوصا بالمعصوم فانه قال لا انا

بما أنتم في كتب القوم كذا في شرح المطالع قوله الغرض عن المنطق أي الغرض الأصلي منه

موجّهات الحيات من المعلومات وهذه البيانات مأخوذة من عرضة بعض العنصرية عن الخطأ في المخرجات

الاسم عرس و تخلص عرس عرسه و ايسر المسابك يوجب تسمية عرسه عرسه و تخلصه عرسه

المصلحة فانما الغرض من نفس المنطق فهو لم ينفذ غرض السيد لانه انما جعل الغرض تقصيد المصالح

الافتقار إلى الشرح والحجج قوله والجهول بما تصوري وتصديقي لأن العلم يخص في المقادير

والصدقين فانهم المعلومين في التصديق والمصدقين في التميز من ذلك انما هو الجواب في هذا ان كانا

میجو لا ایخو اما ان میون بحیث اذا درک کان اجزا که تصور و اما ان میون بحیث اذا درک کان اجزا که

بصدقها لذاتي خواستی که مراد و مقصود من بود و ظاهر و محالیه عن الادعان و التصديق به بطوره السببه

المقصود: السعي قولاً وفعلًا ومعرفة وتعلُّقًا بالعلوم الصالحة، الذي يكتسب الخصال الصالحة من

وويليها عليه ما تقر من ان التصور لا يستفاد من التصدق في العكس قول شرحه وايضا

ما هيات الامتياذ ابا كنه او ابو الجوف في شمل الرسم لان المعرضي اليه خلاف في كشف الخفايا

یہ سب کچھ اعلیٰ درجے کے لوگوں پر ہی عمل کرنا لازم و ملزوم ہے۔ ان کو اللہ تعالیٰ نے اپنے خاص فضل سے نوازا ہے کہ وہ اس قدر علم حاصل کر سکیں جو عام لوگ نہیں کر سکتے۔

و در کسان که کبد گرم مرطوب قطعاً دایه ایله انقباض می یون مرطوب و قدایلیون مرطوب غنند من جزوه

و بعد از آن هم تمام سربانها را در میان خود و در میان بیرون بدن خود بجزایب جا میدهد

[illegible]

[Handwritten signature]

وهو الذي يتركب من جنس الشئ وحصله القربين كالحجر الناطق وال...

الى الحد كذا العقل لا يعتبر حد الحد على هذا الوجه دائما فينقطع التسلسل
 بانقطاع الاعتبار وما ذكرنا خرج الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا لان
 حد الحد باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصيته الاضافية متساو للحد باعتبار
 الخصوصية احصا وكونه حدا بالاعتبار الاول لا يلزم اعتبار الثاني خلا
 امتناع فيه قال وهو الذي يتركب الا اقول الحد الذي يتركب من الجنس
 الفصل القريبين فهو الحد التام كالحجر الناطق بالنسبة الى الانسان لما كونه حدا
 انه حديد معرفة الحد فانه بهذا الاعتبار يحتاج الى حد آخر لكونه حد اصل الحد فيلزم من اجتماع
 الى حد احتياج حده ايضا الى حد آخر وكذا حده حده وهكذا اذا لزم من حد حده حده لكن العقل
 لا يعتبر الحد لان اشتغاله باموره الضرورية مانع عن دوام ذلك الاعتبار على ان نقول حد الحد
 ما يصحق عليه مفهوم الحد ولا يلزم من اجتماع مفهوم شئ الى الحد احتياج ما صدق عليه
 مفهومه فالاعتراض من باب شبهة المعارض بالعارض كذا افيد قوله مساو للحد الحد
 فان قولنا قول دال على اهمية الشئ من حيث مفهومه بلا اعتبار عارض الاضافية يساوي
 الحد المعارض فكل حد قول دال الحد وكل قول دال الحد حده قوله لا بالاعتبار الثاني المخرج
 الحد التام يتركب الى قوله هو الحد التام اشار به الى ان حق العبارة للمع كذا والذات يتركب من
 الجنس والفصل القريبين هو الحد التام بخلاف الضمير المرفوع عن قوله وهو الذي يتركب الحد وايدى الى
 بالظاهر في قوله وهو الحد التام لا لاجل عدم تقسيم مطلق الحد الى قسمين وقد عرفت ان اعتبارا على عبارة
 المعاصر لا تفسير الحد المذكور سابقا وتعيين له بانه الحد التام قوله من الجنس والفصل
 المتصورين بالكنية لا بالوجه اذ لو كانا متصورين بالوجه كان المعرف هو ذلك الوجه فيكون التعريف لا
 الجنس والفصل ويكون ذلك حدا ناقصا ان كان الوجه ذاتيا لها وسمانا ناقصا ان كان عرضيا والمراد ان
 التام يتركب من الجنس والفصل القريبين او معاني حكمها بان يقام تعريفها وتفسيرها
 مقامها فانه ايضا حده تام ولم يعتبر المركب من الفصول المساوية مع انه ايضا حده تام لانه لم يثبت
 وجوده في الحقائق فهو ساقط عن حجة الاعتبار كما مر في تعريف الفصل كذا افيد وفي تفسيره

هذا الحد كذا العقل لا يعتبر حد الحد على هذا الوجه دائما فينقطع التسلسل
 بانقطاع الاعتبار وما ذكرنا خرج الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا لان
 حد الحد باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصيته الاضافية متساو للحد باعتبار
 الخصوصية احصا وكونه حدا بالاعتبار الاول لا يلزم اعتبار الثاني خلا
 امتناع فيه قال وهو الذي يتركب الا اقول الحد الذي يتركب من الجنس
 الفصل القريبين فهو الحد التام كالحجر الناطق بالنسبة الى الانسان لما كونه حدا
 انه حديد معرفة الحد فانه بهذا الاعتبار يحتاج الى حد آخر لكونه حد اصل الحد فيلزم من اجتماع
 الى حد احتياج حده ايضا الى حد آخر وكذا حده حده وهكذا اذا لزم من حد حده حده لكن العقل
 لا يعتبر الحد لان اشتغاله باموره الضرورية مانع عن دوام ذلك الاعتبار على ان نقول حد الحد
 ما يصحق عليه مفهوم الحد ولا يلزم من اجتماع مفهوم شئ الى الحد احتياج ما صدق عليه
 مفهومه فالاعتراض من باب شبهة المعارض بالعارض كذا افيد قوله مساو للحد الحد
 فان قولنا قول دال على اهمية الشئ من حيث مفهومه بلا اعتبار عارض الاضافية يساوي
 الحد المعارض فكل حد قول دال الحد وكل قول دال الحد حده قوله لا بالاعتبار الثاني المخرج
 الحد التام يتركب الى قوله هو الحد التام اشار به الى ان حق العبارة للمع كذا والذات يتركب من
 الجنس والفصل القريبين هو الحد التام بخلاف الضمير المرفوع عن قوله وهو الذي يتركب الحد وايدى الى
 بالظاهر في قوله وهو الحد التام لا لاجل عدم تقسيم مطلق الحد الى قسمين وقد عرفت ان اعتبارا على عبارة
 المعاصر لا تفسير الحد المذكور سابقا وتعيين له بانه الحد التام قوله من الجنس والفصل
 المتصورين بالكنية لا بالوجه اذ لو كانا متصورين بالوجه كان المعرف هو ذلك الوجه فيكون التعريف لا
 الجنس والفصل ويكون ذلك حدا ناقصا ان كان الوجه ذاتيا لها وسمانا ناقصا ان كان عرضيا والمراد ان
 التام يتركب من الجنس والفصل القريبين او معاني حكمها بان يقام تعريفها وتفسيرها
 مقامها فانه ايضا حده تام ولم يعتبر المركب من الفصول المساوية مع انه ايضا حده تام لانه لم يثبت
 وجوده في الحقائق فهو ساقط عن حجة الاعتبار كما مر في تعريف الفصل كذا افيد وفي تفسيره

وهو الذي يتركب من جنس الشئ وحصله القربين كالحجر الناطق وال...

فلان المحذوف في اللغة المنع والحد لا شتم له على الذاتيات مانع عن دخول الغير واما
كونه تاما فلا ذكر جميع الذاتيات فيه والذي يتركب من الجنس الجيد والفصل
القريب هو الحد الناقص كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان اما كون حد
فلهما مر واما كونه ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الحد لتام فيه هو الجنس
القريب قال والرسم التام اقول الرسم هو القول الدال على اللازم
المساوي للشيء ثم ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له

الجنس على الفصل إشارة إلى أنه ينبغي أن يقدم ليقتل ما هو مبهم ولا ثم يحصل بانضمامه إليه ثانياً مع
 كونه شحراً واظهر كذا في ما شئ من الأصول قوله وهو لا يستعمل على الذاتيات ما نفع له و
 ذلك لأن في ذاتيات كل شئ ما يخصه بميزه عن جميع اعياره فهو لا يستعمل على جميع الذاتيات ما نفع عنها وكذا
 المحل لما قص المذكور الذي انحصر فيه كذا في حاشية الرماله فتمتية هذا ما من باب تسمية الموصوف باسم الصفه
 او بمن باب المنصوب يعني النفاصل ما قبل ان يرفع مطلقاً كان او ربما ما كان او ناقصاً ما نفع عن تحول
 الابعار لا شترط المساواة والاطراد والانعكاس في مطلق التعريف فلا يخفى قصاص المنع بالوجه فبني ان يسه
 الرسم ايضا حد افقيه ان المقصود بهما بيان المناسبه بين المعنى اللغوي والاصطلاحى لمصححه للنقل وبان
 ترجم هذا الاسم على غير من الاسماء ومجرد وجود المناسبه لا يكفي في الاطلاق اصطلاحاً ولا الاصحح إطلاقاً
 الدال بتبني التعريف على كل واحد في الدرس بل في شأن المجاز حيث يصح المطلق الاسد على كل ما يوجد فيه
 الشعاعه وتحقيقه في التوضيح والتدريج قوله وهو الجنس القريب أى البعض الغير المذكور هنا
 هو الجنس القريب إذ هو مذكور بعض اجزاء فيصدق ان الجنس القريب بمعنى غير مذكور هنا والمراد عدم
 ذكره ومطابقه والآفة الفصل القريب كونه خاص منه يدل عليه بالالتزام لكنه يتجوز في التعريفات كقول
 المؤلف هو القليل الخ انها تعرفن تعريفه لان التقسيم قبل التعريف غير متعين وليدائكم مقابله اعني الحمد
 المذكور حده سابقاً وانما لم تعرض له المصمم لان هذا المتابعين يعرف حاله عند بيان حال الآخر فيعلم من
 تعريفها الحد بما ذكر ان الرسم لا يدل على الماهية بل على الخارج وان لم يعلم انه الدال على اللازم المساوئ
 وكفى بهذا تقدير من المعرفة مصححاً التقسيم في قسمين قوله والخاصة اللازمة له حال في هذا العلم
 والمطلوع ان شئت انما هو من باب الخاصة المساوية اللازمة اليه لانهما في المنفعة بما الرسوم انما الاشياء

[illegible]

كل جسم الناطق بالنبذة الى الانسان والاسم المسمى هو الذي يتركب من جنس اللق

٩٢

فهو الرسم التام كما حيوان الضاحك بالنبذة الى الانسان اما كونه من مافلان من الدار
اثرها والخارج الارض اثر من اثار الشئ فالنبذة به يكون تعريفا لا اثر فيكون رسما والاول
تاما فلهذا يصح القول تمام مرجح انه وضعه في الجذر القريب في تدبيره يختص بالشئ وكان
بالسادة فلان الرسم ليكون احص من المرسوم لا يشترط للسادة بين التعريف والعرف والاعرف والاعرف
لازمة بنبذة فلانها لو لم تكن نبذة لم يلزم من معرفتها معرفة ثبوتها لنبذة المرسوم انما هو بالنبذة
الحقيق الراس والسيدان اللازم البين هو ما يلزم من تصور الماهية تصور له لا يلزم من تصور الماهية
فلا يصح ما قاله لو لم تكن نبذة لم يلزم من معرفتها معرفة ثبوتها لنبذة المرسوم انما هو بالنبذة
الصحيح ان يقال لم تكن لازمة بنبذة لم يلزم من معرفتها معرفة ثبوتها لنبذة المرسوم انما هو بالنبذة
في كون الخاصة معرفة للماهية كما لا يخفى انما هو بالنبذة المسمى بالنبذة المسمى بالنبذة المسمى بالنبذة
على اصل المرسوم والسادة ولا يشترط كونه نبذة ولا يشترط وصف السيد بالنبذة المسمى بالنبذة المسمى بالنبذة
اشارة الى ان المطلوب بالرسم هو تحصيل الالف للسادة بالنبذة المسمى بالنبذة المسمى بالنبذة المسمى بالنبذة
ذلك ان جمهور المتأخرين عتبه في الرسم الخاص بالنبذة المسمى بالنبذة المسمى بالنبذة المسمى بالنبذة
في غير التعريف يكون ثباته لجميع افراد كالتعريف بالقوة للانسان اذ هي الميزة عن جميع الاغيار
محققون منهم فقد اتفقوا المتقدمين في تجويز التعريف بالانحصار العام فلا فرق عندهم في كون الناطق
معتبر في التعريفات كيف كانت سوله كانت مطلقة او اضافية مساوية كانت او غير مساوية
قوله كالحصان الضاحك الخ اي الضاحك بالقوة لانه اللازم للانسان بخلاف الضاحك بالالف
قوله مختص به ويفارق قوله فهو الرسم التام قيل ان هذا التعريف لا يصدق على الرسم التام لاكمل
الاسم التام وهو ما تتركب من الجذر الفصل القريبين مع الخاصة والجواب ان العرف هو الرسم التام
الكثير الشائع في العلوم وما ذكرنا من الوقوع قوله فلان رسم الدار اثارها الخ هذا بيان لمعنى
الرسم مع شأبه لا استعمال فكان عو كى الشئ بالنبذة قوله والتخارج اللازم اثر الخ لنبذة
الكل بوصف جزئية والاسمية تاما فهو من باب اطلاق اسم احد المتشابهين على الآخر قوله
واذا كان مركبا من عرضيات الخ قيل لا يصدق على الرسم الناقص المركب من الجذر البنية الخاصة
كالحصان الضاحك الجوهري كما تبين مع انه لا يتصور بالرسم الناقص المذكور في مادة الكتاب واجيب بان

للتشبيح خاصة اللازمة كالحول والضعف في تعريف الاشياء والبرهان ناقص

٩٣

فكر كإحدى عرصات تختص جملتها بالتشبيح فهو الرسم الناقص كالماتشي على قدميه
 غير بعض الاظهار بادى البشره مستقيم القامة صحيح الطبع اما كونها فاحتمال
 واما كونها ناقصة فانقصان بعض اجزاء الرسم التام عنه ولم يعتبر
 العرض العام مع الفصل والخاصة لانه لا يفيد الاستباز والاطلاع على الذات
 وكذا الخاصة مع الفصل الذهني لا تفيد الاطلاء على الذات ولا امتياز حاصل
 المركب من الداخل والخارج خارج فيصدق عليه انه مركب من عرصات الخروا وانت بطريق ظاهري
 العبارة يدل دلالة واضحة على ان كل احد منها عرضي في نفسه والتاويل المذكور مجازي لا يلائم بتمام
 التعريف فالحق ما قيل ان المصراع ذكره هو الغالب في الوقوع واكثره في الاستعمال والمركب من العرصات
 والخاصة ياتر وكذا المركب من التفصيل الجيد والقريب تاد الوقوع ولذا لم يدرج في الحد الناقص
 ولك ان تقول المصراع ذكره من قسام الحد الناقص الرسم الناقص هو البالغ في نقصان الخطوط
 ليعلم منه حال هو اعلى من تكسب بالمقاييس فتدبر قول من يختص جملتها الخ يعني ان الملتزم
 في الرسم الناقص هو اختصاص المجموع باحتصاص كل واحد من اجزائه فيدخل في اقسامها ما يختص
 واحد منها ايضاً كرسم الانسان باضما مكاتب المتعجب والاختصاص شيء منها على حدة كرسم الخفاش
 بالظائر والولود وما يختص بالآخر فقط كالمثال المذكور في المتن فان الماتشي على القديس يوجب في بطون
 وبعض الاظهار يوجب في الحمار وبادى البشره يوجب في الخفاش واستقيم القامة يوجب في الشجرة
 كذا يوجب الاوصاف الاربعه في الحيوان المجري لذى هو على صورة الانسان المسمى بالبشره بقدوم الباشا
 الموحدة على النون الضامات بطبع يخرج الجميع وانما قيد بالطبع لاحتمال ان يوجب الضمك الكسبي لبعض
 الانسان كالمطلق التعليمي للبطون كذا الفيد قوله ولم يعتد بالخر جواب عما يدعى على حصر القول ان
 في الاقسام الاربعه المذكورة من انه يقتضيها اقسام خمسة لم تدبر في شيء منها بان المصراع انما اعتبر
 العرض العام مع الفصل القريب في التعريف كالماتشي الناطق ولا العرض العام مع الخاصة كالماتشي
 للشبهات كذا في العرض العام من حيث انه عرض عام لا يفيد الاستباز عن جميع الاعيان ولا الاطلاع
 على التام والماتية والغرض من التشريف تبيينه عند المتأخرين فلما فائدة في ضمة الي الفصل
 والخاصة قوله العريش الخاصة مع الفصل كالماتشي الناطق الضامك ولا تفيد الاطلاء على الذات

المقصود
 في الاقسام
 الاربعه
 المذكورة
 في المتن
 هو ان
 كل واحد
 من هذه
 العرصات
 يوجب في
 بعض
 الاشياء
 ما يختص
 بها

واجيب بان افادة الخارج الازم لمعرفة الشيء لانفسه انه يتوقف على العلم
بالاختصاص فالمفيد لمعرفة الشيء هو معرفة الامر المختص الشامل من غير احتياج
الى العلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء ولازمه خارجي ملازمة بنية
معرفة العقل الذهن من الامر الخارجي الى ذلك الشيء فيصح التعريفه لتحقيق الاختصاص
به وان لم يعلم ذلك الاختصاص به قال القضية الخ قول ما فرغ من القول بالناشئة

بمقتضى ما لا يمتنع التعريف بالخارج قوله واجيب عنه حاصله منع كسر القياس الاول
اي لا نسلم ان تعريف الخارج قلبي يتوقف على العلم باختصاصه بل المفيد لمعرفة الشيء هو معرفة كماله
الخارج واسمه في ذاته بخلاف ان يكون بين الشيء والخارج ملازمة ظاهرة بحيث يثقل الخ خوله فيعلم
البتعريف به الخ يعني ان لمصلحة التعريف به هو تحقق الاختصاص بين الوصف والوصف في نفس
الامر لا معرفة ذلك الاختصاص حتى يلزم الدور واما قيل ان ظهور الملازمة هو معنى معرفة الاختصاص
فما ذكره في اسمه اعترف بما يدور عليه الدور فليكن الفرق بين الظهور والمعرفة قريب شئ يكون ظاهرا
ولا يلتفت اية نعم المظهر به غلبت المعرفة ولا يمكن فيها بل لا بد من التوجه وحرف المظهر وان لم يعلم

ذلک الخ فیل ان قد تقر فی کتب المعرفۃ ان الوضوئۃ یکون نقیض الشرط فیہا اولی بالجمہور فیقتضی
 صحۃ التعریف بالخارج منہ العلم بانخصاصہ بالظہور الاو مع ان فیہ دوام کا معرفت قلقت فلا نسلم انہ العلم
 علی تقدیر توقف علی العلم بالانحصار منہ لان معرفۃ الشئ الموقوفہ علی تعریف الخرج ایامہ غیر معرفۃ لکونہ
 علیہا ام معرفۃ لما خصا منہ انما یستفاد من تعریف الخرج ایامہ والثانیۃ ہی التي یتمکن حاصلہ قبل التعریف
 بوجہ آخر فیاس قالوا فی دفع لزوم الدرع تعریف الدلالة اللفظیۃ الوضوئۃ یکون اللفظ بحیث من
 الخلق فہم المعنی للعلم بوضوئہ فان العلم بالوضع کون الوضع لیسۃ بین حفظ والمعنی متوقف علی فہم المعنی
 فلو توقف فہم المعنی علی العلم بالوضع لزم الدرع حیث قالوا ان العلم بالوضع انما یتوقف علی فہم المعنی فی انفسہ
 سابقا لجمہور اللفظ حیث الخلق ولما توقف علی العلم بالوضع انما ہو فہم المعنی من اللفظ حیث الخلق لموقوف غیر
 الموقوف علیہ ودور قولہ شرع فی الحجۃ الخ ای فان قربان ریشہ میںا فلا یرد ان الرصہ بعد الفرض علم
 لمقول الشارع شرع فی اقتضایا لانی بحجۃ واقیل انہ لو ارید بالحجۃ المباحثہ المتعلقۃ بالحجۃ الشاملۃ للقضا یا
 باعتبار جزئیۃ ماسن الحجۃ لم یخبر الی التاویل لکن کور فقیہان قولہ ولما توقف الخ بدیل علی تناسل الحجتین بالشرع

[illegible]

لأن المعتبر عندهم هي القضية المعقولة وإطلاق القضية على الملفوظة
 اسمية الدال باسم المدلول وكذا لفظ القول يطلق على الملفوظ والمعقول
 فالقول للملفوظ جنس للقضية الملفوظة والقول لمعقول جنس للقضية
 المعقولة وقوله يعلم ان يقال ان فصل يخرج القول الناقصة والانشاءات
 هما صفتان للقول والحقا كما لا يخفى لعدم فكره صريحاً والقول والقضية لان قوله فيه ينافيه قوله
 لان المعتبر عندهم انما هو اللفظ الذي توصف بالثبات بالصدق والكذب الا يصل الى المجهول
 بخلاف الملفوظة فانها توصف بما هو بسيط واللفظ على المعقولة هذا هو الوجه الخاص بهذا المقام
 الوجه العام الجائز فيه وفي سياقه فهو ان اللفظ اذا اريد به الحقيقة والمجاز بين الاشتراك يحمل على المجاز
 على ما تقر في الأصول لانه وان كان خلاف اصله لا يشترك كذا اكثر منه فالحمل عليه ليس قولهم
 وكذا لفظ القول ان قلت تشبيه يقيني ان يكون إطلاق القول على المركب المعقول
 حقيقة وعلى الملفوظ مجازاً كالتشبيه وليس كذلك بل الامر في القول على كس القضية لان القول بمعنى
 المركب والتركيب صفة لللفظ بالذات والمعنى بالعرض كما صرح به في صفة الكتاب فثبت ان تشبيه المذكور
 انما هو في مطلق الاطلاق على الملفوظ والمعقول حقيقة ومجازاً في خصوصية الحقيقة والمجاز في القول
 حقيقة في الملفوظ ومجازاً في المعقول على عكس القضية قوله والقول الملفوظ انما هو
 بذلك الى ان يعرف القضية للمفولة بنحو صحتها والمعقولة بنحو صحتها لا بما هو علم منها ولا يلزم
 ايراد معنى المشتركة في الاطلاق واحداً لجميع بين الحقيقة والمجاز في المعرفة التعريف وفيه نفاذ
 لكن يبقى ان يلزم اخذ المجاز في التعريف اذا كان للمعرفة القضية المعقولة لان القول مجاز في المعقول
 وهو لا يجوز في التعريف بدون القرينة الواضحة والجواب ان المعرفة اذا كان شهوراً بصفة جازية
 قرينة المجاز واما كذا ان المعتبر عندهم هي القضية المعقولة فيعرف بالقول المعقول
 بل يراى بالقابل ايضاً المتعقل لا لفظ ضرورة توافق التعريف مع المعرفة وبما دفع ما قيل ان هذا
 التعريف لا يصدق على القضية المعقولة اذ لا قابل لها ذلك ان تعذر المتضاف اليه قال لفظه
 الدال عليه قوله يخرج القول الناقصة ان المركب تام وهو الذي يصح سكوت
 الحكم عليه يعني فائدة تامة واما ناقص هو الذي لا يصح سكوت الحكم عليه بل يحتاج الى لفظ آخر فينظر

المعقول
 الملفوظ
 القضية
 القول
 المعرفة
 التعريف
 السكوت

من الامر والنهي وغيرهما من القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب
 من المحكوم عليه به والنسبة الحكمية والحكم بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها
 المتأخر بتمطاده المحكوم به عند ذكر المحكوم عليه في العكس فليس في نسبة تامة متطابق الواقع ولا متماثل
 وان شئت على نسبة تامة لكن الخارج لخاصته يتصور للطائفة وعدم محال ان تلك النسبة انما توجد في
 الانتزاعات ولا سميت انتزاعا لاختلاف النسبة في الاختيار فاختصاصها عن نسبة خارجية ولا سميت
 خبرا فتمت صور فيها الصدق والكذب وبيان ذلك ان النسبة بين الشئيين التي تحصل في الذهن
 لابد ان تكون بالثبوت والانتفاء فرفع قطع النظر عن هذه النسبة الذهنية لانه ان يكون بينهما نسبة
 الواقع ثبوتية او سلبية لان زياد في نفسه اما كتب او لا فخطا بقية النسبة الذهنية تلك النسبة الحقيقية
 بان يكونا ثبوتيين او سلبين هو الصدق وعدمها بان يكون احدهما ثبوتية والاخر سلبية
 الكذب قوله وغيرهما اشارة الى ان الانتزاع قسما للجبى كالامر والنهي والاستفهام والتعجب
 والشرع وغيره طلبه كافعال المدح والذم ويمنع العقود كعبث واشترت قوله فتم القضية
 لما كان في المعقولة خفاه في نظر المتعلم ازال خفاه بالبيان انك اذا قلت زيد كاتب مثلا وكنت
 معنا ونهاك لفظ هو القضية للمعقولة ومعنى ذلك مركب من الطرفين والنسبة وتوهمها
 هو القضية للمعقولة لانها عبارة عما يفهم من القضية للمعقولة ودلوعها المتبادر منها الى الازدواج
 المدرك للمركب من امور اربعة لا الادراك المتعلق بها ولا فهم يقيدون علمت هذه القضية وتسمى
 وفهمها ولا ينعون انها هذه المدركات كذا افاد قدس سره في خواشي مختصر الاصول قوله والنسبة
 الحكمية هي النسبة الى الحكم لورده عليها فان الوقوع والاقوع يروان عليها فانه يتصور
 الكتابة الى زيد ثم يدرك انها واقعة او ليست بواقعة قوله والحكم بمعنى الخ لا يتقاع هو ادراك
 ان النسبة للمدرك بين الشئيين واقعة ام لا فادرك في نفس الامر من هذا الادراك حكما ايجابيا ولا سلبيا
 هو ادراك ان تلك النسبة ليست بواقعة ام ليست بمطابقة لما في نفس الامر من هذا الادراك حكما سلبيا
 في خواشي الرسالة فان قلت ما فكره ههنا مخالف ما افاده في خواشي الرسالة من ان القضية للمعقولة هو
 المفهوم العقلي للمركب من المحكوم عليه به والحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها فانه نص في ان الحكم الادري
 هو جزر القضية للمعقولة مقسمة بالوقوع والعدم وقيل لا بالانقضاء والانتزاع فانه بهذا المعنى جزر التصديق

من الامر والنهي وغيرهما من القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب
 من المحكوم عليه به والنسبة الحكمية والحكم بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها
 المتأخر بتمطاده المحكوم به عند ذكر المحكوم عليه في العكس فليس في نسبة تامة متطابق الواقع ولا متماثل
 وان شئت على نسبة تامة لكن الخارج لخاصته يتصور للطائفة وعدم محال ان تلك النسبة انما توجد في
 الانتزاعات ولا سميت انتزاعا لاختلاف النسبة في الاختيار فاختصاصها عن نسبة خارجية ولا سميت
 خبرا فتمت صور فيها الصدق والكذب وبيان ذلك ان النسبة بين الشئيين التي تحصل في الذهن
 لابد ان تكون بالثبوت والانتفاء فرفع قطع النظر عن هذه النسبة الذهنية لانه ان يكون بينهما نسبة
 الواقع ثبوتية او سلبية لان زياد في نفسه اما كتب او لا فخطا بقية النسبة الذهنية تلك النسبة الحقيقية
 بان يكونا ثبوتيين او سلبين هو الصدق وعدمها بان يكون احدهما ثبوتية والاخر سلبية
 الكذب قوله وغيرهما اشارة الى ان الانتزاع قسما للجبى كالامر والنهي والاستفهام والتعجب
 والشرع وغيره طلبه كافعال المدح والذم ويمنع العقود كعبث واشترت قوله فتم القضية
 لما كان في المعقولة خفاه في نظر المتعلم ازال خفاه بالبيان انك اذا قلت زيد كاتب مثلا وكنت
 معنا ونهاك لفظ هو القضية للمعقولة ومعنى ذلك مركب من الطرفين والنسبة وتوهمها
 هو القضية للمعقولة لانها عبارة عما يفهم من القضية للمعقولة ودلوعها المتبادر منها الى الازدواج
 المدرك للمركب من امور اربعة لا الادراك المتعلق بها ولا فهم يقيدون علمت هذه القضية وتسمى
 وفهمها ولا ينعون انها هذه المدركات كذا افاد قدس سره في خواشي مختصر الاصول قوله والنسبة
 الحكمية هي النسبة الى الحكم لورده عليها فان الوقوع والاقوع يروان عليها فانه يتصور
 الكتابة الى زيد ثم يدرك انها واقعة او ليست بواقعة قوله والحكم بمعنى الخ لا يتقاع هو ادراك
 ان النسبة للمدرك بين الشئيين واقعة ام لا فادرك في نفس الامر من هذا الادراك حكما ايجابيا ولا سلبيا
 هو ادراك ان تلك النسبة ليست بواقعة ام ليست بمطابقة لما في نفس الامر من هذا الادراك حكما سلبيا
 في خواشي الرسالة فان قلت ما فكره ههنا مخالف ما افاده في خواشي الرسالة من ان القضية للمعقولة هو
 المفهوم العقلي للمركب من المحكوم عليه به والحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها فانه نص في ان الحكم الادري
 هو جزر القضية للمعقولة مقسمة بالوقوع والعدم وقيل لا بالانقضاء والانتزاع فانه بهذا المعنى جزر التصديق

وهو المسمى بالتصديق عند الاما قال وه

عند الامام المروزي هو نفسية عند الحكماء وصرح في حواشيه مختصر الاصول ايضا قلت لم يرد بالايقاع
 ولا استلزام ههنا ادراك وقوع النسبة وادراك وقوعها بل راد بها الوقوع والملا وقوع بشرط حصولها
 في الذهن وقد حقق مولانا بعد الحكيم ان الوقوع والملا وقوع من حيث حصولها في الذهن عين الايقاع
 والاستلزام ولذا قال في حواشيه لطلول ان المنزاع في ان مدلول الخبر هو الحكم بمعنى الايقاع والاستلزام
 او بمعنى الوقوع والملا وقوع لفظي لان من قال بانه الوقوع والملا وقوع لم يرد نفسها بل راد الوقوع
 والملا وقوع بشرط حصولها في الذهن وهو مرد من قال بانه الايقاع والاستلزام فلا تتجاف بين
 كلاميه قدس سره في قيل في توحيد ان الايقاع بمعنى الادراك مصدر المجهول في اضافته الى النسبة مرد
 واجب خلاق ثياب اى النسبة المدركة وكذا الحال في استلزامها وانما زاد هذا الوصف اشارته الى ان
 اطلاق القضية المعقولة على هذه الامور انها هو باعتبار كونها مدركة ففیه بحث اما اولاً فلانه لا حاجة
 اليه لهذا التخصيص لان قوله هو المفهوم العقلي المركب الخ نص في ان الاجزاء الاربع عبارة عن المركب
 والمعلومات وانما ثانياً فلانه لا وجه لتخصيص النسبة بمفهوم الوصف بل بدان يذكر لفظ الادراك ونحوه
 مع كل جزء ليبدل على كونه مدركاً وانما ثالث فلان الحكم بمعنى وقوع النسبة اولاً وقوعاً جزاً آخر من القضية
 غير نسبة الحكمية عند الآخر فنؤكد ان الحكم بمعنى ايقاع النسبة لوانما استلزامها عبارة عن نسبة المدركة
 كان من نسبة الحكمية ففیه تركا يعني وذكر ما لا يعني فبقوله وهو المسمى بالتصديق
 الخ ففیه انه ان جمع التفسير الى الحكم بمعنى الايقاع والاستلزام فكونه سمى بالتصديق انما هو عند الحكماء
 لا عند الامام وان جمع الى المفهوم العقلي المركب من الامور المدركة ففیه انه فرق بين الحقيقة والتصديق فاما
 معلوم والتصديق علم متعلق بان التصديق عند الامام هو مجموع الامارات المتعلقة بتلك المدركات
 كما استعرف علم قد يطلق التصديق بمعنى التصديق على القضية نحو ان العلم بتصديق لا يتعلق بالابا كما يحبر
 ابراهيم او كقوله ما صرح به في حواشيه الرسالة فكذلك خلاف الظاهر المتبادر من العبارة وهو جواب ان الكلام
 محمول على الاستخدام فالمراد من المرح المفهوم العقلي المركب من المدركات ومن ارجع الادراك المتعلق
 بجماله لانه المفهوم العقلي عليه الزم الا وبقا الى ارجع الى ذلك الادراك المفهوم من المقام يدل عليه قوله
 قدس سردي حواشيه الرسالة ففیه المعلومات من حيث انها صالحة في الذهن من قضية والحكم المتعلق بها

لحق قول الامام المروزي
 الحكماء والروايات
 من ان الايقاع هو التصديق
 في الذهن من قضية
 وهو المسمى بالتصديق
 عند الامام المروزي
 في حواشيه مختصر الاصول
 ايضا قلت لم يرد بالايقاع
 ولا استلزام ههنا ادراك
 وقوع النسبة وادراك
 وقوعها بل راد بها الوقوع
 والملا وقوع بشرط حصولها
 في الذهن وقد حقق مولانا
 بعد الحكيم ان الوقوع والملا
 وقوع من حيث حصولها في
 الذهن عين الايقاع والاستلزام
 ولذا قال في حواشيه لطلول
 ان المنزاع في ان مدلول الخبر
 هو الحكم بمعنى الايقاع
 والاستلزام او بمعنى الوقوع
 والملا وقوع لفظي لان من
 قال بانه الوقوع والملا وقوع
 لم يرد نفسها بل راد الوقوع
 والملا وقوع بشرط حصولها
 في الذهن وهو مرد من قال
 بانه الايقاع والاستلزام
 فلا تتجاف بين كلاميه قدس
 سره في قيل في توحيد ان
 الايقاع بمعنى الادراك مصدر
 المجهول في اضافته الى النسبة
 مرد واجب خلاق ثياب اى
 النسبة المدركة وكذا الحال
 في استلزامها وانما زاد هذا
 الوصف اشارته الى ان اطلاق
 القضية المعقولة على هذه
 الامور انها هو باعتبار كونها
 مدركة ففیه بحث اما اولاً
 فلانه لا حاجة اليه لهذا
 التخصيص لان قوله هو
 المفهوم العقلي المركب الخ نص
 في ان الاجزاء الاربع عبارة
 عن المركب والمعلومات وانما
 ثانياً فلانه لا وجه
 لتخصيص النسبة بمفهوم
 الوصف بل بدان يذكر لفظ
 الادراك ونحوه مع كل جزء
 ليبدل على كونه مدركاً
 وانما ثالث فلان الحكم
 بمعنى وقوع النسبة اولاً
 وقوعاً جزاً آخر من القضية
 غير نسبة الحكمية عند
 الآخر فنؤكد ان الحكم
 بمعنى ايقاع النسبة لوانما
 استلزامها عبارة عن نسبة
 المدركة كان من نسبة
 الحكمية ففیه تركا يعني
 وذكر ما لا يعني فبقوله
 وهو المسمى بالتصديق الخ
 ففیه انه ان جمع التفسير
 الى الحكم بمعنى الايقاع
 والاستلزام فكونه سمى
 بالتصديق انما هو عند
 الحكماء لا عند الامام
 وان جمع الى المفهوم
 العقلي المركب من الامور
 المدركة ففیه انه فرق
 بين الحقيقة والتصديق
 فاما معلوم والتصديق
 علم متعلق بان
 التصديق عند الامام هو
 مجموع الامارات
 المتعلقة بتلك
 المدركات كما
 استعرف علم
 قد يطلق
 التصديق
 بمعنى
 التصديق
 على القضية
 نحو ان العلم
 بتصديق لا
 يتعلق بالابا
 كما يحبر
 ابراهيم
 او كقوله
 ما صرح به
 في حواشيه
 الرسالة
 فكذلك
 خلاف
 الظاهر
 المتبادر
 من العبارة
 وهو جواب
 ان الكلام
 محمول على
 الاستخدام
 فالمراد من
 المرح
 المفهوم
 العقلي
 المركب من
 المدركات
 ومن ارجع
 الادراك
 المتعلق
 بجماله
 لانه
 المفهوم
 العقلي
 عليه
 الزم
 الا وبقا
 الى ارجع
 الى ذلك
 الادراك
 المفهوم
 من المقام
 يدل عليه
 قوله
 قدس سردي
 حواشيه
 الرسالة
 ففیه
 المعلومات
 من حيث
 انها صالحة
 في الذهن
 من قضية
 والحكم
 المتعلق
 بها

موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العباد اما ان يكون واجبا او قرا انا نحن الاول

ان وجد فاما ان توجد في احد الطرفين او في كليهما فان وجدت في احد
الطرفين فهي ايضا حملية وان وجدت في كليهما فاما ان يكون ملحوظة اجمالا او
تفصيلا فان كانت ملحوظة اجمالا فهي ايضا حملية بخلاف حاله فيقصد زيد ليس بعالم
لاننا نعلم ان يقال هذه القضية تقيض تلك القضية وان كانت ملحوظة تفصيلا فمحمولة

الحمل والتمسك بالاتحاد وان وجدت في كلا الطرفين نحو الحمل ان لا يطق جسم ضامك قوله في احد
الطرفين المحمول بخلافه قائم وزيد كاتب حملة قوله اجمالا او تفصيلا الخ ان قلت ان نسبة
الواقعة بين اثنين ليست متساوية على ما هو متعارف في تصور في ذاتها اجمالا والتفصيل وهو ما تهرقت
منه كونهما جملة انما ملحوظة في نفس المجموع من حيث هو مجموع فلا يثبت اليها اقتصادا ومنه كونهما
متشابهة انما ملحوظة تفصيلا فلا بد للاحاطة بقصد من ملاحظة المنسوب والمنسوب اليه مفصلا متساويا
متناهيا عن الآخر كذا فيد ويداره ما قال في حاشي مختصر الاصول ان التقدير على قسمين تفصيلي وهو ان
يكون التصور حادثا بمحيط الالهي لا ينفك بالذات واجماله وهو باليس كذلك بل هو كالحزون المعروف من قوله
لاننا نعلم ان الخ فصح الحكم بالاتحاد انما هو مناط الحمل بخلاف قولنا ان كانت الشمس طالعة فالهنا
موجود لاننا نعلم ان يقال هذه القضية تلك القضية بل ان تحققت هذه القضية تحققت تلك القضية
فلهذا نسبة التفصيل الى الطرفين التامة المضرورة بالفعل او بالقدرة فان استعمل على النسبة الحقيقية او التامة
فالمحمولة اجمالا يمكن ان يوضع مفرد موضعه لان دلالة اجمالية بخلاف طرف الشرطية فانه لا يمكن ان
يوضع المفردات موضعها اذ لا يمكن ان
التفصيل كذلك في حاشي الرسالة وظهر
اذ الحكم فيها انما اتصال وقوع نسبة بين اثنين بوقوع نسبة اخرى بين اثنين آخرين بالانفصال
بين اثنين اثنين لانك ان ذلك يقتضي ملاحظة كل نسبة وطرفها قصد كذا انما قد خوله
فهي شرطية الخ لوجود شرطية فيها الحكم في المتصلة او معنى كما في المفصلة اذ قولنا العباد
الارواح او فرقة قولنا ان كان احد وزوجا فلا يكون من واد بالعكس وانما سميت حملية
حملية لوجود الحمل في بعض افرادها وحيث الموجبات وكذا الحال في المتصلة والمنفصلة لوجود
الاتصال والانفصال في موجباتها وان لم يوجد هذه للتكافي موالها وهذا التقدير من التامة كاف

محمولة
سبب الخ
قال سبب
شأنه ان
العلق من الاك
على حكم القضاء
انما هو بالوضع
والاستطاع
دون التامة
عبر

من المحلتي في موضوعا والثاني في موضوعا والجزء الاول من الشرطية في موضوعا
والثاني في موضوعا

والشرطية اما موصولة وهي التي تحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير
صدق قضية اخرى واما منفصلة وهي التي تحكم فيها بالتساوي بين القضيتين
او بتفريقهما اي بسلبك التنافي والجزء الاول من العملية اي المحكوم
عليه يسمى موضوعا لانه وضع لان يحكم عليه والجزء الثاني اي المحكوم به يسمى
محمولا لانه وضع لان يحمل على الشيء والنسبة التي بهما يرتبط المحمول
في صحة الفعل فلما حاجته الى ما رغبوا ان ياتي به الاشارة الى هذه الوجبات لتحقق المعاني اللغوية فيها
ثم نقل منها الى السوالب لسايتها بالوجبات في الاطراف لئلا يمتنع لالتزام النقل مرتين في
المصطلحات كذا في حاشية الرسالة فقول بصدق قضية كذا يحقق مضمون قضية بالضرورة لان
اطراف الشرطية لا تحكم فيها بالفعل حتى تكون قضية بالفعل وكذا الحال في تعريف المنفصلة ولما راد
او يحكم فيها كذا كسواء مطابق الواقع ام لا وسواء كان بطريق اللزوم او بالاتفاق فيشمل الاقسام كلها
فوله اي بسلبك التنافي اشارة الى ان الحكم السلبى المتأخر يد على عين الحكم عليه
بالاجاب فان كان الحكم في الموجبة بالتنافي بين طرفين صدقا وكذا بما كان الحكم في السالبة
بسلبك التنافي صدقا وكذا بما كان بالسلبى صدقا فقط ولا كذا فقط وان كان صدقا فقط
وان كان كذا فقط فكذا فقط فوله اي المحكوم عليه اشارة الى انه لم يرد بالجزء الاول
ما هو الاول في الذكر بل راد الاول بالطبع والرتبة وهو المحكوم عليه لان مرتبة الذات قبل الوصف
فيشمل نحو في العالم رجل بل الفاعل ايضا فان ريد اني قال ريد موضوع وقال محمول ومحصل لغناه
زيد فاقبل في الزمان الماضي اودو قول فيه كذا في حاشية الرسالة وقس عليه قوله والجزء الثاني
قوله لانه وضع اي ذكر في القضية المفروضة ولو حط في المتعقولة ليحكم عليه سيبا او سلبا
لان الوضع هو التعيين سواء كان بالذكر او الملاحظة وهذا العينة وجه تسميته بالمحكوم عليه وقس عليه
المحمول لكن لا ظهر الاخصر في وجه تسميته ان يقال لانه يحمل على الشيء قوله والنسبة التي يرتبط
التي اشارة الى قصور للمصراع حيث لم يذكر المحنة الاخير من القضية وهو بصدق وبيان اجزاها
ولعله لم يذكره لعدم اختلافه بالاسم في العملية او في الشرطية بخلاف المحكوم عليه به فانها فيها اختلافان
بالاسم وهو بصدق بيان الاجزاء بالخصصة بالاسم فيهما اوله ان في البياض لا يتبين انما هو عليه كما لا يخفى كذا في

سلبك التنافي
نقطة الفاعل
بالتعريف
١٠٢
الاجابة
في الشرطية
المتعلقة بالمنفصلة
مؤيداً لما ذكرناه

والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس كاتب

104

بالموضوع تسمى نسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما للقضية
في الذكر والجزء الثاني يسمى تاليا للثبوت اياه في الذكر قال والقضية
اما موجبة الخ اقول القضية مطلقا سواء كانت حملية او شرطية
تنقسم الى موجبة وسالبة لان القضية كانت حملية فالحكم فيها ان
كان بثبوت المحمول للموضوع نحو زيد كاتب فهي موجبة وان كان الحكم
فيها ينسب لثبوت المحمول للموضوع نحو زيد ليس بكاتب فهي سالبة وان كان

قوله فسمى نسبة حكمية الخ هذا يشمل ما هو جزاء المفقولة ايضا اذ الموضوع والمحمول والمقدم
والثاني كما تطلق على اللفاظ مجازا كذلك النسبة الحكمية تطلق على الرابطة اللفظية مثل هو كان
وما يفرغ عليها واعلم ان النسبة عند المتأخرين نسبتان احدهما الرابطة المحرر والمشتراك بين المتأخرين
والسالبية كقيام زيد والثاني هو الوقوع في الموجبة والثالث وقوع في السالبة وكلها هي النسبة
حكمية والمراد بها هو الوقوع والثالث وقوع لان النسبة الاولى لم تعتبر معها احدهما لم تكن رابطة محمول
بالموضوع وكذا نسبتين متايدان بعبارة واحدة فنضع حصر اجزاء القضية في الثلاثة كذا في شرح
للمطالع قوله لبقدره في الذكر الخ لا يقال هذا يشمل القضية المعقولة فالاول
ان يقال تقدمه في الذكر والعقل لانا نقول المراد ان اذا ذكر الجسم ان كان الاول مقدما فاليا
في مثل المعقولة لانه اذا ذكرت كان جسمه الاول مقدما كذا لا يفيد قوله عالميا في يد بيشيل قوله
تقدم الجزء اشحو النهار موجودا ان كانت الشمس طالعة وكذا المراد بالمعقولة لا يستغفره ولو اريد
للتقدم والثاني بحسب الرتبة والطبع الخ يحتمل الى هذا القيد على امر مثله في المحلولة قوله كسوة
بعضيتين وتشد يا الواو بعضه التبع والافلو كبحر النار وسكون الامم فهو بعضه التابع كالثاني قوله
القضية مطلقا اشارة الى الرد على الكتابية حيث جعل هذا التقسيم والتقسيم الاتي مختصين
بالحكمة بقبرية الامثلة وقال عند قول المصالح والتفصيلية المزمومة الخ انما فرغ عن تقسيم المحلولة
شعر في تقسيم الشرطية وكانه قاسمه على ما فعله في الشسمية وليس ابعك كذب هذا المختصر فان ذكر
في الشسمية جميع تقسيم المحلولة مقدما على جميع تقاسيم الشرطية والتقسيم الى الموجبة والسالبة والاشتمالية
والمحسوسة والمهالة قد ذكره مرتين مرة في المحلولة ومرة في الشرطية ولانه كان ههنا بل القضية

[illegible]

وكل واحد منهما اما مخصوص كما ذكرنا واما كلية مشكوك في كونها كلية

١٠٢

شرطية متصلة فالحكم فيها النكاح بصديق قضية على تقدير صدق قضية اخرى
في متصلة موجبة نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها
بصدق وجوه النهار على تقدير صدق طلوع الشمس الحكم فيها ان كان بصدق
قضية على تقدير صدق قضية اخرى في متصلة سالبة نحو ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بصدق وجود الليل على تقدير صدق
طلوع الشمس وان كانت منفصلة فالحكم فيها ان كان بالتنافي بين القضيتين في
منفصلة موجبة نحو العدة اما زوج او فرد فانه حكم فيها بالتنافي بين كون
العدة زوجا او فردا وان كان الحكم ببل التنافي في منفصلة سالبة نحو زيد
ليس اما ان يكون حيوانا او كائنا فانه حكم فيها بالتنافي بين كون زيد حيوانا او
كائنا قال وكل واحد منهما الخ اقول كل واحد من الموجبة والسالبة اما مخصوص
او مخصوصة كلية كانت او جزئية او جملة اما في الكلية فموضوع القضية ان كان
جزئيا نحو زيد كاتب فليس بكاتب مخصوص وشخصية وان لم يكن جزئيا فالنكاح
مطلقا فثبت في الموجبة والسالبة او لا ثم قسم كل منهما الى ثلثة اقسام فثمان اشقيان مشتركان بين كليتيه
والشرطية كما فصله قدس سره في كتابه في هذه الحكيات مختصرا قوله قال في حكم فيها النكاح
في الاصلين المذكورين في المسئلة وهذه النسبة ان كانت نسبتا بغير ان يقال الموضوع محمول النكاح فانه لا يشمل
القسما بالكتابة فان قولنا الانسان بحسب موجبة ونسبة فيها لا تصح لان يقال لا انسان حبر وقولنا
الانسان ليس بحبر سالبة ونسبة فيها ليست بصح لان يقال لا انسان ليس بحبر كذا في
شرح الرسالة بخلاف الحكم بالثبوت والسلب فانه يشمل الصادق والكاذب قوله ان كان بصدق
مصدق والكذا في تعريفات اقسام شرطيات بمعنى التحقق والافتقار الى المطابقة وعدمها والمعنى ان الحكم
فيها النكاح بالتصديق مضمون قضية يتحقق مضمون شخصية ان يرى في متصلة موجبة والنكاح في
الكاذب الاتصال في سالبة كذا في حواشي الرسالة وبه انرفع ما قيل ان هذا التعريف هو ان الحكم
هو في التام والمقدم قيد كما هو من سبب الالغرية مع ان الحكم الشرطي عند القدم بين المقدم
والمؤخر في قوله ان كان جزئيا لم يقل شخصا كما وقع في بعض الكتب بل انما يشيخه في

105

[illegible]

٣٤ المصنف الأولي مخصوصه "فقط" بس "بالشجرة" الكل بوصف

اجزاء کے لئے موضوع

وبعض الانسان ليس ككاتب واما هم فمثلة كقولنا الانسان كاتب

١٠٤

الكلية لا تشي ولا واحد وفي الموجبة الجزئية لفظ بعض وواحد وفي السالبة
الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل واما في الشرطية فلحكم
بالاتصال والا انفصال ان كان على وضع معين نحو ان جيتي الان
اكرمك وزيد في هذا الا ان اما كاتب او غير كاتب فهي مخصوصة
المستعمدة على الكل الخفيف طبيعة قوله لا متفق ولا واحد بالفتح على الاسمية بكلمة لا التبرية
ليكون انصافي الاستغراق تضمنها معنى من الاستغراقية لا بالرفع فانه حينئذ لا يجاب العدد
كما افيد قوله لفظ بعض في البعض الافرادى لا البعض الا جزائي فان القضية حينئذ هي
لا جزئية فالاقيل بعض الزنجي اسود كان لفظ البعض عنوان القضية كانه قيل جزر الزنجي اسود
يصديق على كثيرين في اللذين ولا يعلم ان الحكم على جميع افراد ذلك الجزر او بعضها كما افيد
قوله ليس بعض وبعض ليس وليس كل الفرق بينهما ان ليس كل ان
على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي للترادف والا لان بالكلس وتفصيله في شرح
الرسالة وشرح المطالع واما قيل ان ليس كل يدل على السلب الكلي مطابقة وهم منشاره عدم
الفرق بين رفع الايجاب الكلي وبين السلب الكلي قوله واما في الشرطية
اسى اما بيان جريان التقييم الى اشغافته والحصول والمهمل في الشرطية مطلقا متصلة
كانت او منفصلة فهو ان الحكم بالاتصال والانفصال الخ قوله على وضع معين
الوضع نمادين حسيه سبائى ولما كان الوضع اللغوي مسئلة بالحصول حالة للشيء الموضوع
وهو كونه في مكان الطغفوا الوضع بمعنى مطلق الحالة سواء حصل بسبب الوضع اللغوي او غيره
وانما اختاره على الحالة لان المتبادر منه الحالة الحاصلة للشيء بحسب نفس الامر وليس بمبادر منها كما
ستعرف بخلاف الوضع فانه يشير بالقرض والاعتبار حاصله كان او لا واعلم ان المهتم عند هم في
تخصيص الشرطية وحصرها واما لهما امران الاول ضام والزمان اما معا ومفردا كما صرح به آخر
وبصرح في شرح اللطالع وغيره فالاولى ان يقال على وضع زمان معينين لا انه لما كان تعيين
الوضع مسئلة بالتعيين الزمان وهو مبدع وموحد وشيوعه لشيوعه كقوله بالوضع كما اشار العلامة
في التهذيب والسعدية ومع هذا اشار الى استبعاد الزمان في المثال قوله ان بحثه الخ

ان كان الحكم بالاقتضال والاقتضال على جميع الاوضاع الممكنة فهو محصور
كلية نحو كلما كانت الشمس طالقة فالنهار موجود واثما اما ان يكون العار
زروجا او فردا وانما الحكم بالاقتضال والاقتضال على بعض الاوضاع الغير
المعين نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما
ان يكون الشيء حيوانا او ابيض في محصورة جزئية والا فمهمة نحو اذا
كانت الشمس طالقة فالارض مظية واما ان يكون الشمس طالقة واما

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

ان لا يكون الفخر موجودا وصور الموجبة الكلية في المتصلة متى وكلما
 ومهما وحسما ومتى ما وفي المتصلة لفظ دائما وسوال السالبة الكلية فيها ليس بالمتصلة
 وصور الموجبة الجزئية فيها قد يكون وسوال السالبة الجزئية فيها قد لا يكون
 بالجملة الا وضاعر والا زمان هما بما نزل في الموضوع في الجملة قال والمتصلة
 اما لزومية الخ اقول لما فرغ من المباحث المشتركة بين الجزئية والشرطية
 شرع في المباحث المختصة بالشرطية فالشرطية ان كانت متصلة فهي ما لا يرتفع
 او اتفاقية لان صدق التالي على تقدير صدق المقدم امکان له علاقة بينهما
 الشمس في طالعة والمائل واحد والقوم اعتبروا امر اذا كان في هذا المعنى انهم عموما الاحوال
 اصطلاحا حيث ارادوا ان ذلك القوم يتحقق على جميع احوال يمكن اجتماعها مع الطوع من كون
 زيد ناطقا والحمار ناطقا غير ذلك مما لا يتناسب كذا الفيد قوله وسوال السالبة الجزئية فيها
 اي متصلة بالمتصلة لا يكون وكذا احرف السالب الدائمة على سواد الايجاب الكلي نحو ليس كل ما ليس
 هو وليس متى في المتصلة وليس دائما في المتصلة واطلاق لفظ لو وان واذا في المتصلة واما
 في المتصلة لا اجمال كذا في شرح الرسالة قوله وبما الجملة في محل الكلام وخلاصة المرام في هذا
 المقام هذا وفيه دفع للاستبعاد عن نظر التعلم حيث يزعم ان الخصوص والكلية والبعضية انما يتصور
 في ما يكون الحكم فيه على الاخر او على الجملة لا فيما يكون الحكم فيه بالاتصال بين القسيتين او بالاتصال
 بينهما لا على موضوعهما وتقرير الرفع ظاهر قوله شرع في المباحث المختصة بالشرطية اي
 بقسما الشرطية من المتصلة والمتصلة لانها حقيقة ان مختلفان مختلفان سدر جنان تحت مطلق الشرطية
 يتحصل مفهومها لا بها ولذا اقامها العبر في اصل تقسيم مقام الشرطية حتى صارت الاقسام الاولى
 ثمة كما ستعرف ولعلك تقول كان مناسبا بعد ذكر لمباحث المشتركة ان يذكر للمصريح بالمباحث المختصة
 بالجملة ايضا بحيث الدول والتحصيل وبجست الوجهات وكون القسمة ثمانية وثمانية مقدما على المباحث
 المختصة بالمتصلة والمتصلة كما فعل القوم فاقول الامر كما قلت الاله كلفني في الجملة بالمباحث المشتركة وتخيرا
 عن طوالة الرسالة ولذا اوردا الاشلية فيها من العمليات قوله لان صدق التالي الخ هذا التعريف
 لا يشمل اللزومية الكاذبة اذ المتبادر من قولنا صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان يكون كذا كذا في نفس

سلك قوله
 اصطلاحا حيث ارادوا ان ذلك القوم يتحقق على جميع احوال يمكن اجتماعها مع الطوع من كون
 زيد ناطقا والحمار ناطقا غير ذلك مما لا يتناسب كذا الفيد قوله وسوال السالبة الجزئية فيها
 اي متصلة بالمتصلة لا يكون وكذا احرف السالب الدائمة على سواد الايجاب الكلي نحو ليس كل ما ليس
 هو وليس متى في المتصلة وليس دائما في المتصلة واطلاق لفظ لو وان واذا في المتصلة واما
 في المتصلة لا اجمال كذا في شرح الرسالة قوله وبما الجملة في محل الكلام وخلاصة المرام في هذا
 المقام هذا وفيه دفع للاستبعاد عن نظر التعلم حيث يزعم ان الخصوص والكلية والبعضية انما يتصور
 في ما يكون الحكم فيه على الاخر او على الجملة لا فيما يكون الحكم فيه بالاتصال بين القسيتين او بالاتصال
 بينهما لا على موضوعهما وتقرير الرفع ظاهر قوله شرع في المباحث المختصة بالشرطية اي
 بقسما الشرطية من المتصلة والمتصلة لانها حقيقة ان مختلفان مختلفان سدر جنان تحت مطلق الشرطية
 يتحصل مفهومها لا بها ولذا اقامها العبر في اصل تقسيم مقام الشرطية حتى صارت الاقسام الاولى
 ثمة كما ستعرف ولعلك تقول كان مناسبا بعد ذكر لمباحث المشتركة ان يذكر للمصريح بالمباحث المختصة
 بالجملة ايضا بحيث الدول والتحصيل وبجست الوجهات وكون القسمة ثمانية وثمانية مقدما على المباحث
 المختصة بالمتصلة والمتصلة كما فعل القوم فاقول الامر كما قلت الاله كلفني في الجملة بالمباحث المشتركة وتخيرا
 عن طوالة الرسالة ولذا اوردا الاشلية فيها من العمليات قوله لان صدق التالي الخ هذا التعريف
 لا يشمل اللزومية الكاذبة اذ المتبادر من قولنا صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان يكون كذا كذا في نفس

يعلمنا ان كان الانسان ناطقا فالحماء فاهو والمنفصلة اما حقيقة كقولنا

تتصل لزمومية والمراد بالعلاقة شئ بسببه يستوجب المقدم التالي كالعلية
الان قالوا ان يقال لان الحكم يصدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان للعلاقة الخ فانه يتبادر
لزمومية كما ذكره لان الحكم للعلاقة الحكم من ان يطابق الواقع بان يتحقق الحكم بالاتصال وكذا العلاقة
نحو ان كان يدانسا كان ناطقا اعلم يطابق بان لا يتحقق الحكم ولا العلاقة نحو ان كان يدانسا
كان ناطقا لانه يتحقق الحكم من غير علاقة نحو ان كان الانسان ناطقا فالحكم ناطق كذا في شرح الرسالة
قال الاول لا يلزم لولم يكون صدق التالي على تقدير صدق المقدم فهو من القضية وهو لا يلزم لان
شأنا لكاذبة ايضا واعلم ان هذا التعريف للزومية الموجبة والتعريف لشيء انما هو للسا لية صدق التالي او
لا صدق على تقدير صدق المقدم الا لا كفى بتعريف الموجبة اعتمادا على فطنة المتعلم حيث يفهم ان
يأتي الحكم فيها برفع ما حكم به في الموجبة وكذا الحال في الاتفاقية بل في اقسام المنفصلة ايضا قوله
والمراد بالعلاقة زاول لفظ المراد ولم يقل العلاقة شئ الخ لان العلاقة مطلقا شئ بسببه يستوجب شئ
ولا اختصاص بالقديم والتالي في القاموس يستوجب فاه الى الصيغة ولازمه فالحق ان المراد بالعلاقة
في هذا المقام ان يطالب بسببه المقدم كونه التالي مصاحبا واعلم ان العلاقة قسمان موجبة كعلية شئ بالنسبة
الى معلول وغير موجبة ككون الشئ شرط بالنسبة الى شرطه فان الشرطية والكانت طابطة لمصاحبة
بالشرط لكنها ليست موجبة لذلك المراد ههنا هو العلاقة للموجبة لان نحو قولنا النخيل الى مال محجوب ليست
لزومية عندهم كذا في هذا وصفت العلاقة في تعريف اللزومية بقولهم توجب ذلك ليدرج ترك
هذا القيد بناء على حل الاستصحاب على طلبه على سبيل الايجاب قوله كالعلية هذا يقدر على
شكته وجوه كون المقدم علتة موجبة للتالي وهي ما يجب به وجود المعلوم تامة كانت او ناقصة كالجزا
الاخير من العلة التامة وكون التالي علتة للمقدم ولو غير موجبة فان وجود المعلوم يستلزم وجود العلة
مطلقا موجبة كانت او لا فيد حل فيه نحو ان صلح زيد فهو متوجه وكونها معلولى علتة واحدة لكن لا كيفا
تتفق والكانت الموجودات باسرها متلازمة لكونها معلولة للواجب لى فيلزم جاز تركب اللزومية
من كل موجودين لم يقل بل بعد بل ان يكون تلك العلة معتقنية لا رباطا واحدة بالآخر بحيث يمنع
الانفكاك بينهما فانفكاك الاول والعقل الثاني وان كانا معلولين للعقل الاول عند عدم كل رباط
فيهما بحيث يمنع عند العقل انفكاك احدهما عن الآخر كذا افادة المحقق الطوسي في شرح الاشارات

هذا هو المقام
المراد بالعلاقة
شئ بسببه يستوجب
المقدم التالي
كالعلية
الان قالوا ان يقال
لان الحكم يصدق
التالي على تقدير
صدق المقدم ان كان
للعلاقة الخ فانه
يتبادر لزمومية
كما ذكره لان الحكم
للعلاقة الحكم من
ان يطابق الواقع
بان يتحقق الحكم
بالاتصال وكذا
العلاقة نحو ان كان
يدانسا كان ناطقا
اعلم يطابق بان لا
يتحقق الحكم ولا
العلاقة نحو ان كان
يدانسا كان ناطقا
لانه يتحقق الحكم
من غير علاقة نحو
ان كان الانسان
ناطقا فالحكم ناطق
كذا في شرح الرسالة
قال الاول لا يلزم
لولم يكون صدق
التالي على تقدير
صدق المقدم فهو
من القضية وهو
لا يلزم لان
شأنا لكاذبة ايضا
واعلم ان هذا
التعريف للزومية
الموجبة والتعريف
لشيء انما هو
للسا لية صدق
التالي او لا صدق
على تقدير صدق
المقدم الا لا كفى
بتعريف الموجبة
اعتمادا على
فطنة المتعلم
حيث يفهم ان
يأتي الحكم فيها
برفع ما حكم به
في الموجبة وكذا
الحال في الاتفاقية
بل في اقسام
المنفصلة ايضا
قوله والمراد
بالعلاقة زاول
لفظ المراد ولم
يقول العلاقة
شئ الخ لان
العلاقة مطلقا
شئ بسببه
يستوجب شئ
ولا اختصاص
بالقديم والتالي
في القاموس
يستوجب فاه
الى الصيغة
ولازمه فالحق
ان المراد
بالعلاقة في
هذا المقام
ان يطالب
بسببه المقدم
كونه التالي
مصاحبا واعلم
ان العلاقة
قسمان موجبة
كعلية شئ
بالنسبة الى
معلول وغير
موجبة ككون
الشئ شرط
بالنسبة الى
شرطه فان
الشرطية
والكانت
طابطة
لمصاحبة
بالشرط
لكنها ليست
موجبة لذلك
المراد ههنا
هو العلاقة
للموجبة لان
نحو قولنا
النخيل الى
مال محجوب
ليست
لزومية
عندهم كذا
في هذا
وصفت
العلاقة
في تعريف
اللزومية
بقولهم
توجب ذلك
ليدرج
ترك
هذا القيد
بناء على
حل
الاستصحاب
على طلبه
على سبيل
الايجاب
قوله
كالعلية
هذا يقدر
على
شكته
وجوه
كون
المقدم
علتة
موجبة
للتالي
وهي
ما
يجب
به
وجود
المعلوم
تامة
كانت
او
ناقصة
كالجزا
الاخير
من
العلة
التامة
وكون
التالي
علتة
للمقدم
ولو
غير
موجبة
فان
وجود
المعلوم
يستلزم
وجود
العلة
مطلقا
موجبة
كانت
او
لا
فيد
حل
فيه
نحو
ان
صلح
زيد
فهو
متوجه
وكونها
معلولى
علتة
واحدة
لكن
لا
كيفا
تتفق
والكانت
الموجودات
باسرها
متلازمة
لكونها
معلولة
للايجاب
لى
فيلزم
جاز
تركب
اللزومية
من
كل
موجودين
لم
يقول
بل
بعد
بل
ان
يكون
تلك
العلة
معتقنية
لا
رباطا
واحدة
بالآخر
بحيث
يمنع
الانفكاك
بينهما
فانفكاك
الاول
والعقل
الثاني
وان
كانا
معلولين
للعقل
الاول
عند
عدم
كل
رباط
فيهما
بحيث
يمنع
عند
العقل
انفكاك
احدهما
عن
الآخر
كذا
افادة
المحقق
الطوسي
في
شرح
الاشارات

تَقُولُوا أَمَّا إِنْ يَكُونُ هَذَا الشَّيْءُ حِجْرًا وَشِجْرًا أَمَا نَفَعُ الْخَلْقَ قَطُّ كَقَوْلِنَا

نقولنا العدد اما زوج او فرج وان كان الحكم فيها بالتنافي في الصدق فقط نقولنا
 هذا الشيء اما شجرة او حجر فالقضية منفصلة مانعة التجمع وان كان الحكم بالتنافي في الكذب
 فقط نحو ما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يفرق فالقضية منفصلة مانعة الخلو في
 الحقيقة يؤخذ مع الشيء نقيضه والمساوي لنقيضه وفي مانعة التجمع يؤخذ مع الشيء
 ما هو لا يخص من نقيضه ككون هذا الشيء شجرة او حجر اذ ان كونه شجرة اخص من عد
 كونه شجرة او بالعكس وفي مانعة الخلو يؤخذ مع الشيء ما هو الا عزم نقيضه ككون
 زيد في البحر وان لا يفرق فان كونه في البحر اعظم من ان يفرق او لا يفرق ككونه في البحر

الصدق والكذب معا ويوجد في الآخرين الحق بالعدم في الحقيقة بمعنى انه الشيء هو هو والنسبة ح
نسبة الفرد الى الكل كقائله وانساني كذا فبذلك قوله ما نعتا الجمع لا سيما لما عني منع الجمع من حيث ليها
قوله ما نعتا الخلو لان الواقع لا يحل عن احد طرفيها فسميت القضية الثالث بهذه الاسامي انما هي
لوجود النسبة في الموجبات وهو كاف للقتل عن المعنى اللغوي كما مر قوله خفي الحقيقة تفريغ على
تعارف الخصائص الثالث بيان موادها وتركيب منه ليكون المتعلم على بصيرة في تعاقبها او قد يقع الشيء
نقيضه نحو هذا العدد زوج او ليس بزوج او المساوي لنقيضه نحو العبد واما زوج او فرد فيجب تركيها من
قضيتين احداهما نقيض الاخرى او مساو لنقيضها حتى يمنع اجتماع الجزئين ارتفاعهما وتحقيق الثاني في الصدق
والكذب معا وفي الناقصة بوجوب خمس مع الشيء ما هو الاخص لنقيضه اي يجب تركيها من قضيتين احداهما اخص من
النقيض الاخر حتى يمنع اجتماع الجزئين ارتفاعهما وتحقيق الثاني في الصدق لا الكذب فان صدق الشيء مع
الاخص من نقيضه يستلزم صدق مع الاعم الذي هو نقيضه فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ولكن لا يمنع كذبه
مع وجود الفرد الآخر لنقيض الذي هو اعم فلا يلزم ارتفاع النقيضين مثلا صدق الشجر مع الحجر الذي هو اخص
الشجر يستلزم صدق مع الاعم فيلزم اجتماع الشجر والا شجر وهو محال ولكن لا يمنع ارتفاع الشجر والحجر معا
لجواز ان يكون الشيء للشار اليه انسا ناد هو من افراد الا شجر فلا يلزم ارتفاع النقيضين ونفي نفي الخلو يوجب
مع الشيء ما هو اعم من نقيضه اي يجب تركيها من قضيتين احداهما اعم من نقيض الاخر حتى يمنع
ارتفاع الجزئين لا اجتماعهما وتحقيق التناهي في الكذب دون الصدق فان كذب الاعم يوجب كذبا لاخص
فلما ارتفع طرفان لزم ارتفاع النقيضين وهو محال ولكن لا يمنع اجتماعهما بان يجتمعا في الفرد الآخر للجزء الاعم

[illegible]

أما ان يكون زيد في البحر أما ان لا يعرق وقد تكون المنفصلة
 ١١٢

لا يعرق قال وقد تكون المنفصلة ذات اجزاء الخ اقول المنفصلة الثلث
 المذكورة نذكرها لبا من جزئين وقد تتركب من اكثر من جزئين اما الحقيقية
 فنقولنا العدد اما زائدا و ناقصا و مساو فانه حكمه فيها بان هذا الجميع لا يتبع
 عدد واحد لا يغلو العدد من اجزاء هذا الجميع واعتذر عليه بان كل واحد من
 الحقيقة يستلزم نقضا لآخر لا مناجم وبالعكس لا متناع الخ لو تتركب الحقيقة من اكثر من
 جزئين يلزم اما جواز اجتماع جزئيهما او جواز ارتفاع جزئيهما مثلا اذا اصد الزائد كذا لخاص
 مثلا كذا يكون في البحر انما هو اعم من العرق يوجب كذا بالعرق فلما ارتفع لمكون في البحر وعدم العرق
 لزوم ارتفاع العرق وعدم العرق هو محال لا يتعنه صدقها يجوز كونه في البحر على السببية مثلا فلا يعرق في
 يتغير العكس في المثالين المراد بالبحر انما للماء الذي من شأنه الاغراق لا ما هو المتعارف ليدخل فيه الآبار و
 المحيطات والاعمار قوله العدد اما زائد الخ اعلم ان العدد عند رباب الحساب نوعان منطق ومهم
 والمنطق ناكه كسر من الكسور الصحيحة شبه رتبة من نصف العشرة كالثانية واثني عشر والا حتم بما جازاه كعدد
 عشر وثلاثة عشر والمنطق ان زادا ما يجمع فيه من الكسور التسعة عليه يسر زائدا كاثني عشر فان نقصا
 وهو ستة وثمنا وهو الاربعة وربعا وهو الثلثة وسدسا وهو الاثنان والمجموع خمسة عشر وهو زائد على
 اثني عشر وان نقص كسوره الجمعية فيه عنه يسر ناقصا فالاربعة فان له نقصا وهو الاثنان وربعا وهو
 الواحد والمجموع ثلثة وهو ناقص عن الاربعة وان تساوى مجموع كسوره اياه يسر تاما وساديا كالسنة فالب
 له نقصا وهو الثلثة وثلثا وهو الاثنان وسدسا وهو الواحد ومجموعها ستة فترصف العدد بهذه الواضحات
 مجازين باب نصف الشيء بحال متعلقه نحو زيد حسن فلامه اذ الزيادة والنقصان في المساواة نصفه للاجتماع لرو
 كسوره وقد اجريت على العدد وهذا هو المشهور بين الجمهور وقيل الزائد ما زاد على المجتمع من كسوره كالاربعة
 والناقص ناقص عنه كاثني عشر والمساوي ما ساواه كالثمة والما عليها على زيادة عدد وعلى عا دة
 نقصا عنه ومساواة اياه كما يدل عليه ظاهر عبارة الكاتب في هو خروج عن مصطلح القدم قوله وبالعكس
 اى بالمعنى اللغوي يعنى الخلف ودر آخر الشيء الى اوله فعناه ان نقض كل واحد من جنسها يستلزم عين
 الآخر فله فيلزم اما جواز الخ واللازم باطل فكذا الملة ومما بطلان اللازم فظاهر واما الملة الثانية
 فيقال في اثباتها مثلا ان صدق الزائد الخ قوله ان صدق الزائد الخ في القياس اقتران مركبتين

المنفصلة
 الحقيقة
 المنطق
 الاجتماع
 السببية
 المجموع
 النقص
 التام
 الخلف
 القياس

ذات اجزاء كقولنا هذا العلة اما زائد و ناقص او مساو ١١٣

فحينئذ ما ان يصدر المساوى او لا يصدر فان صدق يلزم اجتماع الجزئين
 اعنى الزائد والمساوى فلا يكون بينهما منع الكجمع وان لم يصدر يلزم ارتفاع
 الجزئين اعلى المساوى والناقص فلا يكون بينهما منع الخلو ويقال ان كونه
 لا ادا يستلزم كونه غير ناقص لا امتناع الكجمع وكونه غير ناقص يستلزم
 كونه مساويا لا امتناع الخلو فيلزم ان كونه زائدا يستلزم كونه مساويا فلا يكون
 بينهما منع الكجمع وايضا يستلزم كونه غير زائدا كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا
 كونه غير مساو فيلزم ان كونه غير زائدا يستلزم كونه غير مساو فلا يكون بينهما
 منع الخلو بل عند تركيب الحقيقة من اكثر من جزئين يتعدد المنفصلات مثلا
 مستقيمتين اولها مركبة من حليتين والاخرى من حليتين ومنفصلة عن النتيجة متصلة مركبة من حليتين ومنفصلة
 كونه ان صدق الزائد كذب الناقص وكذا كذب الناقص فاما ان يصدر المساو من اولها
 فيلزم ان صدق الزائد فاما ان يصدر المساو من اولها فيلزم ان صدق الزائد فاما ان يصدر المساو من اولها
 وهو المطلوب قوله او يقال انه معطوف على مقدم كما اشرنا اليه وهذا قياس المساواة حيث جعل
 متعلق بمحول الصفرة اعنى مفعول يستلزم موضوعا على الكبر من كونه زائدا يستلزم كونه غير ناقص
 او كونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا فيلزم كونه زائدا يستلزم كونه مساويا ثم نضم هذه النتيجة الى
 المقدمة اللاحقة الصادرة كونه زائدا يستلزم كونه مساويا ويستلزم كونه مساويا
 يستلزم كونه مساويا فيلزم ان كونه زائدا يستلزم كونه مساويا فيلزم جواز الاجتماع بين الزائد و
 المساو قوله وايضا يستلزم الخ بيان لزوم جواز ارتفاع اجبه ثمين بعد بيان لزوم
 جواز اجتماعها ليثبت المطلوب بكما جزئيه وهذا ايضا قياس المساواة وهو ذكرنا في المحل ان من
 قال ان التقدير الاول قياس استثنائي والثاني اقران كمالا يخفى نقده في كلا المقامين كما
 لا يخفى على من له مسكة في الاقيسة والثنا ثم قوله بل الحق عند تركيب الخ هما من تامة كلام المحل
 وهو صاحب الكشف ومن تبعه وبانه ان اشبه طينة مطلقا لكون كل من طينة فيها قضية بالقوة
 القرينية من الفصل والقضية منحصرة في الحليتين والمتصلة والمنفصلة لا بد ان تتركب من حليتين
 او متصليتين او منفصلتين او من حليتين ومتصلة او من حليتين ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة

سواء كان كونه مساويا
 قال في المحل ان كونه مساويا
 فيلزم ان صدق الزائد فاما ان يصدر المساو من اولها
 فيلزم ان صدق الزائد فاما ان يصدر المساو من اولها
 وهو المطلوب قوله او يقال انه معطوف على مقدم كما اشرنا اليه وهذا قياس المساواة حيث جعل
 متعلق بمحول الصفرة اعنى مفعول يستلزم موضوعا على الكبر من كونه زائدا يستلزم كونه غير ناقص
 او كونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا فيلزم كونه زائدا يستلزم كونه مساويا ثم نضم هذه النتيجة الى
 المقدمة اللاحقة الصادرة كونه زائدا يستلزم كونه مساويا ويستلزم كونه مساويا
 يستلزم كونه مساويا فيلزم ان كونه زائدا يستلزم كونه مساويا فيلزم جواز الاجتماع بين الزائد و
 المساو قوله وايضا يستلزم الخ بيان لزوم جواز ارتفاع اجبه ثمين بعد بيان لزوم
 جواز اجتماعها ليثبت المطلوب بكما جزئيه وهذا ايضا قياس المساواة وهو ذكرنا في المحل ان من
 قال ان التقدير الاول قياس استثنائي والثاني اقران كمالا يخفى نقده في كلا المقامين كما
 لا يخفى على من له مسكة في الاقيسة والثنا ثم قوله بل الحق عند تركيب الخ هما من تامة كلام المحل
 وهو صاحب الكشف ومن تبعه وبانه ان اشبه طينة مطلقا لكون كل من طينة فيها قضية بالقوة
 القرينية من الفصل والقضية منحصرة في الحليتين والمتصلة والمنفصلة لا بد ان تتركب من حليتين
 او متصليتين او منفصلتين او من حليتين ومتصلة او من حليتين ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة

اذا قلنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فلهذا منفصلتان حقيقتان على
معنى ان العدد اما زائد او غيره واما ناقص او مساو وفيه بحث لانه ان اردنا ان
الحقيقة لا تتركب من جزئين مطلقا فلا نسلم ذلك الدليل ايضا لا يدل عليه ان اردنا الحقيقة
يتمتع تركبها من اكثر من جزئين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقى فمسلم كقول
لانيا فجوهر التركيب الحقيقية من اكثر من جزئين في الجملة اذ لا متنازع حينئذ ان يقال
العدد اما زائد او ناقص او مساو وعند قصد الحكم بان هذا الجماع لا يوجب ^{على} واحدة

فالحقيقة المركبة لا تتركب من اكثر من جزئين فليست منفصلة واحدة بل هي في الحقيقة منفصلتان حقيقتان على
ان هذا العدد اما ان يكون زائدا او لا يكون زائدا واذا لم يكن زائدا فهو ناقص او مساو والمنفصلة
الثانية لما كانت مساوية لنقيض الحملية الاولى من المنفصلة الاولى حذف النقيض فثبتت هي متناهية فظن
انها مركبة من ثلاثة اجزاء وفي التحقيق ليس كذلك بل هي مركبة من حملية ومنفصلة مساوية لنقيضها كذا في
شرح المطالع وحاصله انه في الاصل منفصلتان بعد حذف الجزاء الثانية من المنفصلة الاولى واقام
المنفصلة الثانية مقام مبادرت منفصلة واحدة مركبة من جزئين حملية ومنفصلة فامتنع الجمع ^{على}
انها هوبين الحملية ومجموع منفصلة لابينها وبين كل جزئين من المنفصلة حتى يروا الحمد والمذكور لانه انما
يرد لو كانت مركبة من عمليات ثلثة كما يتسارع اليه الوهم قوله مطلقا سواء اعتبر الانفصال الحقيقي
بين كل جزئين من اجزائها او بين مجموع الاجزاء من حيث المجموع مع قطع النظر عن الانفصال بين كل جزئين
مبني للاعتراض وان كان هو الشق الثاني من الترتيب كما هو الظاهر من تقريره لكن التوسعة بزيادة الشقوق
المحملة جميعا من ابوابها حتى هو الاوجه باقوله والدليل المذكور في الاعتراض ايضا لا يدل عليه على
على عدم جواز تركبها من اكثر من جزئين مطلقا بل نماید على عدم جوازه على وجه يكون بين كل جزئين
انفصال حقيقى فلا يتم التقريب لكون الدليل اخص من الدعوى ومعنى قوله ايضا انه لا يدل على
ذلك المدعى من حيث عمومته كما اننا انسلمه كذلك قوله فمسلم له لانه الدليل المذكور عليه قوله
في الجملة اى على وجه من الوجود من قصد انقياع الانفصال الحقيقي بين كل جزئين ومن قصد انقياع
بين المجموع من حيث المجموع قوله حينئذ اى حين اذ اردت تركب المنفصلة من اكثر من جزئين
الجملة قوله فعلى هذا لا يتعد المنفصلة كما زعم المعتز بل يكون منفصلة واحدة مركبة من اكثر من جزئين

فانما المنفصلة
التي هي مركبة من اكثر من جزئين
فانما المنفصلة
التي هي مركبة من اكثر من جزئين
فانما المنفصلة
التي هي مركبة من اكثر من جزئين

لا يخلو العبد عن واحد من هذا الجميع من غير ان يفصل ما يقع لا انفصال بين
كل جزئين من هذا الجميع فلهذا لا يتعد الانفصال واما مائة الجمع
ومائة الخلو فاقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرة او حيوانا واما ان يكون
هذا الشيء لا حجرا ولا شجرة ولا حيوانا وهما يتركبان من جزئين او اكثر مطلقا سواء
اعتبر بين كل جزئين انفصال ولا لان منشاء الفساد كما عرفت انما هو تحقق
منه الجمع والخلو بين كل جزئين ومتى استقر استقر قال المتأصل ان الخلو من الاصل طرعا
قولنا لان منشاء الفساد اسي منشأ ورود الخلو ومن لزوم جواز الاجتماع او الارتفاع بين الجزئين
هو وجوب تحقق الانفصال الحقيقي ليس بشئ الجمع ولا يخلو كليهما بين كل جزئين منهما وهو مقتض بالحقيقة ولا
يوجد في مائة الجمع ولا في مائة الخلو اذا الحكم فيها بالجمع فقط او بمنه الخلو فقط فيجوز تركبها من
الاكثر والاريد الانفصال بين كل جزئين فقولنا في مائة الجمع انه اذا صدق احد الاجزاء كذب الباقى
جميعا ولا فساد فيه جواز الخلو بين طرفيها وفي مائة الخلو اذا كذب احد الاجزاء صدق الباقي جميعا و
الفساد فيه جواز الجمع بين طرفيها باعلم ان ما ذكره قد سهر من الفرق بين الحقيقة وادعياها ما قم
ولا يرفع ما قاله العلامة ومن سجد وقد مر ان الانفصال الواحدية واحدة والنبذة الواحدة لا
تتقوى الا بين اثنين ضرورة ان النسبة بين امور كثيرة لا تكون واحدة فعند زيادة الاجزاء يتعد الانفصال
بما فرق بين الحقيقة وغيره وذلك لا امتناع في اعتبار الانفصال بين كل جسمين في مائة
الجمع ومائة الخلو كما عرفت اتفاقا ولا امتناع في اعتبار الانفصال الواحد بين مجموع الاجزاء من
حيث هو مجموع في جميع المنفصلات فان معنى قولنا العدد انا زائد او ناقص ومساو ان مجموعها لا يتجمع
في العدد الواحد ولا يخلو العدد من احد منها ومعنى قولنا هذا الشيء اشجر او حجر او حيوان ان مجموعها لا
يجمع على هذا الشيء ومعنى قولنا هذا الشيء اشجر او حجر او حيوان ان هذا الجميع لا يرفع عن نهائيه
كما افيد قوله من الاصطلاحات المذكورة الخ هنا شروع في احكام القضايا
كثيرة كالتناقض والعكس المستلزم والعكس النقيض وتلازم الشرطيات فاعلم ان هذا المصباح كتبه بذكر تفصيل
والعكس المستلزم كثره نفعنا في الاقيسة والنتائج والشيوخ استعملوا في العلوم وقدم
التناقض لان بعض براين العكس كالتعريف العكس في معرفة تناقض لان الخلف عبارة

لما فعله
لا امتناع في اجتماع
ان اراوا ان الانفصال
متحققا في اجتماع
الواحد بين كل جزئين
فمتحققا في اجتماع
الواحد بين كل جزئين
النبذة الواحدة لا يتعد
الا بين اثنين فقط
الجمع والاريد الانفصال
بين كل جزئين فقولنا
في مائة الجمع انه اذا
صدق احد الاجزاء كذب
الباقي جميعا ولا فساد
فيه جواز الخلو بين
طرفيها باعلم ان ما
ذكره قد سهر من الفرق
بين الحقيقة وادعياها
ما قم ولا يرفع ما قاله
العلامة ومن سجد وقد
مر ان الانفصال الواحدية
واحدة والنبذة الواحدة
لا تتقوى الا بين اثنين
ضرورة ان النسبة بين
امور كثيرة لا تكون
واحدة فعند زيادة
الاجزاء يتعد الانفصال
بما فرق بين الحقيقة
وغيره وذلك لا امتناع
في اعتبار الانفصال بين
كل جسمين في مائة
الجمع ومائة الخلو كما
عرفت اتفاقا ولا امتناع
في اعتبار الانفصال الواحد
بين مجموع الاجزاء من
حيث هو مجموع في جميع
المنفصلات فان معنى
قولنا العدد انا زائد او
ناقص ومساو ان مجموعها
لا يتجمع في العدد الواحد
ولا يخلو العدد من احد
منها ومعنى قولنا هذا
الشيء اشجر او حجر او
حيوان ان مجموعها لا
يجمع على هذا الشيء
ومعنى قولنا هذا الشيء
اشجر او حجر او حيوان
ان هذا الجميع لا يرفع
عن نهائيه كما افيد قوله
من الاصطلاحات المذكورة
الخ هنا شروع في احكام
القضايا كثيرة كالتناقض
والعكس المستلزم والعكس
النقيض وتلازم الشرطيات
فاعلم ان هذا المصباح
كتبه بذكر تفصيل
والعكس المستلزم كثره
نفعنا في الاقيسة والنتائج
والشيوخ استعملوا في
العلوم وقدم التناقض
لان بعض براين العكس
كالتعريف العكس في
معرفة تناقض لان الخلف
عبارة

المقتضيتين بالاجاب السلبية يقتضيهما

114

المنطقية المذكورة الناقض وهو اختلاف المقتضيتين بالاجاب السلبية
 يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة ولا اختلافا فجل
 يناول الاختلاف بين المقتضيتين مطلقا وبين المقربين وبين مفرد وقضيته
 قوله بالاجاب السلبية يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال والكلية والجوهرية
 والعدول والتحصيل وقوله بحيث يقتضيهما يخرج الاختلاف بالاجاب السلبية
 لا يقتضيهما احدهما كاذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسافر
 عن ثم يقتضيهما العكس الاصل لنتيجته محال والعكس عبارة عن ان يعكس يقتضيهما العكس فيلزم ما ينافي
 الاصل قوله وهو اختلاف المقتضيتين في التعريف بتناقض القضايا لان الكلام في
 الحكماء يعرف منه تناقض المفردات بالمقايضة فان الكتاب والاكاتب مختلفان بالاجاب السلب
 بحيث يقتضيهما لذاته حمل احدهما على شئ عدم حمل الاخر عليه كذا في حواشي الرسالة قوله جئنا
 الخ اى هو جنس بعيد شيعي جميع اصناف لا اختلاف كذا في شرح المظالم واما جزم بالجنسية مع انه يجوز
 ان يكون عرضا عاما بنا على انه تعريف للمفهوم الاصطلاحي فلما جزم يكون مناسبا ان العرض العام
 لا يقع في التعريف عند المتأخرين كما عرفت سابقا مع انه قول مطلقا سوار كان بالاجاب السلب
 السلب والاحمل والشرط او بالاتصال والانفصال وباللزوم والاتفاق او بالعدول والتحصيل او بالتوحي
 الاطلاق الى غير ذلك قوله يخرج الاختلاف الخ كان المناسب للجنسية الاختلاف ان يخرج
 فصل خرج الخ كنه ترك التصريح بالفضلية اعتمادا على الظهور والان المقصود بيان فوائد القبول
 مع قطع النظر عن ذاتيتها وعرضيتها فيجوز كونهما خواص المعرفة بهذا المفيد وعلم ان الاحتمال
 جميع اعدا المعرفة وان كان يحصل بقوله بحيث يقتضيهما الخ لكن لا باس بذكر القيود المحترمة في حقيقة
 بحيث يحصل الاحتراز عن بعضها ايضا ولا قيل ان قيد قضيتين بالاجاب والسلب تحقيق
 نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسافر فانها وان اختلفا بالاجاب والسلب
 اختلافا مما لا يقتضيهما صدق احدهما وكذب الاخر بل هما صادقان كذا في شرح الرسالة والمثل
 بالنحو اسباب شئ وسلب نقيضه في اى مادة تتحققا فانها صادقان او كاذبان وعرضه من قوله
 بل هما صادقان انهما صادقان مثلا لا يحصل في الصدق فانه ظاهر البطلان

المقتضيتين يخرج الاختلاف الواقع بينهما في تعريف المقتضيتين وقوله

قوله ثم يقتضيهما العكس الاصل لنتيجته محال والعكس عبارة عن ان يعكس يقتضيهما العكس فيلزم ما ينافي
 الاصل قوله وهو اختلاف المقتضيتين في التعريف بتناقض القضايا لان الكلام في
 الحكماء يعرف منه تناقض المفردات بالمقايضة فان الكتاب والاكاتب مختلفان بالاجاب السلب
 بحيث يقتضيهما لذاته حمل احدهما على شئ عدم حمل الاخر عليه كذا في حواشي الرسالة قوله جئنا
 الخ اى هو جنس بعيد شيعي جميع اصناف لا اختلاف كذا في شرح المظالم واما جزم بالجنسية مع انه يجوز
 ان يكون عرضا عاما بنا على انه تعريف للمفهوم الاصطلاحي فلما جزم يكون مناسبا ان العرض العام
 لا يقع في التعريف عند المتأخرين كما عرفت سابقا مع انه قول مطلقا سوار كان بالاجاب السلب
 السلب والاحمل والشرط او بالاتصال والانفصال وباللزوم والاتفاق او بالعدول والتحصيل او بالتوحي
 الاطلاق الى غير ذلك قوله يخرج الاختلاف الخ كان المناسب للجنسية الاختلاف ان يخرج
 فصل خرج الخ كنه ترك التصريح بالفضلية اعتمادا على الظهور والان المقصود بيان فوائد القبول
 مع قطع النظر عن ذاتيتها وعرضيتها فيجوز كونهما خواص المعرفة بهذا المفيد وعلم ان الاحتمال
 جميع اعدا المعرفة وان كان يحصل بقوله بحيث يقتضيهما الخ لكن لا باس بذكر القيود المحترمة في حقيقة
 بحيث يحصل الاحتراز عن بعضها ايضا ولا قيل ان قيد قضيتين بالاجاب والسلب تحقيق
 نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسافر فانها وان اختلفا بالاجاب والسلب
 اختلافا مما لا يقتضيهما صدق احدهما وكذب الاخر بل هما صادقان كذا في شرح الرسالة والمثل
 بالنحو اسباب شئ وسلب نقيضه في اى مادة تتحققا فانها صادقان او كاذبان وعرضه من قوله
 بل هما صادقان انهما صادقان مثلا لا يحصل في الصدق فانه ظاهر البطلان

عنه تعقيلها على شرحه على سبيل ما بين يدي

ان يكون احدهما صادق والاخر كاذب كقولنا زيد انسان
 ۱۱۷

وقوله لانه يخرج الاختلاف بالاجاب السليحيث يقتضي صدق احدهما
 كذب الآخر **لكن** الذات الاختلاف بل خصوصية المادة كما في اجاب الشيء
 وسلب لازم المساوي نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما يتن
 القضيتين انما يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لانه بل لاجل ان قولنا
 زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس انسانا وان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق

قوله لانه ان كانت الاختلاف وضافة الذات اليه بيانية من باب صفة الاسم الى الخاص
 يعني يكون نفس الاختلاف المذكور متشابه صدق احدهما وكذب الآخر كقولنا زيد قائم وزيد ليس قائم
 لان اليجاب سلب فيما كانا واردين على موضوع واحد ومحمول واحد يقتضي كذب احدهما وصدق
 الآخر فكما تحقق ذلك الاختلاف بين قضيتين على هذا الوجه عين صدق احدهما وكذب الآخر
 كما في شرح المطالع قوله بل خصوصية المادة الختم حق العبارة ان يقول بل خصوصية المادة
 او بواسطة كما في ايجاب الختم كما وقع في شرح الرسالة والمطالع ثم مثل خصوص المادة بقولنا كل انسان
 حيوان والاشي من الانسان حيوان بقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان
 صدق اولي القضيتين وكذب ثانيتهما في المثالين كما هو معمول لمحمول من الموضوع لانه اتما وصدقهما
 ايضا تحققت وهي كونهما كليتين وجزئيتين فان الكليتين قد تمكنا بان شمول حيوان انسان والاشي
 من الحيوان انسان والجزئيتين قد تصدقا بان شمول بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس انسانا
 اقتضاهما للذات لما اختلف مقتضاها ومثل للوسط بقوله كما في ايجاب شئ وسلب لازمه
 المساوي الخ ولعله قد سحره اياك بخصوص المادة مادة لا يكون الاختلاف بالاجاب والسلب
 فيها استقلاله لاقتضاء المذكور بل يكون الامر الآخر ايضا محل فيه فيشمل القسمين ما اقتصر في مثال على
 ما فيه نفاء قوله وسلب لازم الخ بخلاف سلب غير لازم نحو زيد انسان وزيد ليس بكاتب فان
 سلب ليس في قوة سلب الشئ ولا ايجاب الشئ في قوة ايجابه وانما اللازم الاشم كونه بالقوة مع الانسان
 فسلبه ايضا في قوة سلب المذوم الاخر في التقيد بالمساوي ليس لاحتد اعني بل لان الاستدراك
 فيه انه واعلم ان اللازم ههنا عبارة عما يمنع انفكاك عن الشئ وانما كانا اخرضنا ولا يشك بالناطق وان
 الجزء الاشم في حكم اللازم للمساوي نحو زيد انسان زيد ليس بحيوان فان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد حيوان

لقد قدس
 موضح لاحد
 راد به وجع
 انية كجائية
 فانه في جميع
 الامور
 الفلانية
 الخ

والكل والشع اعقير المعجزة الحكيمه اما هي السالبة الخيرية كقولنا كل انسان حيوان او بعض الانسان ليس محجوزا ونقيض السالبة الحكيمه اما هي الخيرية كقولنا كل انسان

بحث لان المقصود في ان كان تفصيل الشرائط فلا ينحصر فيما ذكر لانه لو اختلف الالة
لا يتحقق التناقض ايضا نحو زيد كاتب بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب بالقلم الاخر الى
غير ذلك والا فوحدة النسبة الحكيمه كافية لانه متواخلف شئ ما ذكر في مختلف النسبة
الحكيمه ضرورة ان النسبة الموحدة غير النسبة الى ذلك والنسبة في هذا الزمان غير
النسبة في ذلك الزمان وعلى هذا القياس قال والمحصول ان قولنا لما كان
للتناقض بين المحصولين شرط اخر سوى ما ذكر لا يتحقق التناقض بينهما بدون ما اشترط
اليانص مقوله المحصولان الا يعرض الخلل في القضية ان محمولين فلا بد مع اتحادهما في المحمول
المذكورة من اختلافهما في الكم اي الحكيمه الخيرية اذ لو كانتا كليتين او جزئيتين لكانتا متساويتين
بحسب اكدنا كليتين وصلة الجزئيتين في مادة يكون الموضوع فيهما اعم من المحمول فيكون حيوان
الثمانية في تحقق التناقض على ما ذهب اليه القدماء بحث وهذا البحث كما بهر عليكم يرد على المتأخرين
لكتفين من تلك الثمانية بوجهين في مادة الموضوع والمحمول لان مادة الشرط والكل والجزء تندرج
في الاله ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل تندرج في الثمانية على فصول
في شرح الرسالة قوله لانه لو اختلف الاله مع تحقق الوحدات الثمانية والواسطة متساوية
الى واسطة اسم بلدة كذا في المنعجب قوله وعندي ذلك من الاله والفاعل والمفعول في الجملة
والتمييز نحو زيد عامل السلطان ليس بعامل في نفسه وضارب بغيره وليس بضارب بغيره او كذا في
اوليس بكاتب قائما وطبيب ابا وليس لطبيب دارا وايفيد في الجواب لعلم اراوا بالشرط قيد اعتبر
في الحكم سواء كان وصفا للموضوع كالبياض او آلة او محملا او غير ذلك فيصح الحصر في الثمانية لانهما
تعلم انه لا وجه لافتراد كل من الزمان والمكان والاضافة بالذكر مع اندراجها في الشرط بهذا المعنى قوله
والاله وان لم يكن للمقصود تفصيل الشرط بل ذكر ما هو الكافي لتحقيق التناقض فلا حاجة الى
للامور المذكورة اذ يكفي وحدة النسبة الحكيمه على ما ذهب اليه الشيخ ابو النصر الفارابي كذا في شرح
الرسالة قوله وعلى هذا القياس لان النسبة في الزمان وهذا المكان مثلا غير النسبة في ذلك
الزمان ذلك المكان وكذا فوحدة النسبة مستلزمية لجميع الوحدات وكافية في تحقق التناقض بخلاف
الوحدات الثمانية فانها ليست مستلزمية لوحدة النسبة ولا كافية باعتبارها الاله من اعتبار الثمانية و

لقد ذكرنا في
الفارابي في
الكم في
الضمير في
المتعلق والروعي
وغيره من العلوم
وهو كغيره فافسده
المسلمين بآراء
الاشاعرة من علم
الافس من هذا الشارح
الشيخ
في هذا البحث
فكانت
مستندة
في شرح
مع قوله في
يؤيد في
بغيره كذا في
من قوله

موجباً كان العكس ايضاً موجباً وان كان سالباً كان العكس ايضاً سالباً وان كان
صافاً كان العكس ايضاً كذلك مثلاً اذا اردنا ان العكس قولنا كل انسان حيوان
نجعل الموضوع اعني الانسان محمولاً والمحمول اعني الحيوان موضوعاً فنقول
بعض الحيوان انسان وكذا اردنا عكس قولنا لشيء من انسان يحجر فنقول لاشي من
الحجر بانسان من الموضوع والمحمول الموضوع والمحمول في الذكر اي وصفي
عنوان الموضوع والمحمول فلا يراد السؤال باز العكس لا يصير ان الموضوع محمولاً ووصفي

کما به المتبادر من لفظ البقاء حتى يخرج مفسر التصديا الكاذبة نحو قولهم حيوان والله هبته منحول عن حقا
طائفة بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدق لازم صدق عكسه فليس الصدق المحقق والمحقق
بدليل قوله سبحانه فان مع بقا الصدق متلبسا بحاله من كونه محققا ان كان في الاصل حقيقة
ومقدرا ان كان فيه مقدرا وكذا معناه قوله بقاء الايجاب السلب كما لو كانا متلبسين بحالهما كونهما
متدبرا والظرفين اواحدهما منحول لانه لا عالم فانه يتعكس الى بعض الا عالم لانه لا شيء من الاحتمال
بعالم فانه يتعكس الى شيء من العالم بل هو او محصلة الطرفين اواحدهما وهو ظاهر او سلب الطرفين او
احدهما فان قولنا كل ليس باطلاق ليس باطلاق مثلا موجبة سالبة الطرفين حكم فيها بايجاب سلب
المحمول لما سلب عنه الموضوع ويتعكس الى بعض ليس باطلاق ليس باطلاق وهذا ظاهر فائدة قوله سبحانه
ففي كل من الرضعين ليس بشو كما توهم كذا في قوله وان كان صادقا لآخر فيه انه يصدر عن
ما صدر مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدر مع قولنا كل ناطق انسان
وليس فكأن عند توهم وجوب ان المراد مع بقاء الصدق معبته على وجه اللزوم لانه الفرد الكامل من المعية
فيخرج عنه المثال المذكور لان صدق العكس فيه كمالا هو مخصوص بالمادة وهو كون المحمول مساويا
للموضوع ولذا يكذب الكلية فيما اذا كان المحمول اعم منه كذا في شرح المطالع قوله اي وصف عن
العلم العنوان في الاصل ما يكتب على رؤوس المكاتب يعرف منه المرسل اليه ثم اتسع فيه فاستعمل في وصف
يعرف بفراد المعنى الذي وضع له اللفظ فافادته الوصف اليه بما يتبعه من باب اضافة العام الى
الخاص فذلك لا يصير ذات الموضوع العلم العائد عنه وفكاهي العكس لا يصير فيه ذات الموضوع
وصف المحمول بل العكس لانه يبيح البطلان وهذا السؤال كما يرد على هذا التعريف يرد على تعريفه احتا

خالد بن عبد الله

طبرستان

سید محمد علی

ان کلمتی

بل تعدس جزمية اذا اذ اقلنا كل الحيوان يصدر قولنا بعض الحيوان اسدا

والا يلزم صدق الاخص على جميع افراد الاعم وهو محال مثلا لو انقلب قولنا كل
انسان حيوان الى الموجبة الكلية يصير عكسه كل حيوان انسان فيلزم صدق الانسان
على جميع افراد الحيوان وهو محال بل يلزم ان تنعكس حق جزمية لا قد اذ اصدق
كل انسان حيوان بخلاف الموضوع اذا ما موصوفا بالانسان والحيوان فيصير صدق
الحيوان انسانا بالضرورة وايضا لو لم يصدر بعض الحيوان انسان على تقدير
لما كان ما ذكره المصريح في الدليل اذ جزمية لا مثبتت بها الدعوة الكلية عدل عنه وعلى الدعوى
بوجه كل ثم جعل ما ذكره المصريح مثالا كما هو بالشرح قوله وهو محال لوجوب السلب
الخاص عن بعض افراد العام والالانقلاب العموم الى السادة قوله لان اذ اصدق الخ
المقوم في بيان عكس القضايا بثلث طرق احدها الافتراض وهو فرض ذات الموضوع الموجود
شيئا معينا وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس ثم رجعه الى القياس الا انه
من الشكل الثالث كما ستعرف والثاني العكس وهو ان ينعكس نقض العكس ليحصل ما ينافي في الاصل
الثالث الخلف وهو ضم نقض العكس الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه وهو قياسان
اقرنا بين من الشكل الاول فاشارة قدس سره والا الى طريق الافتراض الذي اختاره المصريح
تقريره اذ اصدق الاصل بخلاف الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان
وافراده فنقول كل ذات حيوان وكل ذات انسان فنتج من الشكل الثالث بعض الحيوان انسان
المطلوب يقال القاعدة الكلية لا مثبتت بمثال جزئي لاننا نقول اصل القضية ما هو في الاستدلال على
الوجبة الكلية وتخصيص المثال للتقريب الى فهم المبتدئ كما قيل لا تمتد صدق الموجبة الكلية بخلاف موضوعها
اذا ما موصوفا بوصف الموضوع والمحمول مثلا اذ اصدق قولنا كل انسان حيوان بخلاف قوله
وايضا لو لم يصدر الخ اشارة الى طريق العكس وتقديره ان لو لم يصدر الموجبة الجزئية
صدق نقضها وهو السالبة الكلية لا تتاح له ارتفاع النقيضين وكلما صدقت السالبة الكلية صدق
عكسها ايضا كونه من القوازم فنتج لو لم يصدر الموجبة الجزئية صدق عكس نقضها لكن صدق عكس
نقضها باطل لانه ينافي في الاصل لانه في فرض صدق فنتج ان الموجبة الجزئية صادقة لان استثناء
نقيض التام من نتيجة نقض المقدم كذا احق قدس سره في حاشي الرسالة في بحث قياس الخلف

لا يلزم صدق الاخص على جميع افراد الاعم وهو محال مثلا لو انقلب قولنا كل انسان حيوان الى الموجبة الكلية يصير عكسه كل حيوان انسان فيلزم صدق الانسان على جميع افراد الحيوان وهو محال بل يلزم ان تنعكس حق جزمية لا قد اذ اصدق كل انسان حيوان بخلاف الموضوع اذا ما موصوفا بالانسان والحيوان فيصير صدق الحيوان انسانا بالضرورة وايضا لو لم يصدر بعض الحيوان انسان على تقدير

مَوْفَا بِالْأَسَاوِلِ وَفِيكَوْضِ الْجَلُونَ سَاوِلُوا الْجَنَّةَ تَعَكُّسُ حَسْبَ عِلَالِجِي
١٢٤

كل انسان حيوان اصيل فنيقضة هو لا شئ من الحيوان بانسانا فيقول المناقاة
بين الحيوان والا انسانا فيصير بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان
حيوان وهذا خلف ولو ضم النقيض اعني لا شئ من الحيوان بانسانا الى الاصل هكذا ذكر الانسان
حيوان ولا شئ من الحيوان لاننا لا ننتج لا شئ من الانسان بانسانا هو محال والموجبة الجزئية
تبعكس موجبة جزئية بالاحتياز المذكور تبرز في انعكاس الموجبة الكلية قال
قوله فيلزم المناقاة لان السالبة الكلية لا تتألف الا من امرين متباينين قوله فيصير
بعض الانسان ليس بحيوان اما اختار السالبة الجزئية في العكس مع ان السالبة الكلية متكسر
كقوله لانها نقیض صريح للموجبة الكلية في الكلمة في مناقاة الاصل وقد استغنى صدرها من
صدق العكس عن السالبة الكلية قوله هذا خلف بالفتح في باطل وفيضم غلط في المنتخب
خلفه الفتح مخن بانه خطأ قوله ولو ضم النقيض الخ اشارة الى طريق الخلف وتقريره ان
لو لم يصدق الموجبة الجزئية لصدق نقیضها وكلما صدق نقیضها جاز ضمها مع الاصل الصادق ينتج
لو لم يصدق الموجبة الجزئية لجاز ضم نقیضها مع الاصل لكن فهمه بطل لانه يستلزم المحال ينتج ان
للموجبة الجزئية صادقة قوله وهو محال لا يسلط الشئ الموجود ليل ايجابا لا اصل عن نفسه
في المحال لانه ان يكون شئ ما عن صورة القياس او عن اودته لكن الصورة صحيحة لانه الشكل الاول
الاول الناتج فيكون شئ ما من المادة من الضعيف او الكبير لكن الضعيف مفروض الصدق فغير
الكبر في التي ينعقد العكس فيكون باطلا والعكس حقا وهو المطلوب بما ذكرنا في تقرير العكس الخلف
ظهر لك ان العكس في باطل العكس كل خلف من افرو قياس الخلف هو ما يقصد به اثبات المطلوب
باطل نقیضه وكل منهما قياس كسب مؤلف من اقتران شتر من متبنيين استثنائي متصل
في نقیض الثاني لينتج نقیض المتقدم وعليه استقرار رأي الشيخ بعد التردد في حقيقة فقهنا من الاقتران
يقطع عليه ما اشترأ من الاستثنائي فقط على انفا قد مسه وعن البعض في حاشية مخضرة الاحوال
في كتاب بل منهم قوله بالاحتياز المذكور دين اي العكس خلف فغير اشارة الى ان اودته
المصرح من الاقتران ليس بحجة قوية لانه قياس من الشكل الثالث وبيان انما هو متوفى على عكس
الضعف على ما يتبين من العكس الاقتران لزم الدومع ان الشكل الثالث نظري الخارج بوجه

[illegible]

ايضا والسالبة الكلية تنعكسية وذلك بين نفسه اذ اذا قلنا لا شيء من الاشياء
يصدق لا شيء من الحجر بانسان والسالبة الجزئية لا تنعكس لولا انه يصدق بعض الحجر

والسالبة الكلية تنعكس الخ اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية الاله
اذ اصدق قولنا لا شيء من انسان يحجر يلزم ان يصدق لا شيء من الحجر بانسان
ولا لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان وينعكس الى قولنا بعض الانسان
وقد كان الاصل لا شيء من الانسان يحجر خف ولو جعل التقيض عنه بعض الحجر
انسان صغرى والا اصل كبرى هكذا بعض الحجر انسان لا شيء من الانسان يحجر ينتج
من الشكل الاول بعض الحجر ليس يحجر وهو محال قال والسالبة الجزئية الخ اقول
السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس لانه اذا كان الموضوع اعم من المحمول يصدق
سلب لاخص عن بعض افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص
لامتناع وجود الاخص بدون الاعم لكن يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق
بعض الانسان ليس يحجر يصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ولهذا قيد قوله

للعكس الخلف فان مرجعها الى الشكل الاول البديهي انتج فالاولى هو اختيار واحد بها وترك الآخر
لان النظر لا يثبت بالنظر واليه اشار الكاتب بقوله والاولى الخ ويجوز ان يراد بالحجيين جهة للموضوع
وحجة الشرح مع فالعكس الخلف حجة واحدة لا شتر كما في امة النقيض والاطلاق وان خلت في وجه البطلان
بل يجوز ان يراد جهة الثقة والاثبات وهو ظاهر قوله يلزم ان تنعكس سالبة كلية لاسيما
جزئية كالنعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية لان العكس اخص فثبته لازمة للاصل فمع صدق السالبة
الكلية كليا لا يحكم بكون السالبة الجزئية عكسا قوله والا لصدق تقيضه اشارة الى
طريق العكس وقوله ولو جعل الخ اشارة الى طريق الخلف ولم يتعرض للاقتراض هنا لما عرفت انه
ليس بحجة مع ان جريانه مشروط بوجود الموضوع والسالبة البسيطة تصدق عند عدم الموضوع
مبني قوله بعض الحجر ليس يحجر وهو باطل لان ثبوت الشيء لنفسه ضرورة فلو جاز سلبه عن نفسه
لانقلب الوجود الى اداة الامكان وهو بين البطلان كذا في حاشي الراس الا يقال النسبة لا يتصور الا بين
اشقين فلما يجوز حمل الشيء على نفسه لا علم ان يكون ضروريا او لا الشيء لا يتغير نفسه لانه نقول التغير لا اعتبار
اذا في المحل قدم مخرقة في بحث الكلية قوله في بعض المواد اي في مادة السالبة الكلية اعني ان كان
الطرفين بانية كاتبة كالانسان الحجر مادة العموم والخصوص من جهة لا بعض من كون قوله ولهذا قيد قوله

له فذل
والسالبة
البسيطة
اخر من
المركبة لان
موضوعها
لابد ان يكون
وجودا
١٢٨
فانما
على الاعجاب
فذلك انما
كان في الشيء
لا على

ولا عكس لها بقوله لزوما اي كلها قال القياس قول مؤلف اقول المقصد
الا على من الاصطلاحات المذكورة القياس لان الغرض الاصل من علم
المنطق انها هو الا يصل الى الجهولات والقياس هو وصل الى الجهول المقصدي
الذي هو اشرف المقاصد فيكون هو المقصد الا على وهو عندهم

الصدق العكس في بعض المواد لا كلها زاد قوله لزوما تفصيلا على ان الصادق في بعضها ليس بعكس
اصطلاحا كغيره من عكس لكنه ليس بلازم حتى يروا قيل ان العكس هو ان يكون لازما وصادقا
في جميع المواد وما يتخاف في مادة لا يثبت عكسا عندهم فالصواب منه ان قوله لزوما او اياه لا يقوله
اصلا وهذا المعنى وان كان بجيد اعني ظاهر العبارة لكن فيه حمل الكلام على الصلاح قوله
المقصد الا على الخ الغرض منه ترغيب التعلم الى تحصيله وبذلك السعي في تحقيقه وطريقه
وكلمته من تعيضية من بين اصطلاحاتهم او صلا المقصد فان بعض المقاصد قد يكون وسيلة
الى بعض آخر فالمعنى ان المقصد الا على من باقى الاصطلاحات كذا افيد قوله لان الغرض

الاصل قيد به لان العصمة عن الخطا في الفكر ايضا غرض منه لكنها وسيلة الى الاصل
وتحقيق المقام ان المنطق آلة للعلوم وحققتها هي التصديقات بالمسائل واما تصورات موهوماتها
ومحمولاتها في مبادئها ووسائل الى التصديقات بها فالمقصود من تلك العلوم هي الادراكات
التصديقية بخلاف الادراكات التصورية واذا كان المقصود الاصل منها هو العلم التصديقي كان
البحث في هذا الفن عن طريق الوصول اليه المقاصد واعلى المطالب بالقياس الى البحث عن
طريق الوصول الى العلم المقصود اعني القول الشارح لان حال الموصولين في هذا الفن كحال
الموصل اليهم في العلوم ثم ان الموصل الى التصديق يقيم الى القياس والاستقراء والتعميل
لكن العمدة منها هو القياس لانه يصل الى ما هو الكمال من التصديق اعني الوصول الى مرتبة
اليقين بخلاف الاستقراء والتعميل فانها يفيدان الظن فالقياس هو المطلوب الا على بالنسبة
مباحث التصورات وكذا بالنسبة الى الاستقراء والتعميل ولذا جعلوا بها من توابعه ولو اجمعه
هذا لما فيه في حاشية الرسالة فتولاه اشرف المقاصد لما عرفت ان المقصد
من العلوم هو التصديقات بالمسائل واما التصورات فهي وسائل اليها

لقد قد
رب غرض
بأنه ظاهر
لكنه من
الصادق
بعض
في كلامه
قوله
الاشارة
بحسب
المقصود
دون الحقيقة
لكنه
الاشارة
لا يحسب

عبارة عن المؤلف المعقول لكن قد يطلق على المؤلف الملفوظ لئلا يمتنع العقل
وتعريف المص للقياس بالقول المؤلف له ان كان تعريفا للقياس المعقول فالمراد بالقول
الاول هو المركب المعقول واستلزامه للقول الآخر ظاهر وان كان تعريفا للقياس الملفوظ
فالمراد بالقول الاول المركب الملفوظ واستلزامه للقول الآخر باعتبار انه دال على المركب المعقول
فعله كالاقتدير من المراد من القول الآخر المركب المعقول لان التلفظ بالنتيجة لا يلزم من التلفظ
بالاقوال ولا من تغل معانيها وذكر المؤلف ليتعلق به قوله من الاقوال والا
فما قيل انه اشرف باعتبار ان بعض افراده هو معرفة الله تعالى ليس بشيء واعلم انه لم يقيد بهنا
المجبول بالتصديق بل يقيني كما هو مقتضى حقيقة السابق اشارة الى ان القياس انما يوصل الى
العالم اليقيني اذا كانت مقدارة يقينية والا فو في نفسه عبارة عما يوصل الى التصديق يقينيا كالاد
او ظنيا وسيجي تحقيقه عن قريب قوله عبارة الخ لانه الموصول بالذات والضروري في جميع
الامور فبذلك يختلف المؤلف للملفوظ فان اتصاله الى المجبول بواسطة المعقول مع ان الحاجة الى انما
هو بالنظر الى الغير قوله لكن قد يطلق الى قوله لئلا يمتنع على المعقول هذا صريح في ان
القياس حقيقة في المعقول فمجانسه للملفوظ على قياس اطلاق القضية على العقولة والملفوظ
صرح به في شرح لطوال وغيره لكن كلامه في حواشي الرسالة يشعر بأنه حقيقة فيها حيث قال لئلا
انما هي قياسا لئلا يمتنع على المعقول الا ان يوفق بينهما باكمل على الاشتراك وبحمل التسمية على
التسمية المجازية والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ظاهر ان يكون كل من القياس والنتيجة معقولا
قوله باعتبار انه دال الخ يعني ان الاستلزام وان كان صفة للقول المعقول لكنه وصف الملفوظ
به مجازا بعلامة دلالة على المعقول فمعنى قوله لزم عنها الخ يرجع الى انه يلزم عن معانيها ودلالتها
قول اخر قوله لا يلزم من التلفظ الخ بل اللازم على التقديرين هو تغل النتيجة اما
من الاقوال الحقولة فظاهر وانما من الاقوال الملفوظة فلان التلفظ بالاقوال يستلزم تغل
معانيها بالنسبة الى العالم بالوضع وتغل معانيها على تقدير التسليم يستلزم تغل النتيجة
كذا في قوله ليتعلق الخ لان القول في الاصطلاح وان كان بمعنى المركب لكن المركب
انما اخذ في مفهوم المركب لانه مفهوم القول فلما يد من ذكر التركيب صريحاً ليتعلق به

عبارة عن المؤلف المعقول لكن قد يطلق على المؤلف الملفوظ لئلا يمتنع العقل

متوسلین الزام عنہا

123

فلا حاجة اليه بعد ذكر القول والمراد بالاقوال ما فوق الواحد فلا يكون القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس تقضيها قياسا وقوله مقسملة إشارة
كما أفيد وفيه روع على ما في شرح المطالع ان ذكر المؤلف مستدرك الالكان حاصله ان القياس لفظ مركب
بالمؤلف وهو تكرار لا طائل تحته واجاب عنه في شرح الموقف بانه ذكر المؤلف لتلك التوهم ان المراد قول من
جملة القضايا بان تكون من تبعية من قبيل فرد من الافراد وادور عليها العبارات المتعارضة في هذا المعنى
قضية من القضايا او قول من الاقوال واجب بان قوله قول من القضايا وان لم يكن نصا في البعوضة
ممكن الاقل من كونه موهما لها فزيد المؤلف لمنع هذا الوهم واقول لا يريد المذكور انما يراد منه من قال
القياس قول من القضايا واما اذا قيل قول من اقوال كما في المتن فهو نص في البعوضة فذكر المؤلف
واجب هنا قوله والا فلا حاجة الى الخ والى ان لم يقتضه تعلق الجارية صراحة ولنته فلا حاجة الى ذكر
المؤلف لان القول يعني عن كاذب ومعنى المركب عندهم فيه تعلق الجارية نظر الى اصطلاحاتهم قوله
والمراد بالاقوال الخ لان التحقيق عند فهم ان القياس الواحد المنتج المطلوب احد الاثرين كما في الامثلة
لا يزيد ولا نقص حكم الاستقرار الصحيح نعم ذلك القياس قد يفتقر مقدماه واحدهما الى الاكتساب
بقيا ليس خسران هذا الى ان ينتهي الكسب الى المبادي الهدية او السامية عند الخصم فتكون هناك قياسية
مرتبة محصلة للقياس المنتج للمطلوب الاصلي وهي موزة قياسية غير بعيدة من اللواحق كما فصل في
المطلوبات وهو قسمان الاول اصرح بنتائج تلك القياسات يسمى بموصول النتائج لوصل تلك النتائج
بالمقدّمات لقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم وكل جسم جوهر فكل انسان جوهر وكل جوهر
موجود فكل انسان موجود وان لم يصرح بهايه مبغوض النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر والى
كانت مرادة من حيث المعنى لقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل جسم جوهر وكل جوهر موجود فكل انسان
موجود كذلك في شرح الرسالة والمطالع قوله ما فوق الواحد سوار كانا المذكورين واحدا هما متغايرا
شعرا فلما تنقسم فهو حافله بضم المقدمة المحذوفة اعني قوله وكل ينقسم فينتج فلان ح كذا في شير
المطالع قوله فلا يكون القضية الخ البسيطة فظاهر واما المركبة فتحققنا بالضرورة كل
متحرك الاصابع مادام كانت لا دائما في الاشياء من الكائنات تتحرك الاصابع بالفعل فلان التباين بين اقوال
هو القضايا الصريحة والخفية التي من المركبة ليس بصريح بل يستدل من تعقيد القضية بالاداء مثلا

الى ان مقدمات القياس لا يلزم ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون
ما قبل ان يتحقق النقص بالمركبة عند التصريح بخبرها ببيانين مستقلين فيصدق عليهما انها مؤلف
من قولين متي همت لزوم عنها قول آخر في عكسها فالاول في اخراج القضية بالنسبة الى عكسها بقيد
اللزوم لان المراد هو اللزوم بطريق النظر والاكتساب بقرينة المقام ولزوم العكس للاصل ليس كذلك
ففي بحث تامل ما علم ان استدراج القضية بالنسبة الى عكسها الى قيد لا قول مني على عدم مقدمات
العلية المستفادة من قوله عنها على حل اللزوم بين المقدمات والنتيجة على اللزوم بحسب التحقيق في
لو تحققت تلك الاقوال في نفس الامر تحقق القول بالآخر في سواء علمها احد او لم يعلم ولذا لم يقيد اللزوم
بقوله بعد تعطن كيفية الاستدراج والا فلا بد منه لادخال الاشكال الثلاثة الاجنبية فان اللزوم بحسب
التحقق متحقق في جميع الاشكال وكذا بين القضية وعكسها واما اذا حل اللزوم على اللزوم بحسب العلم واعتبر
العلية المستفادة من قوله عنها فانه فرق بين اللزوم عن الشيء واللازم له فان معنى الاول انه ناشئ عنه وهو
معلول له ومعنى الثاني انه يمنع الانفكاك عنه سواء كان معلولا له او علته ومعلول له علته ثالثة فيخرج
القضية بالنسبة الى عكسها بقوله لزوم عنها اذا اللزوم بين القضية وعكسها بحسب العلم اصلا فضلا عن
ان يكون ناشيا عنها لكن لما كان المتبادر من لفظ التعريف هو الاحتمال الاول اختاره واستدراج
القضية بالنسبة الى عكسها الى قيد الاقوال وذلك لانه لو اريد المعنى الثاني يكون اللزوم بمعنى الاعتقاد
عدم الفصل لا بمعنى امتناع الانفكاك اذ العلم بالنتيجة ليس في زمان العلم بالقياس بل بعده ويتحتاج
بترغيب الى قيد تعطن الاستدراج كما عرفت فان العلم بالاشكال الاخيرة ربما يحصل من غير حصول
علم بنتائجها ويجب ايضا حثيثه ابدال عنها بعبارة ليرجع التفسير الى القول المؤلف نفسه هو عبارة عن
مقدمتين مع الهيئتين التاليفيتين لان الهيئتين ايضا دخلتا في العلم بالنتيجة ضرورة ان المتصدق بها لا اكمل
من مجرد المقدمتين بل ميعرضها الهيئتين المخصوصتين هذا خلاصته ما فاداه مولانا عبد الحكيم في حواشي
رسالة قوله لا يلزم ان يكون النقص مقبولا صا و قد في نفسها بل لو كانت كاذبة منكورة
من حيث لو سلمت لزوم عنها قول آخر في قياس لان القياس من حيث انه قياس بحسب ان يعرف بحسب
تتم جميع افراده اعني البرهان والجدل والمخطابة والسفسطة والشعر ومن المعلوم ان الجدل والمخطابة
السفسطة لا يجب ان يكون مقدماتها حقة في نفسها بل يجب ان يكون بحسب

وقوله لذاتها احتراز عما يستلزم قوله الخولا لذاتها بل بواسطة مقدمتها

علاقتين التجريبيين الوجود الجامع المشترك بينهما ذاتية في الحكم لو كانت العامة منصوحته و
يجوز ان يكون خصوصية الاصل شرعاً الحكم او خصوصية الفرع مانعاً عنه كذا انيد ويمكن ان
يقال ان المراد من لزوم العلم بالمعنى العام المثال للظن فهما داخلان في القياس الاتريسي انه
داخل في السطحية ونحوه ما يقيد الظن بنحو هذا الحائط ميتة شرعاً من الشراب وكل حائط كذلك فيجهد في قائه
وان سلم لا يفيد الاطلاق بان هذا الحائط فيجهد في ادخاله فيه واحتمال جاعته تحكم دائماً افرو وبعاً بالبحث
في الكتب المبسوطة لاختصاص بعض الاحكام بها من حيث وقوعها على صورتيهما والمقدس جاع
اعلم قول بل بواسطة الحق كما في قياس المساواة اعلم انه وقع في متن المطالع وشرح
الطوالع وغيرهما بل بواسطة مقدمة مغربية وهي التغيير لازمة لشئ من المقدمتين وبسبب الاجنبية
اولاً لازمة لاحداهما لكن طر فيهما مغائر ان لظن في كل واحدة من المقدمتين وبسبب في قوة المذكورة
والاولى كما في قياس المساواة والثانية كما في القياس البين انسابه بعكس تنقيض احده
المقدمتين بنحوه الجوهري جيب ارتفاع ارتفاع الجوهري وكل ليس بجوهري لا يوجب ارتفاعاً في
الجوهري فانه ينتج ان جبه الجوهري جوهري بواسطة عكس تنقيض الكبر في اعني قولنا كل لا يوجب ارتفاعاً في
الجوهري فوجوهري فكما ان البيان بواسطة المقدمة الاجنبية لا يسي قياساً كذلك البيان بواسطة
عكس التنقيض لا يسي قياساً بخلاف البيان بالعكس المستوي فان عد والقياس فيه لا تعقب
ولم يدق قدس سره اكتفى على المقدمة الاجنبية اشارة الى ان عد الانتاج بواسطة العكس
المستوي قياساً دون الانتاج بعكس التنقيض تحكم على الحق ادا جاع فيه ككون الواسطة
لادما لاهس المقدمتين بخلاف المقدمة الاجنبية ولا دليل على رعاية محدود في القياسية
كذا فاده في حاشية مختصر الاصول وبصرح الحق الزاوي في شرح المطالع حيث
قال مقدمات القياس كما تستلزم للمطالب بطريق العكس المستوي كذا تستلزمها بواسطة
عكس التنقيض من غير فرق في الاستلزام فاكما كما تقول في العكس المستوي صدق المقدمتين
صدق احداهما مع عكس الاخرى ومنه صدقاً صدقت النتيجة كذا كذا الجزاء بعينه في
عكس التنقيض بخلاف المقدمة الاجنبية فان للزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتين بل معها انتم

اجنبیتکما فی قیاس المساواة وهو ما یرکب من قضیتین متعلق بمحصل
اولیهما یکون موضوعا لاخری کقولنا مساو لب وب مساو لـج فهما
یستلزمسان ان مساو لـج ککن لالذاته بل بواسطة ان مساو لـم مساو لـ
مساو حتی لو لم یحقق تلك المقدمه لم ینتج شیئا نحو ان انسان مبائن
للفرس والفرس مبائن للناطق لا ینتج ان الانسان مبائن للناطق لان
مبائن المبائن لا یلزم ان یکون مبائنا وقوله قول اخر اعراضا
و ما قال فی شرح الموقف لزم عنه لذاته لا المقدمه اجنبیه غیر لازمه شیء من المقدمتين کما فی
قیاس المساواة او غیره لازمه لاحدیها من اثره لخاصة الطرفين کما اذا بین اللزوم بعکس التفتیر
فهو متباین للجمهور لا بیان ما هو مرضی عنده فتدبر قوله قیاس المساواة قال مولانا
عبد الحکیم فی التسمیه الکلیه باعتبار ما یوجد فی بعض افرادہ کما اذا كانت المقدمه الاجنبیه قولنا
المساو لـم مساو لـشیء مساو لـذک الشیء وانما اخرجوه عن التعریف لعدم انتاجه المطلوب
مطر و اختلفا فہ بحسب اختلاف المواد فان الحق فی قولنا لزوم لب وب لزوم لـج
الایجاب و فی قولنا انصف لب وب نصف لـج السلب و هذا بعینه وجه اخراج الضروب
الحقیقه من کل شکل عن التعریف لان انتاجها غیر مطر و قوله بل بواسطة ان مساو لـم مساو لـ
نہو فی الحقیقه قیاس مرکب فان قولنا مساو لب وب مساو لـج ینتج ان مساو لـم مساو لـ
ج فیجعل ہذا النتيجة صغری و المقدمه الاجنبیه کبری کذا مساو لـم مساو لـج و کل مساو لـم مساو لـ
ج مساو لـج ینتج ان مساو لـج و هو المطلوب فالنتیجۃ الثانیۃ التی ہی المطلوب لا یلزم
لذات القیاس الاول بل بواسطة مقدمه اجنبیه و لذاتہ یقیاس المساواة
لہ ہو قیاس لا ینتج المطلوب بنفسہ بل بضم مقدمہ اخبرہ اخذ فیہا المساواة فی بعض
المواد وقوله لم ینتج شیئا لـ شیئا یعتد بہ و ہو نتیجۃ الثانیۃ لانه المقصود الاصل و
الاخر و نتیجۃ الثانیۃ التی ہی غیر مقصود لہا قولہ لا یلزم ان یکون الخ لکن
ان الانسان مبائن للفرس المبائن للناطق مع ان الانسان لیس بمبائن للناطق و کذا انصف
النصف لیس تعقبا لہو ربع نعم قد یکون مبائن المبائن للشیء مبائنا کقولنا الانسان

وهو ما اختلفنا في قولنا كل جسم مركب في كل مركب محدث فكل جسم

١٣٤

لكل واحد من القولين ولا يلزم ان يكون كل مقدمتين قياسا كيف كانتا
لاستلزامهما الخديجيا وعدلنا عن مقدمتين الى القولين لئلا يلزم الذرة لا يلزم
المقدمة بما وقعت جزء القياس قال وهو ما اختلفنا في الخرافة القياس اختلفنا
مباين للفرس للفرس مباح للجمار ولذا لفت لزوم المناجاة لافسها قوله ولا يلزم الخرافة
ان لم يعتبر والمعارضة النتيجة لكلا واحدة من المقدمتين يلزم الخ وقد عرفت ان تحقيق قدس سره
لتعريف يبين على عدم اعتبار العلية المستفادة من لفظة سغنها والافاق لفضيلتان المستلزمات
لاحديهما خارجا عن قبوله لزم ضعف اذا احدهما لازمة لهما لا غنهما بل نقول ان لزوم القول
الآخر عن الاقوال معناه ان لكل منهما مدخل في حصوله والكل وان استلزم الجوز لكن احد
الجوزين لا يدخل له في حصول الجزر الآخر فيخرج القضيةتان المستلزمان لاجداهما القول
عنهما وان لم يعتبر العلية المذكورة كذا افا والعلامة واليه يشير في شرح المطالع بقوله وفيه نظر
فعله هذا اعتبار آخر في النتيجة اما الزيادة الايضاح كما اختاره وقدس سره في حاشي المطالع
اولسك يلزم الهذيان في المصادر كما اختاره العلامة في شرح هذا المختصر لانها لو كانت عين كلتا
المقدمات يكون هذا ما والى من الكلام ولو كانت من احدهما فقط يلزم المضادة على المصداق
يكون المطلوب جزء وليس له قوله وعدلنا عن المقدماتين الخ يعني ان اجزاء القياس قد
اشتغرت باسم المقدماتين حيث يقال ان الاقتران في القياس من مقدمتين احدهما كذا والآخرى
كذا والاستثنائي يتركب من مقدمتين احدهما كذا والآخرى كذا بل قال في مختصر الاصول ان
القضية اذا جعلت جزء قياس سمي مقدمة وكان اللاحق ان يقول المؤلف عن مقدمتين
منتي سلمنا الخ وليس غرضه ان المذكور المشهور في التعريف لفظ المقدماتين والمصطلح عدلنا
عنه حتى يرد ان المذكور في كتبهم لفظ القضايا والاقوال كما لا يخفى على المتتبع قوله بعب
وقعت الخ هذا هو الموافق لما في الشفاء وقال في حاشي الرسالة في صدر الكتاب ان المقدمات
في باحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس ووجهه وهو المذكور في الاشارات
والترديد اشارة الى تعدد الاصطلاح فقيل انها مختصة بالقياس وقيل لا بل يقال لما جعلت
جزء الاستقراء والتمثيل ايضا ولما كان في ذلك الدور على تعريف القياس منيا على اختصاصها بالقياس

محدث وأما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
١٣٤

وهو ما لا يكون النتيجة او نقيضها مذكور فيه بالفعل كقولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وأما استثنائي وهو ما يكون
النتيجة او نقيضها مذكور فيه بالفعل نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود فهو بعينه مذكور في القياس ولكن
النهار ليس به وجود فالشمس ليست بطالعة ونقيضها اي الشمس طالعة مذكور
فيه وأما سلك الاول اقترانيا لا يكون حدود القياس اى الأصغر والأكبر
والاوسط فيه مقارنة غير مستثناة وسمى الثاني استثنائيا لاستثناؤه على حرف

اختار ههنا التعريف الخاص ولذا قال الشيخ في الشفا ان ذكر المقدمات في تعريف القياس وور
ولو كانت عبارة عما جعل جزء حجة لم يلزم الدور قوله القياس الخ لما كان المقصود الاعظم
هو التقسيم وتعريف القسمين تبع قدم الاقتران لانه اوسط بالقياس في الاستثنائي واول اجزاء
منه ما يتبار بعض افروده اعنى المحال واليسيط مقدم على التركيب فلا يرد ان الاقتران تقديم الاستثنائي
الكون مفهومه وجوده كونه ما لا يكون عين النتيجة الخبر لا يكون كل منهما مذكور فيه
ولذا عطف بالواو والواصله مختلفان لاستثنائى فان اللازم فيه ذكر احدهما ولذا عطف بهما
باو والفاصله والمراد من الذكر ما هو الاعم من السان والقلبي لشميل القياس المفقود والمعقول
تحوله بالفعل قيد التعريفين به لان النتيجة مذكورة بالقوة في الاقتران لتركيبها من المادة والصورة و
ما دونهما مذكورة فيه ومادة الشيء ما به الشيء بالقوة والصورة ما به الشيء بالفعل فلو اطلق ذكر النتيجة لانتقص
تعريف الاستثنائي معنا وتعريف الاقتران جمعا لدخول الاقترانات كلها في تعريف الاستثنائي
كما في شرح الرسالة قوله حدود القياس الخبر في اطرافه والاضافة لادنى ما يسهل لانهما اطراف
القضايا الواقفة في القياس قوله غير مستثناة اشارة الى ان الاقتران ليس محولا على ما هو
المستلزم منه اعنى اقترانها مع الترتيب الطبيعي بان يكون الاوسط واقعا في البين والآخر فخرج ما هو
الشكل الاول بل هو عبارة عن عدم الاستثناء والعطف بالواو كيفما وقعت قوله على حرف
الاستثناء معنى لكن هذا بناء على ان كلمة الالف الاستثناء المنقطع تنصل بمعنى لكن ولما
كان منظرهم قصد الى المعنى عدوا من ادوات الاستثناء وفي القاموس تنى كسعى بصفة

كذلك النها ليس بموجود فالفساد ليست بباطلة

١٣٨

الاستثناء واستعمال القياس الاستثنائي على غير النتيجة لا ينافي وجوب مغايرة
 النتيجة لكل واحد من مقدماته لان غير النتيجة انما تقع جزءا واحدا للمقدمتين
 لانفسها والحجز مغاير لكل لان للمعايير نفسين احدهما ما يمكن انفكاكه والثاني مما لا
 يكون المفهوم منه هو المفهوم من الآخر وعلى الثاني يكون الحجز مغاير لكل ومعنى
 كون النتيجة المذكورة في القياس ان النتيجة باجزائها المادية وهبيتها
 بعض وثمة نتيجة جملتين فهو يدل على كبرية الشيء مرتين وبهذا هو كون كون صرف الاستثناء
 لان استثنى بذكر اوله الشرطية وثمنا بعد لكن من اخذ الاستثناء بمعنى الاخراج عن كون
 المستثنى ثلثي فذكر مرة في الجملة ومرة في التفصيل فحق القوم زيد وعمر وبكر اذا قلت الا زيدا
 فحقه ذكرت زيدا مرة اخرا ذكرنا ظاهر الكذب في التاج قوله واستعمال القياس من الجواب عن
 او دلي هذا المقام من ان احد الاخرين لازم ابطالان تعريف القياس او بطلان تقيمه لان الاستثناء
 ان لم يكن قياسا بطل تقيمه اليه الا في اخره واللازم تقيم الشيء الى نفسه في غيره وان كان قياسا
 بطل تعريفه لانه اعتبر فيه كون القول اللازم منه مغاير الكلا واحد من المقدمتين اذا كانت النتيجة المذكورة
 في الاستثنائي لم تكن مغايرة لمقدمته كذا في شرح الرسالة والجواب اختصارا للشيء
 منع للملازمة المذكورة فيه لان السلم ان النتيجة اذا كانت مذكورة فيه لم تكن مغايرة لمقدمته
 انما يكون كذلك لو كانت عين مقدمته وليس كذلك فان مقدمته الاستثناء في الشرطية
 الدالة على الملازمة بين النسبتين والمتضاوميهما والنتيجة حسنة من تلك الشرطية بمعنى المقدم
 او الثاني لانفسها قوله لان للمعايير الخ ومع كبرية على الجواب من ان كونها جزءا ينافي
 مغايرتها لان المعيار للشيء ما يمكن انفكاكه عن الشيء والحجز من حيث انه جزء لا ينفك عن الكل وان
 هذا مصطلح المتكلمين ومبني التعريف على اللغة والمحبة بحسب اللغة ينافر الكل لان المعيارين
 ما لا يكون المفهوم من احدهما المفهوم من الآخر قوله ومعنى كون النتيجة الخ جواب سوال
 نشأ من الجواب السابق من ان النتيجة قضية لاحتمالها الصدق والكذب المذكور في القياس
 اعني جزاء الشرطية ليس بقضية اذا حكم في اطراف الشرطية بالفعل بل الحكم انما هو بين الطرفين فلا
 يكون النتيجة المذكورة في الاستثنائي وكذا القضية لانها ايضا قضية فاجاب بان المراد بذكر النتيجة او قضيتها

الذكر يدق مرة القياس فصلا بيني حالا اوسط من المطلبين

149

الكاتبة مذكورة فيه وان طرء عليهما ما اخرجها عن كونها قضية
قال والمكرر بين الخ اقول المكرر بين مقدم القاسر شي هذا الوسط

فيه هو كون طرفة النبي في اوطافه في تعقيبها فذكر في قوله في تعقيب بالترتيب للذات في النتيجة ولا شك ان طرفة فيها
الذات في قوله في تعقيب بالترتيب وان طرفة عليها ما اخرجهما عن احتمال الصدق في الكذب عن ادوات الاتصال في

الانقضاء ليس المراد ان النتيجة ونقيضها مع الحكم المذكور ان فيه حتى يردوا كره وهذا الجواب يتخلل ما قبله من
عمل النتيجة المذكورة في القياس فوجب كون العلم بالقياس متوقفا على النتيجة مرتبة واحدة ان كانت

عدين على التقديراتين ان كانت جزءا من احد ما فيلزم الدور وان كان كفيضا نذكر افيها بوجوب توقف
التقديرين باحد التقديسين على التصديق بالقيض الاخر لان العلم بالنتيجة يتوقف على العلم بالقياس

اللہ سے توفیق علم علیہ العلم بمقبض النبیجہ کو نہ جزا ائمہ وہو باطل از مع التصدیق بقبض الہی شیخ
التصدیق بذکر الشیء فضلا عن ان یکون متوقفا علیہ قولہ المکرر الخ لما فرغ عن تفسیر التعلیل

إلى التفسيرين في مباحث الأقران وهو ما حصل أن يكسب من حلقين أو شرطي أن لم يتركب منهما بل
من شرطتين أو من مكية وشرطية ولما كان الحلق البسط من الشرطي ابتداءً فهذه المباحث مختصة

بالحقیقہ ولذا قال موضوع للطلب ومحمولہ بدل المحكوم علیہ وہ فکان علی المصالح ان یقیّد القیاس بالافتراض المحکم بکمالہ العلماتہ فی التہذیب اذ لا اوسط فی الاستثنائی ترکیبہ من فقہ متین احدیہما

البشرطية الدلائل على العائد بين الشيعين ثانياً ما عليه سيقتني فيما عن حد خبر في الشريعة
او نقضه كما سيأتى وانما حذف قول المصريح فصاعداً اشارة الى ان العلوب تركه لما عرفت ان

القياس المنتهية لمطلوب أحد يكون مؤلفاً من مقدمتين فقط بحكم الاستقراء نعم قد يحتاج مقدمتهما أو إحداهما إلى قياس آخر والمقصود شمول البيان للقياس السببي والتركيب والذات وقوله فصاعداً لكل جهة

وهو موطنها وابتداء بالوسط مع ان القوم ابتدوا بالاصغر كما وقع في الشمسية والمطالع والطوالع
وهو الظاهر لان الاوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين لان المقصود ان يمتد بينهما بان التمسك

الأربعة وذكر الحجة ووجه تعيين اسمائها واسماء المقدستين كلمة توطئة لبيانها ولما كان معقوفة الاستشكال
وتمايزها متوقفا على كيفية وقوع الاوسط ابتداء قوله لتوسطه اسي كونه واسطة يتوسل

الآن ننتقل إلى المطلوب الثاني الآخر بالإيجاب والسلب كلياً، وجزئياً، فيتمشيط الأشكال كلها مع الخضرة.

حال اصغر وهو يسمى حال الكبر والمقدمة التي هي الاصغر هي الصغر والحق
 ١٢٠

انما يسمى المقادير
 بالاصغر والحق
 اصغر من المقادير
 شاع يقال
 الاكبر من الاكبر
 صغير القدر فاق
 ١٢٠

بين طرف المقصود وموضوع المطلوب يسمى حال اصغر لانه في الغالب يكون انحصار
 والاخصر يكون اقل افراد فيكون اصغر ومحموله يسمى حال الكبر لانه لما كان اعم ولا يعم
 الا افراد فيكون اكبر والمقدمة التي هي الاصغر هي الصغر لاشتمالها على الاصغر
 المقدمة التي هي الاكبر هي الكبر لاشتمالها على الاكبر واقدان الصغر بالاكبر في
 ايجابها واسلمها واكليةها وجنيتها ايم قنينة وضربا ولم يذكره المصنف والهيئة الصالحة
 من وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخيرين بحسب علمها او وضعها لهما او حكم
 احدهما ووضعها للاخير يسمى شكلا ولا شك ان الرتبة لا الوسط انما تحمولا
 في الصغر وموفا في الاكبر فهو الشكل الاول نحو كل انسان حيوان كل حيوان جسم الانسان جسم
 انما تحمولا فيهما فهو الشكل الثاني نحو كل انسان حيوان كل حيوان جسم الانسان جسم

ايجها او كونه متوسطا بين الطرفين في الذكر والتفعل فيما هو عمدة الاشكال ومربعا في الشكل
 الاول فكانه في الكل متوسط بين الطرفين كذا افيد قوله وموضوع المطلوب انما هو القول بالانتم
 من القياس بل من الاستقراء والتشثيل ايضا فينتج ان سبق من الدليل اليه ومطلوب بان سبق لمنه
 الى الدليل فها متعده ان ذاتا ومختلفان اعتبارا كذا في شئ الطول والع والمطلوع والحد الطرف
 موضوع المطلوب طرف القضية الواقعة في القياس محمول طرف آخر لها وكذا الاوسط لانه الموضوع في
 محمول قوله لانه في الغالب انما جاز كونه مساويا كالعالم مع الحادث كمنه قليل في قوله
 في الغالب ليس على اطلاقه لان الموضوع في النتيجة السالبة الكلية مبني على المحمول في الموجبة و
 السالبة المنجزيتين قد يكون اسم بل المراد منه في غالب مواد شرف الطالب اعني الموجبة
 الكلية وانما اطلق الحكم تنهيا على شرفها فكلها كل الطالب كذا افيد قوله والاخص اقل افراد انما جاز
 تسمية بالاصغر تشبيها لقليل الافراد لقليل الاجزاء وكذا تسمية المحمول بالاكبر مبني على تشبيه كثيره
 بحثيرة الاجزاء والا فلا معنى لما قاله اذا الصغر والكبير من خواص الكميات ودون الكميات فتوله
 لاشتمالها على الاصغر انما هو تسمية الكل بوصف جزئه والانيث لما تميزت الموصوف
 عن المقدمة وكذا الكلام في تسمية الكبير قوله يسمى قنينة وضربا اما قنينة فلا ناعية بل عمالية
 على المراد بالاقتران الاقتران المذكور على انهما ضربان الصغر النوع وبالاقران انما يحصل نوع من الامور

على
 انما
 انما
 انما

الكبرى في هئية التاليف من الصغر والكبرى في سبيلها ولا شك ان الربان

١٢١

الكان موضوعا فيه ما فهو الشكل الثالث نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض
 الحيوان ناطق والكان موضوعا في الصغر ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل
 انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق فان قلت فعل ما ذكرتم لا يتكرر
 الاوسط الا في الشكل الثاني والثالث لان الاوسط اذا وقع موضوعا يراد به
 الذات واذا وقع محمولا يراد به المفهوم قلت عند وقوع المحل الاوسط
 محمولا والكان المراد به المفهوم لكن ليس المقصود ان الموضوع هو هذا المفهوم بل المقصود
 ان الموضوع هو الالهية الحاصلة من حاطة الحد الواحد والحد واحد وهو من باب شبه العقول المحسوس
 لان الشكل حقيقة هو الالهية الحاصلة للجسم بسبب حاطة نهاية واحدة بامتداد الطول والعرض
 ولعمري كما في الكريات اونها متين كما في نصف الدائرة اذ نهاياتها في المضلعين الثالث ونحوه
 قوله فان قلت ان الالهية الثانية ايتان بان السؤل لماش ما سبق كما انه وار عليه فالمراد
 قول المصراع والمكرر من مقدمته القياس المنشأ بيان ما هيئات الاشكال فقوله على ذكرتم تصوير
 بما يدل عليه القاد من قوله لان الاوسط الاله فلا يتصور التكرار الذي هو عبارة عن الاتحاد
 لفظا ومعنى في الاول والرابع لاختلاف الاوسط فيهما بالموضوعية في جهة المقدمتين المحمولية في
 الاخرى قوله لكن ليس الاله المقصود ان الموضوع حين هذا المفهوم كما زعم السائل في بني عليه نعم
 التكرار فانه ظاهر للطلان والالزم صغيره التجربة في كلياتها مع انها متباينان بحسب الحقيقة كما افيد اسي يلزم
 الحكم بتمام الذات مع بطلان بحسب الحقيقة والمفهوم وهو باطل قطعا بخلاف الحكم بتمام النظم مع التباين
 بحسب الوجود فانه معقول ومقبول بل المقصود ان ذات الموضوع يصعد في عليه المفهوم اذ يحصل
 الغرض من تاليف القياس على هئية اشكال الاول اعني اندراج الاصغر تحت الاوسط حتى يتبع حكم
 الاوسط ايجبا او سلبا الى الاصغر ولا يتوقف ذلك على العينية المذكورة بل هي نافية لا يصير دلول
 القياس حينئذ ان ذات الاصغر من مفهوم الاوسط وكل ذات يصعد في عليه الاوسط غيبته لا اكبر لا يلزم
 منه ثبوت الاكبر للاصغر لان الحكم في الكبرى على ذات الاوسط دون مفهومه الذي حكم بعينية مع ذات الاصغر
 وما قيل ان الجواب غير مطابق لسؤل فبيان ان اراد ان المحجب اراد بالحمول لذات دون المفهوم
 ففساده ظاهر وان اراد بالمفهوم من حيث صدقته على الذات والمائل بدعي ان المراد بالمفهوم

لقد قد ان كان
 اقل من هذا
 اسكن الى الغلبة
 ولا تأسكن في الغلبة
 هذه صورة الشيء المحسوس
 او التوهم صحيح
 او القياس على ذلك
 حاطة الى العقول
 بآلية عليه
 في قوله
 الجبر في كلياتها
 فان الذات بكونها
 والمفهوم
 فانها ما استقام
 محضا غير متصل
 اعبر
 ظ

شكل الاوسط ان كان محمدا والصغير وهو كذا في الكبر وفي الشكل الاول وان كان
 ١٣٢

الموضوع يصدر عليه هذا المفهوم فيثبت تكرار الاوسط في جميع الاشكال لانه يكون
 بمنزلة ان يقال ذات الاصغر يصدر عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصدر عليه مفهوم
 الاوسط يثبت له الاكبر فذات الاصغر يثبت له الاكبر فيثبت تكرار الشكل الاوسط كما ذكره
 الشيخ في الشفاء واقرّب الاشكال هو الشكل الاول لانه على النظم الطبيعي هو انتقال
 من الاصغر الى الاوسط ومن الاوسط الى الاكبر وهو من النتائج ينتج للسطح الاول
 من حيث ذاته مع قطع النظر عن استبارصده على الذات مسلم ولا يضر ان لا يجب على سبب تسليم
 ادعاء السائل حقا كان او باطلا بل يجب عليها بطلان عمدة الباطل بيان ما هو الحق وقد تحقق في تحقيق
 المحصولات انه لا يرد بكل من طرقت القضية الذات ولا بكل منهما المفهوم ولا باول المفهوم بالثبات
 الذات بل يرد بالموضوع الذات وبالحوول المفهوم لكن لا من حيث ذاته لما عرفت بل من حيث
 ثبوتها لذات وصدقه عليها قوله لانه يكون بمنزلة الخ حاصله ما فادع من حاشته
 مختصر الاصول من ان المراد بالاشكال ان المفهوم الذي جعل محمولا في الصغر هو بعينه جعل
 وصفا عنوانيا للموضوع في الاكبر لان المقصود وهو اندراج الاصغر في حكم الاوسط يحصل
 به انتفاء كلامه ولا يخفى عليك ان هذا البيان مختص بالشكل الاول فكيف يصح قوله في تكرار الاوسط
 في جميع الاشكال فلعلمه ترك بيان الرابع على المقايضة فيقال فيه ان اصدق عليه مفهوم الاوسط
 يصدر عليه مفهوم الاصغر وكل ما صدق عليه الاكبر يصدر عليه مفهوم الاوسط والحاصل ان المراد
 بالاوسط مفهوم سوله جعل لانه للملاحظة افراد الموضوع لم يجعل محمولا ولا محكوما بالصدق على تلك الافراد
 فيثبت في جميع الاشكال قوله يثبت له الاكبر اسي مثلا لان الحكم في كبري الشكل الاول قد يكون بالسلب
 عليه الحال البواقي قوله واقرّب الاشكال الخ بيان لمراتب الاشكال في القرب والطبع والبعده و
 منه يعلم وجود التسميته فيها قوله على النظم الطبيعي اسي على الترتيب الذي يقتضيه الطبيعة المستقيمة وقوله
 فلا نتائج تبعد بالمبتدأ اعني هو عطف على قوله اقرّب الاشكال الخ وبيان الحكم آخر لاول مختص بمن حيث البتة
 والنظرية اسي فادع للنتيجة بدعي او فان العلم باندرج الاصغر تحت الاوسط واندرج الاوسط تحت الاكبر
 يستلزم العلم باندرج الاصغر تحت الاكبر وقوله و ينتج لمطالب الرابع حكم ثالث له وبيان لفضل علم البتة
 من حيث النتائج وذلك ان حاصل الشكل الاول على حسب السطح بحيث الكيف حكم هو الحكم باندرج الاصغر

محمول فيهما فهو الشكل الثاني ان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث ان
كان موضوعا في الصغير ومحمول في الكبير فهو الشكل الرابع والثاني

شبه الثاني لموافقة الاول في الصغير التي هي اشرف المقدتين لاشتغالها على الموضوع
الذي لا جله يطلب المحمول ثم الثالث لموافقة الاول في الكبير واعمالا لا شكال هو الشكل
الرابع لمخالفة الاول في المقدتين وهذه الامتثال الثلاثة عند الانتاج تزداد الى الشكل
الاول مثلا الشكل الثاني في المثال المذكور يرد الى الاول بعكس الكبر

بكبر وبعضه في الاوسط المحكوم عليه كليا بالاكبر ايجابا باوسلبا فيكون الا صغير بكلمة وبعضه ايضا
محمول عليه بالاكبر ايجابا باوسلبا فينتج لمحمولات الرابع وهو من خواصه اذا عدا له لا ينتج ايجابا
كليا كذا في حاشي الرسالة قوله الذي لا جله الخ اشارة الى بيان شرف الموضوع بالانقص
لانه سبحانه في المحمول قوله في الكبير التي هي خير المقدتين لاشتغالها على المحمول الذي قصد
اثباته للموضوع قوله لمخالفة الاول الخ وانه اسقطه الغارابي والشيخ عن الاعتبار لبعده عن الطبع
جدا وموضوع الاستنتاج منه بل اسقطه البعض عن القسمة ايضا وثالث القسمة كذلك في شرح المطالع قوله
وهذه الاشكال الخ يريد ان المطلوب نظر لا يتلقى بالقبول بالرمزية الى البديهي والبهديعي

من الطرق التصديقية هو القياس لانه ودعيه هيئة الشكل الاول لانه الوارد على انظم الطبيعي فهو المنتج
منه في الحقيقة والى هذا اشار قدس سره في حاشي مختصر الاصول حيث قال ان نتاج غيره بل العلم بانها
يتوقف على رجوع اليه لان حقيقة الدليل وسط متنازع للمطلوب حاصل للمحمول عليه وبما انه ان نسبة
بينها اذا كانت مجردة فان لم يكن هناك امتساك اليها فلا دليل وان كان فان لم يكن حاصله للمحمول عليه
لم يستلزم امتساك المطلوب اليه فلا دليل ايضا وان كان حاصله فلا بد من مثله للمطلوب فلا
دليل فظهر ان حقيقة اذكر فلما اتناج الا فيما وجدت هي فيه ولان جهة الدلالة ان موضوع الصغير
بعض موضوع الكبير فينتج في حكمه فلا يوجد الا في الشكل الاول فحقيقة الدليل وجهة الدلالة
مختصتان فيه فنتج كلامه قوله مخرج الى الشكل الاول الخ اتفق على طريق رد اليه بالعكس مع
ان يخرج في اتناجها ثمة الافتراض والمخالف والعكس على ما ذكر في المطولات لانه الاقوى من بينهما
والمدار لانتاج كما عرفت اتفاقا ولانه اسهل الطرق بالنظر الى المتعلم وهو ان لم يحجب في الضرر وكذا لا شك
باجتماعهما لا يخفى على المنتق كنحنه فينا قصد فائدة المهتدي من ان اتناجها ليس بهديجه كالشكل
الاول بل هو منظره فيتمتع الى البيان قوله في المثال المذكور الخ لان الكبر في

يتناول الاول بعكس الكبرى والثالث الذي يعكس الصغرى والرابع يرد الى العكس

١٢٢

فيفيد النتيجة المطلوبة والشكل الثالث في المثال المذكور يرد الى عكس الصغرى فينتج
 سالبته كلية وهي تنعكس كنفها يقال من صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى نت
 مع عكس الكبرى صدقت النتيجة فنت صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب وانما زاد قوله
 في المثال المذكور اشارة الى ان الرديكس الكبير الى الاول لا يجب في جميع ضربات الشكل الثاني
 لان الضرب الرابع منه مثلا مركب من سالبته جزئية صغرى وموجبة كلية كبس فلا يمكن دمه الى الاول
 بعكس الكبرى لان الموجبة الكلية انما تنعكس جزئية وهي لا تصالح كبري الشكل الاول مع ان الصغرى
 فيه سالبته فبما لا يختلف كذا فاده في حواشي مختصر الاصول وهذا هو الوجه في زيادة ذلك الطرف في
 الشكل الثالث والرابع وان شئت لا اطلاع على حقيقة الحال فابرجع الى المطولات وان قال العلامة من ان
 مجموع الاشكال ثم يرد في الحقيقة الى الاول بل الى الاول بل الى الصغرى من الاول فبما ان اراد
 انهما باقى الاشكال الى الشكل الاول لما تقر ان الخطر لا بد ان ينتهي الى البديهي ونفعا للدور
 التسلسل كما بين في المطولات فهو مسلم لكنه لا معنى لقوله بل الى اول الاول لان الشكل الاول بجميع ضروبه
 بين الناتج وليس بباطة الناتج مختصا بضرب الاول فضلا عن ان يكون بعض افراده غير بين كما يدل
 عليه قول بل الى الصغرى من الاول صرح بذلك قدس سره في حواشي الرسائل في آخر بيان الحاجة الى
 المنطق وسيشير اليه في هذا الكتاب ايضا وكذا لا معنى لما قاله لئلا وكذا القياس الاستثنائي يرد الى الاقرار في
 لان الاستثنائي تقسيمية يعني التصل والمنفصل يدعي الناتج ايضا وان اراد دوما وارجاعا الى الاول
 بان تعبير عن هئيتها بخصوصية الى سلبية الاول فبما ان لا يجب في جميع الضرب للاشكال الباقية
 لما عرفت ان الضرب الرابع من الثاني مثلا لا يمكن دمه الى الاول فضلا عن ان يرد دمه الى الضرب الاول منه
 اعني المؤلف من موجبتين كليتين وكذا الضرب الثالث من الثاني اعني المؤلف من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى فانه وان امكن دمه الى الشكل الاول لكنه لا يرد الى الضرب الاول منه لفوات الكلية من
 والاسباب من الكبرى مع انه لا معنى في ايضا بقوله بل الى الصغرى وبالحكمة كلمة لا يخفى عن خدشته والجواب ان المراد
 بانه دمه الى الاول ان العقل لا يحكم بانتهجا الباطنة ترجوعا اليه سواء صرح به ولا لما عرفت ان حقيقة الدليل
 وجهة الدلالة منحصران في الشكل الاول لانه احكم من سائر ما يجب مختصرا ان تحقق فيه الرجوع الى الشكل الاول من
 ضربات الاشكال الكلية ينتج دوما فلا يدل على ذلك المعنى قول العلامة يرد في الحقيقة لا يرد الى العقل بل بانتهجا الباطنة

الذي يتبع بعكس المقدس والبدعي الاشارة الى قول والذكي عقل سليم وطبع

النتيجة المطلوبة والشكل الرابع في المثال المذكور يري اليه بتبديل الصغر والكبري
ثم عكس النتيجة وهو بعينه النتيجة المطلوبة ولكون الثاني اقرب الاشكال الى

هئية الاول كيف ولولا انظرنا الحسن من التغيير عنها وهو لا يتقدر على الروا اليه في بعض الضروب كما عرفت
فلما يصح قولهم ان العقل لا يمكن بانماجا الا بالما حطة بهئية الاول اننا نقول ان العقل لا يمكن بانماجا بهئية الاول
ضمن بهئية سائر الاشكال الا حطة اجمالية ولا يميزه تميزا تاما مفصلا وذلك يقيح في مازنا وليس من شرط الا حطة
العقل ان يمكن من تغييره ويانية وتخصيص العبارة عنه كما هو حال اكثر العلوم في دلائل وجوده تعكبل هذا الظاهر في
احوال المعارف ان بعد حيث كل سائرهم عن بيان ما يميزه معين البصيرة وكذا في شرح مختصر الاصول وحاشية
العلامة عليه حاشية فليس سرور على اننا نقول ان اسباب الصغر والى هي هوشية في الشكل الاول اعلم ان
يكون حقيقة ومكما هو السلب المستلزم للايجاب لا قد حقق ان السالبة البسيطة والموجبة السالبة المحمول
التي سلب محمولها عن موضوعها ثم ثبت ذلك السلب متلازمان اذ لا فرق بين انتقاد الشيء عن الشيء و
اشارات ذلك انتقاده كالتسليم والاجراء والا اعتبارا فمضى قولنا زيد ليس كاتب على تقدير كونه رسالته زيدية
وعلى تقدير كونه موجبة محمول يذميت كالميت وكذا حقق ان الموجبة المحصلة والسالبة السالبة الموضوع
التي سلب محمولها عن سلب عن عنوان الموضوع متلازمان اذ عرفت هذا فاعلم انه يمكن والضرب الرابع
من الشكل الثاني الى الشكل الاول نحو بعض الانسان ليس صبا بل كل فرس صبا بل لان الموجبة الكلية تأول
بالسالبة الكلية السالبة الموضوع وذلك السالبة تنكس كلية صالحة ككبرى الشكل الاول والسالبة الجزئية تأول
بالموجبة السالبة المحمول فيرجع الى الشكل الاول من موجبة جزئية سالبة المحمول وسالبة كلية سالبة الموضوع
فيتبرر سالبة جزئية كذا بعض الانسان هو ليس صبا بل لا شيء صبا بل ليس صبا بل فرس فيتبرر بعض الانسان
ليس بفرس كذا استقدته من شرح المطالع في بيان الفرق بين الموجبة للعدد والى المحمول بين الموجبة
السالبة المحمول ومن حاشية مختصر الاصول في بيان شرائط انتاج الاشكال لادبته لكن لا ينبغي على المعارف
ان بالوجه لا يجرى مطروفا فيما لا الشكل الثاني فانه لا وجه لتاويل الكبرى الجزئية من الشكل الثالث مثلا بان
حتى يصالح كبري الاول منه عالم متنازع رد الضروب كلها من جميع الاشكال الى الاول لاول فانه وان يمكن
في كل ضرب من الاشكال لان تاويل الموجبة بالسالبة وبالعكس حتى يحصل تكرار الاوسط على بهئية الشكل
الاول يمكنه لا يمكن جعل المقدمة الجزئية كلية فلا يرد على الخلف من موجبتين كلنيتين فالحق في الجواب هو كونه

النتيجة المطلوبة والشكل الرابع في المثال المذكور يري اليه بتبديل الصغر والكبري
ثم عكس النتيجة وهو بعينه النتيجة المطلوبة ولكون الثاني اقرب الاشكال الى
هئية الاول كيف ولولا انظرنا الحسن من التغيير عنها وهو لا يتقدر على الروا اليه في بعض الضروب كما عرفت
فلما يصح قولهم ان العقل لا يمكن بانماجا الا بالما حطة بهئية الاول اننا نقول ان العقل لا يمكن بانماجا بهئية الاول
ضمن بهئية سائر الاشكال الا حطة اجمالية ولا يميزه تميزا تاما مفصلا وذلك يقيح في مازنا وليس من شرط الا حطة
العقل ان يمكن من تغييره ويانية وتخصيص العبارة عنه كما هو حال اكثر العلوم في دلائل وجوده تعكبل هذا الظاهر في
احوال المعارف ان بعد حيث كل سائرهم عن بيان ما يميزه معين البصيرة وكذا في شرح مختصر الاصول وحاشية
العلامة عليه حاشية فليس سرور على اننا نقول ان اسباب الصغر والى هي هوشية في الشكل الاول اعلم ان
يكون حقيقة ومكما هو السلب المستلزم للايجاب لا قد حقق ان السالبة البسيطة والموجبة السالبة المحمول
التي سلب محمولها عن موضوعها ثم ثبت ذلك السلب متلازمان اذ لا فرق بين انتقاد الشيء عن الشيء و
اشارات ذلك انتقاده كالتسليم والاجراء والا اعتبارا فمضى قولنا زيد ليس كاتب على تقدير كونه رسالته زيدية
وعلى تقدير كونه موجبة محمول يذميت كالميت وكذا حقق ان الموجبة المحصلة والسالبة السالبة الموضوع
التي سلب محمولها عن سلب عن عنوان الموضوع متلازمان اذ عرفت هذا فاعلم انه يمكن والضرب الرابع
من الشكل الثاني الى الشكل الاول نحو بعض الانسان ليس صبا بل كل فرس صبا بل لان الموجبة الكلية تأول
بالسالبة الكلية السالبة الموضوع وذلك السالبة تنكس كلية صالحة ككبرى الشكل الاول والسالبة الجزئية تأول
بالموجبة السالبة المحمول فيرجع الى الشكل الاول من موجبة جزئية سالبة المحمول وسالبة كلية سالبة الموضوع
فيتبرر سالبة جزئية كذا بعض الانسان هو ليس صبا بل لا شيء صبا بل ليس صبا بل فرس فيتبرر بعض الانسان
ليس بفرس كذا استقدته من شرح المطالع في بيان الفرق بين الموجبة للعدد والى المحمول بين الموجبة
السالبة المحمول ومن حاشية مختصر الاصول في بيان شرائط انتاج الاشكال لادبته لكن لا ينبغي على المعارف
ان بالوجه لا يجرى مطروفا فيما لا الشكل الثاني فانه لا وجه لتاويل الكبرى الجزئية من الشكل الثالث مثلا بان
حتى يصالح كبري الاول منه عالم متنازع رد الضروب كلها من جميع الاشكال الى الاول لاول فانه وان يمكن
في كل ضرب من الاشكال لان تاويل الموجبة بالسالبة وبالعكس حتى يحصل تكرار الاوسط على بهئية الشكل
الاول يمكنه لا يمكن جعل المقدمة الجزئية كلية فلا يرد على الخلف من موجبتين كلنيتين فالحق في الجواب هو كونه

من الاشكال
فان الاشكال
فان الاشكال
فان الاشكال

مستقيماً لا يحتاج إلى الرجوع الثاني إلى الأول وإنما ينبغي التامع عند اختلاف
١٢٤

الأول لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم إلى الرجوع الثاني إلى الأول
ويأخذ النتيجة منه من غير رجوع إليه قال وإنما ينبغي الثاني الخ أقول لا يلزم
الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدمتين لايجاب والسلب وكيفية الكبر
وذلك لأنه لو لم يتحقق أحد الشرطين يتحقق الاختلاف الموجب للعقم

أولاً من أن المراد بارتداد الشكل إلى الأول هو كون النتيجة الأولى ملحوظة اجتماعاً في ضمنها من حيث الهيئات
من غير تخصيص بيان كما عرفت فانه جار في الشكل كلها مع الضروب كلها حيث يمكن للعقل ملاحظة كل
دليل في هيئة الأول ملاحظة اجتماعية بل في هيئة الضرب الأول منه الذي هو اجتهاد ضروبها كما أشار إليه
بقوله بل إلى الأول الأول واما قوله بل إلى الضروري من أول الأول فهو محمول على عموم المحال حيث ارتاد
بجواب انتهاء الكتاب المطالب بكل من يذهب للشكل إلى برهان مؤلف من مقدمات أولية ثم الكمال
من الجبراً وما يحسن مجرى الأولية في قاعدة اليقين بحيث يكون ذلك البرهان ملحوظاً بهيئة ما هو
اجتهاد الضروب كما هو المعهود في الناتج والنتيجة في الإيصال إلى المطلوب أعني للضرب الأول
الشكل الأول حتى يطلع مصباح الحق ويخجل المطلوب على منصة الصدق هذا ما عني في حل أعجالة العلل
واماردا الاستشكال إلى الاقتراض وبالعكس فهو إشارة إلى إمكان الرجوع أحد هاتين الآخريتين كما يدل عليه

كلام شارح المختصر وكلام السيد في حاشية ان شئت الاطلاع عليه فارجع إليه قوله لا يحتاج إلى
لان حاصل الشكل الثاني ان الاوسط ثابت لما حد الطرفين مسلوب من الطرف الآخر فيلزم المساواة بين
الطرفين فيكون الأكبر مسلوباً عن الأصغر كذا في شرح المطالع وحاشي الرسالة قوله
لا يحتاج الشكل الثاني الخ في فهم منه ان الشرطين كليهما مذكوران في المتن وفي فهم من شرح العلامة
وشرح الطيبي ان المذكور فيه هو اختلاف المقدارين في الكيف فقط لا الكمية الكبرى كما صرح به الكتاب في
افيد في وجه الاكتفاء على أحد الشرطين انه لما كان الثاني ملحوظاً عن الأول وترفعاً عن الأخيرين ميز
بعض شرطه وأعرض عن البعض عما يكمل الحقيقة وانت خبير بان اللائق في التعليم ذكر الشرطين
بظاهران المصريح فذكرهما وعدم وجود الثاني في بعض النسخ من قصود النسخين وإنما استدل المصنف
ببسيان شرط الثاني مع ان المناسب تأخير عن الأول لأنه لما أراد بيانه وكان يحصل
بسهولة منه أو لا ثم اشتغل ببيان انه المقصود الأعظم أعني شرط الأول

وهو صدق القياس تامة مع الإيجاب تارة مع السلب هويدل على ان
كل واحد الإيجاب في السلب ليس لازما لذات القياس لان ما بالذات لا يختلف أما
لزموا الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلان لو اتفقت المقدمتان فلا
ان يكونا موجبتين أو سالبتين فكل واحد قد يحقق الاختلاف اما اذا
كانا موجبتين فلان لا يصدق كل انسان حيوان وكل باطون حيوان
ضرورة وايضا كما انجز الكلام في مراتب الاشكال الى ان قال والذي له طبع مستقيم وعقل سليم
لا يخرج الى رد الثاني الى الاول ما سببان يبين بعده هو شرط انتاجه لان لا يتولد من الاثرين
اقرب قوله وهو صدق الحكم في الاختلاف هو صدق القياس تارة مع صدق الإيجابين
والاصغر والاكبر تارة مع صدق السلب بينهما وهذا هو ما وقع في شرح العلامة والكاظمي من محقق
الاختلاف في النتيجة لان الشرع بظاهره ان الشكل الثاني عند فقد الشرط يتجه على وجه الاختلاف
ونتيجة انه يتجه الى الإيجاب في بعض المواد والسلب في بعضها وليس كذلك لان الصادق يختلف ليس
بنسبة لعدم كونه لازما لذات القياس صورته قوله لان ما بالذات الحكم قولنا بالذات قد تغير
في مقابلة قولنا بالعرض كالتحرك لذات يقع صدقه للسببية بالنسبة الى ركنها فانه متحرك لبعضه وقد يخلو
ويؤثر به كون الذات مبهمة شي كما فيها نحن فيه فالعنى ان الامر الذي يكون لذات سببا لا يختلف بان
يوجد مرة وينعدم اخرى فمتى خالف مع وحدة صدق القياس علم ان القياس لا يستلزم شيئا منها
فوقه عقيم لا يتبع لان المعنى بان نتج هو استدلال القياس احد بها بخصوصه لا يقال لم يجوز ان يكون النتيجة احد
لا على التعيين فهو لازم غير مختلف لاننا نقول احد بها متحقق وصادق سواء كان هناك قياس او لا
فالعرض من القياس ان يحصل في الإيجاب والتعيين في السلب التعيين بانبوت احد باننا نتج الى القياس
لذا في حواشي المطالع قوله على تقدير انتفاء الحكم مع تحقق الشرط الثاني ولذا اوروا الكبرى في الاشنة
كثيرة قوله فلان لا يصدق انه كفى قدس سره في تقدير باجده الاحتمالين لان الله على تقدير انتفاء الشرط
الاول تحقق الاختلاف عند ايجاب بالمقدشين سواء كانا كليتين او اخصر جزئية والكبرى كلية وكذا عند سلب المقدشين
سواء كانا كليتين او اخصر جزئية والكبرى كلية واسيد كفى ذكر مثال الكليتين على التقديرين لان
الموجبتين الكليتين اخص من الموجبتين الجزئيتين وكذا من الموجبة الكلية والجزئية فمتى لم يتجه

والحق الايجاب اكل انسان ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان
كل الحق السلب اى لا شئ من الانسان بفرس واما اذا كانتا السلبتين فلا يصدق
لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس بحجر والحق السلب اى لا شئ من
الانسان بفرس ولو بد لنا الكبرى بقولنا لا شئ من الناطق بحجر كان الحق
الايجاب اى كل انسان ناطق واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني
اعنى كلية الكبرى فلانه لو لم يكن الكبرى كائىة بل جزئية فاما يكون موجبة
او سالبة فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فلا يصدق
لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب بعض الانسان حيوان
ولو بد لنا الكبرى وقلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب بعض الانسان ليس
بصاهل واما على تقدير السلب فلا يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم
ليس بحيوان والحق الايجاب بعض الانسان جسم ولو بد لنا الكبرى وقلنا بعض الجسم
الافضل لم ينتج الاعم بخلاف العكس كذا السالبتان الكليتان اخض من السالبتين خمسة نتائج وكذا
من السالبتين الكليتين والخبرية وعدم انتاج الاخض ملة لعدم انتاج الاعم الاولوا نتج الاعم كانت
النتيجة لازمة والاعم لازم للاخض لازم لازم فيكون لازما للاخض ايضا وقد تبين عدم
انتاجه وهذا هو الوجه في التفات قدس سره بذكر مثل هذه الصفات السالبة الكلية والموجبة
الكلية على تقدير انتفاء الشرط الثاني مع انها تحتمل ان تكون جزئية سالبة او موجبة
لان الكلية سالبة كانت او موجبة اخض من الجزئية كذلك وثلاثة الاحتمالات المقررة هي المذكورة
في الكتاب بهيئتها الا انه يقام سور الايجاب والسلب الجنتين مقام سور الايجاب والسلب
الكليتين فافهم قوله ولو بد لنا الكبرى الخ اطلاق الكبرى على المقدمة الثانية على
سبيل المجاز وانما خصت الكبرى بالتبديل لانها مع دالة القياس لانها ليست ملة على محمول المطر
الذاتى انعقد القياس لاجل ثبات الموضوع او سلبه عنه ولان صغره ربما تكون ملة لثبات المحمول فلا
يتصور سبيل للتبديل الكبرى وانما قدم اللوجتين اللتين يكون الحق معهما الايجاب على اللوجتين اللتين يكون
الصفاق معهما السلب الا لايجابا لسبب اللوجتين من السلب وقرارى مثل ذلك صوة كون اثنين من اثنين على تقدير

والشكل الاول هو الذي جعل معيارا للعلوم فتورده ههنا للبيان
١٢٩

ليس بجوان كان الحق هو السلب بعض الاشياء ليس بحجج قال والشكل الاول
الخر اقول لما كان الشكل الاول اقرب الاشكال وابتدئها من جهة
الانتاج حتى قيل ان انتاج ضرب الشكل الاول بنبته بنفسها لا يحتاج الى برهان
جعل معيارا للعلوم وميزانها فلذا اورد المصنف ههنا مع ضربه دون غيره
من الاشكال ليحل دستور اى قانونا ينتج منه المطلوب فان قيل هذا الشكل

المتقدم الشرط الخ مع تحقق الشرط الاول والا ورواها في القدرتين بالاجاب والى
قوله حتى قيل الخ يعني ان كونه بدعي الانتاج ليس مختصا بالضرب الاول منه بل ضروريه لثبته
الاخرى يطعن فيه لا نتج ولا يحتاج الى اقامته برهان من الخلف والافست اخص والعكس
فان تصدير الموجبة الكلية والسالبة الكلية على هيئة الضرب الثاني منه يستلزم العلم باندرج
كل الاصف تحت الاوسط وسلب الاكبر عن كل الاوسط وذلك يستلزم بالضرورة العلم
سلب الاكبر عن كل الاصف لقس عليه الضربين الاحسين والحاصل ان الحكم يجب با
وسيلة على كل ما يثبت له الاوسط حكم كذلك على الاصف الذي هو من انفسه الاوسط كونه
شرح المطالع قوله وميزانها الخ تفهيم للمعيار وهو ما عود من غير الدناير ومختصا
واحد بعد وجه قوله اى قانونا اشارة الى ان الدستور بالضم وان كان في اللغة
يعني الوزير الكبير الذي يرجع في احوال الناس الى ما يريه لان المراد ههنا القانون الذي
يكفي في استنتاج المطالب ويرجع اليه في بيان حقيقتها فهو من باب الاستعارة وتوابعه
فان قيل الخ هذا معارضة لكون الشكل الاول بين المنتاج والمعارضة بل كل من النوع لثبته
وان كان حقا ان تورده على المدعى المدلل كونه ربما يقيم دعوى في البداية مقام الدليل
وكونه بين الانتاج عند فهم من البداية التي يحكي فيها ادني التنبية مع ان الدليل المذكور
في الكتب فيكفي لصحة المعارضة وما قيل المناسب ايراده بعد قول المصنف وشبهه بانتاجه
ارجاب الصنف وكيفية الكيفية لان للنسار هو ذلك القول ومورد كونه بدعي للانتاج
ليس يشي اما دلائل الا لازم في تعميم السؤال هو تقدم المورد ولا يقتضيه المنشأ فبا
يورد السائل تشا ويدعي منشأه من عند نفسه واما ثانيا فلان قوله وشبهه بانتاجه

دومى الاستاجر فلا يكون ظاهرا فضلا عن ان يكون بدعي الاستاجر لان
النتيجة موقوفة على كلية الكبرى وكلية الكبرى موقوفة على النتيجة لان معنى
كلية الكبرى ان الاكبر ثابت لجميع افراد الاوسط او معنى عدم الاكبر ان افراد
الاوسط فلا بد ان يعلم ان الاكبر ثابت لما وسطه عنه فهو عين النتيجة فيحصل الدور
فلما يمكن ان يعلم ان الشيء ثابت للشيء او معلق عنه بعنوان وان لا يعلم اذا علم عنه
بمعنوا اخرى وههنا كذلك لان ايجاب الاكبر او سلبه عن الاكبر معلوم اذا علم عنه

الحکم لم یوجہ فی نسخۃ السید مدح کما ستعرف عن قریب قولہ دوری الاستاجیر الخ ہذا اضافۃ
لفظیۃ یعنی ان لا سائد لالان بہ علی المظہر بتلزم ہذا والمحال فہو عینہ نتیجۃ اصلا کذا فی شرح
المطالع فظہ قولہ فلا یکون ظاہر الامتاج فضلا عن الخ ترقی بعد ترقی قولہ لان نتیجۃ الخ وایضا
المقولہ دوری الامتاج وصغرہ ظاہرۃ لا یمتاج الیہ البیان ضرورۃ توقف المشروط علی شرط
واما الکبیر لہ اعنی قولنا وکلیۃ الکبیر موقوفہ علی نتیجۃ ظان معنی کلیۃ الکبیر فی الشکل الاول
ان الکبیر ثابت بحجیم افراد الاوسط ان کانت موجبات الکبیر منفیۃ عن جمیع افراد الاوسط ان کانت
سالبۃ والمحال ان الاصغر من جملة افراد الاوسط بحکم شرط لایجاب لصغرہ فی ہذا الشکل فلا بد ثبات
الحکم النکلی للماخوذ فی الکبیر من ان یعلم اولان الکبیر ثابت لہ لہ الاصف علی التقدير الاول والا
سلوب عنہ علی التقدير الثانی ضرورۃ توقف ثبوت الحکم علی جمیع افراد الہی علی ثبوتہ فی کل فرد
دہولے ثبوت الکبیر للاصغر و سلوبہ عنہ عین نتیجۃ فلو استفیذ العلم بالنتیجۃ من العلم بالکبیر
لکلیۃ یحصل الذکر کذا فی شرح المطالع قولہ قلنا الخ ہذا منع لما اذعانہ للعارض یعنی بالاسم
ان العلم بالکبیر لکلیۃ متوقف علی العلم بثبوت الکبیر للاصغر و سلوبہ عنہ حتی یلزم الدور وسندہ
جواز اختلاف الحکم بحسب اختلاف اوصاف الموضوع فیکون معلوما بحسب صف و مجهولا بحسب وصف
آخر فیسقوا العلم بالحکم باعتبار واحد الوصفین من العلم بہ باعتبار وصف آخر کذا فی شرح المطالع
قولہ معلوم لہ الشکل الاول اذا عینہ عن الاصف بعنوان الاوسط ضرورۃ
کونہ فردا منہ و لیس لایجاب الکبیر للاصغر و سلوبہ عنہ معلوم لہ اذا عینہ عن الاصف بعنوان
الاصغر والاما احتیاج الی الاستدلال وترتیب المقدمات والحاصل ان توقف علیہ کلیۃ الکبیر لہ اعنی

وتخرج ابتاجاً يجب بالضعف وكلية الكبرى في ضرورة النتيجة السادسة البصر
 الاول كل جسم مؤلف كل مؤلف محدث بكل جسم محدث والثاني كل جسم

١٥١

بعضون الاوسط وليس معلوم اذا عبر عنه بعنوان الاضعف مثلاً بشئ محدث
 لذات العالم معلوم اذا عبر عنه بالمتغير وغير معلوم اذا عبر عنه بالمعالم فلا بد
 قال وضرورة النتيجة الخ اقول لا نتاج الشكل الاول شرطان ليجاب
 الضعف وكلية الكبرى لانه لولاهم تحقيق احد الشرطين يلزم الاختلاف اما
 لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء ليجاب للضعف فلا انه يصديق لاشي من
 الانسان بغير سوك لفرس حيوان والحق لا يجاب اي كل انسان حيوان واذا ثبت
 الكبرى وقلنا كل فرس صهيال والحق السلب اي لاشي من الانسان بصهيال واما
 على تقدير انتفاء كلية الكبرى فلا نتيجه يصديق لاشي من الانسان بغير سوك
 فرس لحق السلب اي لاشي من الانسان بغير سوك ولو قلنا بعض الحيوان ضاحك

ثبوت الاكبر للاضعف المعبر عنه بعنوان الاوسط او سلبه عنه بذلك العنوان ليس عين النتيجة وما هو النتيجة
 لاشي ثبوت الاكبر للاضعف المعبر عنه بعنوان نفسه وسلبه عنه بهذا العنوان ليس مما يتوقف عليه
 النتيجة الكبرى فلا دور في العلم بحدوث السموات الله تعالى بعنوان كونه عالماً متعلّكاً بغيره ومن
 العلم بحدوثه بعنوان كونه متغيراً قوله قال وضرورة النتيجة اربعة اقول لا نتاج الشكل الاول الزم فيهم
 من حيث قد سمره مناظرة هذه الحاشية قول المصالح وضرورة الخ ودون قوله وشبهه لا نتاجه
 ايجاباً للضعف وكلية الكبرى مع ان الظاهر ان بيان شئ في الشكل الاول لم يوجد في نسخة السيد
 قدس سره في هذه الفهم من قوله سابقاً فلهذا اورد المصالح ههنا مع شرط بحيث لم يقل مع شرط
 وضرورة بل كذا الفهم من تفريجه لاحتباس عند نفسه على بيان شرطه حيث قال واذا انتفى هذا الشرط فان
 للمصالح كتنفي بذكر ضرورة لانه يدل على الشرطين ضمنهما ان ذكر شرط الشكل الثاني يدل على
 ضرورة اجمالاً ولم يبيّن ان بيان الضروب هو المقصود بالافادة للمبتدئين في كل شكل والبيان
 الشرطي تهديد به لا يعلم من شرح العلامة والكاظمي ان قوله وشبهه لا نتاجه الخ ذكره في المتن
 وهو الاظهر ليكون الاول الذي هو العمدة مذكوراً بشئ لظهور ضرورة والثاني الذي هو قرينة
 مذكورة بشئ لظهور ضرورة وبخلاف الاخير من قوله فلا نتيجه يصديق لاشي من الانسان الخ
 قد عرفت سابقاً وجب الاكتفاء بالضعف في الكلية على كل تقدير من انتفاء الشرط الاول وانتفاء الشرط

مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم والثالث بعض الجسم
مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث والرابع بعض الجسم مؤلف

الحق الايجاب في كل انسان صاحبا والاختلاف اشارة انها ليست لازمة
لذات القياس على ما عرفت واذا اقرر هذا فاعلم ان الضرب الممكنة الانقسام
في كل شكل ستة عشر لان القضية منحصر في الكلية والجزئية لان المصلحة في
الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولهذا ينبغي في كل الشكل الاول ان يكون لنا هذا زيد
وزيد انسان يلزم هذا انسان فالقضية المعبرة ليست الا المحصورة الكليتان والجزئيتان
موجبة واسالبة وهذه الاربعة تعتبر في الصغرى والكبرى صغرى موجبة كلية وصغرى
سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية وصغرى سالبة جزئية وكذا في جانب الكبرى
فباعتبار اقتران كل واحد من الصغريات الاربعة بالكبريات الاربعة يحصل اربعة
اقسام وباعتبار اقتران المجموعتين يحصل ستة عشر ضربا ضروريا

الثاني مع ان الاحتمال العقلي على كل تقدير اثنتان الصغرى السالبة الكلية والجزئية على الاول
والكبرى الجزئية الموجبة والسالبة على الثاني بل الاحتمالات الحاصلة من ضرب الصغريتين اثنتان
امى الكلية والجزئية في الكبرى بين الكليتين اى الموجبة والسالبة اربعة على الاول وكذا
من ضرب الصغريتين الموجبتين اى الكلية والجزئية في الكبرى بين الجزئيتين اى الموجبة والسالبة

١٥٢

اربعة على الثاني قوله على ما عرفت من ان ما بالذات لا يختلف قوله لان القضية الجزئية
امى القضية المعبرة في العلوم مختصرة في المحصورات الاربع بسبب قوله فالقضية المعبرة ليست
الا المحصورة فخرت الطبيعية لانها غير معتبرة في العلوم لان المقصود منها معرفة احوال الموجودات
المتصلة والطبائع الكلية التي هي موضوعات الطبيعيات لا وجود لها اصالة بخلاف الشخصية
فانها وان لم يعتبر في العلوم بنفسها الغد البحث فيها عن الاشخاص خصوصها لكنها معتبرة فيها
في ضمن المحصورات لان المحكوم عليه حقيقة فيها هو الاشخاص فتقول كل انسان حيوان في قوة زيد
حيوان وعمر حيوان في كبر حيوان الى غير ذلك ايضا الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلية في كبر
الشكل الاول فنتج مثلها بخلاف الطبيعية فان قولنا زيد انسان للانسان نوع صادق مع كذب زيد نوع
الذاني حوشت الرسالة قوله فالقضية المعبرة الخ اعادة للبدعوس بعد الدليل بطريق النتيجة
فالظاهر هو انما وقع في شرح الرسالة شرح المطلق والواو التي توجد في بعض النسخ فلهذا

ولا شئ من المثلث بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
١٥٣

واشتهر ايجاب الصغر اسقط السالبة الكلية الصغر مع اقسامها الاربعة
الحاصلة من اقتنائها بالكميات الاربعة الى الموجبتين والسالبتين والسالبة الجزئية
الصغر مع اقسامها الاربعة الحاصلة من اقتنائها مع الكميات الاربعة الموجبتين
السالبتين واشترط كلية الكبرى اسقطا رتبة اخرى الصغرين الموجبتين الى الكلية والجزئية
مع الكميتين الجزئيتين الى السالبة والموجبة فاما الاربعة الاخرى اعني الصغرين السالبتين
مع الكميتين الكليتين فاسقطا من اشتراط ايجاب الصغر خاصة واما الاربعة الاخرى
اعني الصغرين الموجبتين مع الكميتين الجزئيتين فاسقطا من اشتراط كلية الكبرى
خاصة واما اسقاط الصغرين السالبتين مع الكميتين الجزئيتين فيصير اضافة
الى كل واحد من الشرطين لكن اضيف الى الاول لسبقه فبقيت الضروب المنتجة اربعة
الصغرين الموجبتين الى الكلية والجزئية مع الكميتين الكليتين الى الموجبة والسالبة
الاول من موجبتين كليتين فينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف من مؤلف
محدث فكل جسم محدث والثاني من كليتين الكبرى سالبة كلية فينتج سالبة كلية كقولنا
كل جسم مؤلف فلا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم والثالث من موجبتين
وقوله الكليتان والجزئيتان مرفوع على التجربة لمبتدأ محذوف يعني هبة الكليتان الخ والافان ظاهر
هو النصيب البدئية من خبر ليست وقوله موجبة وسالبة خبر مبتدأ محذوف اي احدى الكليتين و
الجزئيتين موجبة والاخرى سالبة قوله واشترط ايجاب الصغري الخ باطريق المحذوف الاسقاط
بعد تحصيل الاحتمالات الستة عشر ولم ينفذ في ذلك طريق آخر من طرق التحصيل بان يقال الصغري الموجبة
الكليّة او جزئية والكبرى الكلية او موجبة او سالبة فيضرب الاثنين في الاثنين يحصل اربعة اضرب كما
شرح المصنف قوله فاصلا الاربعة الخ فذلك لما قبله ودفع لما يردّه من ان تخصيص اسقاط
الضروب ثمانية بايجاب الصغري كما اتفق عليه شرّاح هذا الفن ليس كما ينبغي لان اربعة منها اعني الصغرين
السالبتين مع الكميتين الجزئيتين مشتركة الاسقاط بين الشرطين لاستقرار كل منهما فيها فالانصب هو ساد
اسقاطها الى كل منها بان الامر كذلك لكنه سنده الى ايجاب الصغري كونه شرطاً سابقاً في
الموضع بل في الطبع ايضا كما لا يخفى مع ان ساداً الى كلية الكبرى يلزم اخرج الخ مخرج قوله فبقيت الضروب

والقياس لا يقتضي في أصا من حملية يتكامل ما من متصلة مستبين

١٥٨

والصغرى جزئية يبلغ موجبه جزئية نحو بعض الجسم مؤلف كل مؤلف من اجزاء
الجسم محدث والرابع من موجبه جزئية صغرى ومسالبة كلية كبرى ينتج بمسالبة
جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
قال والقياس لا يقتضي في الآخر اقوى لما بين اقسام القياس لا يقتضي في الكائن في
الحملية اراد ان يبين اقسام القياس لا يقتضي في الكائن في الشرطية والمطلوب منه ما لا
يكون تركيبه من مجرد الحملات الحفظة سواء كان تركيبه من الشرطيات او
من الحملات والشرطيات واقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من المتصلتين او
من المنفصلتين او من حملية ومتصلة او من حملية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة

المنفصلة التي ومضابطة انما هما ان يكونتا ناتجة تابعة للصغرى وكيفية الكبرى وجو الترتيب على هذا
الوجه هو النظم الذي واثما تقدم الاشراف على الاخر والاعتبار بتأثيرها تقدم وينتج الاشراف على المنتج
الاخر ويبيانه ان لا يجاب اشرف من السلب لانه وجود الكلية اشرف من الجزئية لان الكل اصل
ضبطا من الجزئيات وانفع في العلوم فاشرف المحصورات هي الموجبة الكلية لاشتمالها على
الشرفين وخمسها السالبة الجزئية لاشتمالها على الحسنيين والسالبة الكلية والموجبة الجزئية منها لان
فيها شرفا من وجه خمسة من وجه اخر الا ان السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرفا للايجاب
من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة كونه شافلا ومضبوطا ونافعا كذا في شرح الرسالة
قوله اقسام القياس لا يقتضي في الآخر اى لا اشكال الاربعة المتعقدة في الحملية سواء اقسامها اربعة
اقسام الشرطية والاولى مذف الاقسام قوله اراد ان يبين ان الحملات كما هي نظريات
فطريات كذا في الشرطيات قد تكون فطريات كقولنا كلما كانت الشمس طلعت فانها اوجدت وقد تكون
نظرية نحو كلما وجد الممكن وجد الواجب فاست الحاجة الى معرفة الاقيسة الاقترانية الشرطية ليقول بجمال
معرفة الشرطيات النظرية كذا في شرح المطالع فما قيل معرفة الاقترانيات الحملات يبنى عن ذكر الشرطيات
ليس بشئ قوله والمراد منه ما لا يكون الخ لا يكون تركيبه من مجرد الشرطيات كما يقتضيه
المقابلة مع الحمل وتسمية القسم الاول بالشرطية ظاهر لان كل حكمه شرطية والاسمية القسم الثاني بالشرطية
فباستعمال الجزر الاعظم اعني الشرطية لانها اعظم من الحملية واكثر اجزاء منه كذا في شرح المطالع

نكتفي لما ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار

١٥٥

القسم الاول ما يكون تركيب من المتصلتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان
الجسم المشترك ان كان تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى فهو الشكل الاول
فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض
مضية ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضية ان كان تاليا فيها فهو الشكل الثاني
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس النتيجة اذا كان الليل حاصل فالنهار
موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وان كان مقدما فيها فهو
الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة
فالارض مضية ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضية وان كان
مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضية فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار
موجودا فالارض مضية فالنتيجة فهذا القسم متصل لكن في الشكل الاول
مقدم النتيجة مقدم المتصلة التي وقعت صفري القياس وتاليا

قوله القسم الاول الخ ووجه الترتيب ان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة وعلى المنفصلة
بماز يجعل المركب من المتصلتين قسما اوليا والمركب من المنفصلتين قسما ثانيا لا اتفاق الجزئين فيه في الشرطية
والمركب من الجزئية والمتصلة قسما ثالثا والمركب من الجزئية والمنفصلة قسما رابعا لرعاية الحقيقة
والجواز والمركب من متصل ومنفصلة قسما خامسا لرعاية بساطة الحكيمة من الثالث والرابع لباينة
في الشرطية من الجزئية كذا افيد وعلم ان القسم الاول يحتل وجود لان المشترك بين تقديراته
اما ان يكون جزءا تاما من كل واحدة منهما اما مقدما بجماله او تاليا بجماله واما ان يكون جزءا
غريبا منهما بان يكون جزءا من المقدم او التالى واما ان يكون جزءا تاما من جميعهما غير تام
من الاثنين والتقريب الى الطبع من هذه الوجود هو الوجه الاول ولذا اقتصر السيد قدس سره عليه
ان شدت ان تحيط بتفصيل اقسام الوجوهين الاخيرين مع شبه الطها وتايجها فارجع الى شرح المطالع
فانه يتكفل لبيان جميع اقسام القسم واصنافه بل لبيان وجوه اقسام الشرطيات كلها مع الشرطية و
الشرطية على وجه التفصيل قوله وينعقد فيه الاشكال الخ مع شرط استاجابها المذكورة في الحكيمة

واما من غفص ملتزم كقولنا كل خذ اما زوج او فرد وكل زوج

١٥٤

على الشكل الاول من اللزوميتين ليغيبانه يصدق قولنا كلما كان الانسان فردا
كان عدد او كلما كان الانسان عدد كان زوجا مع كذب النتيجة وهو قولنا كلما كان
الانسان فردا كان زوجا نحتاج اعتباره بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق فيجب نفس
الاخر فلا نسلم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنين العددية بسبب بيان
كل فرد عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لا مثنى من العنق
الاثنين بفرد وينعكس الى لا مثنى من الاثنين الفرد بعدد فليس كل فرد عددا
لان سلب المثنى عن جميع افراد الاخر يستلزم سلبه عن بعض افراد الاخر لان
وثا فيها احد الامر من المكون الاتفاقية خاصة والكون الاوسط في الاتفاقية ثانيا الاصل في الصدق والاكبر
وولاء الشرط وتفاصيلها مع ما عليها شكله كونه في شرح المطالع في هذه اوراق تركتها مضافة
المطالع قوله على الشكل الاول الخ كما اورد على الاول المؤلف من المجلتين كونه دور
الاستنتاج كما عرفت وبالله الباطل لانتاج اللزوميتين ذكره الشيخ في الشفا واما خصه بالشكل
الاول ليعلم عدم استنتاج سائر الاشكال من اللزوميتين بطريق الاولوية قوله كلما كان الانسان فردا
كان عدد والان ما يصدق الشرطية اللزومية على تحقق العلاقة بين المقدم والمكمل على صدقهما في
الواقع ومنه متحققة ههنا وكلما كان الاثنين عدد وكان زوجا لان عدوية الاثنين متوقفة على وجوده
وكما كان موجودا كان وباللزومية لان تحقق الايجابية تقتضي الزوجية كذلك في شرح المطالع
قوله مع كذب النتيجة لاستحالة اجتماع اليقينين فضلا عن استلزام احد ههنا آخر قوله از اعتبار
في اللزومية الخ لصدق اللزومية في الواقع لا على احوالها هذه في الشرطيات ولنا قد مر على
المثنى انه في قال الشيخ في التفاد ان وضع صادق حتى تبعه كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقا كان
الفرد ناطقا تصدق الشرطية اصلا اللزومية والاتفاقية وان وضع صادق ليعتبه صادق فقد
يصدق لزوميته وقد تصدق اتفاقية واما اذا وضع محال على ان تبعه صادق في نفسه نحو ان كانت
الخمس زوجا كان عددا فهو يصدق بطريق الاتفاق دون اللزوم لانه ليس بحق في نفس الامر نسلم
حق من جهة الاستلزام لان من يرى الخمسة زوجا يلزمه ان يقول بانه عدو كما في شرح المطالع من نفس
الشرطية قوله لكنه لانه قولنا كل فرد وليس بصادق وواقع في نفس الامر على ذلك الوضع الخ

قوله في
الاشكال الاول
من اللزوميتين
ليغيبانه يصدق
قوله كلما كان
الانسان فردا
كان عدد او كلما
كان الانسان عدد
كان زوجا مع كذب
النتيجة وهو قولنا
كلما كان الانسان
فردا كان زوجا
نحتاج اعتباره
بانه ان اعتبر في
اللزومية الصدق
فيجب نفس
الاخر فلا نسلم
صدق الصغرى لان
استلزام فردية
الاثنين العددية
بسبب بيان كل فرد
عدد لكنه ليس
بصادق على ذلك
الوضع لانه يصدق
لا مثنى من العنق
الاثنين بفرد
وينعكس الى لا مثنى
من الاثنين الفرد
بعدد فليس كل فرد
عددا لان سلب
المثنى عن جميع
افراد الاخر يستلزم
سلبه عن بعض
افراد الاخر لان
وثا فيها احد
الامر من المكون
الاتفاقية خاصة
والكون الاوسط في
الاتفاقية ثانيا
الاصل في الصدق
والاكبر وولاء
الشرط وتفاصيلها
مع ما عليها شكله
كونه في شرح
المطالع في هذه
اوراق تركتها
مضافة

فهو ما تزوج الزوج أو زوج الفرد ينتج كل عدد فيها ما فردي
 ١٥٨

جميع افراد الاخص يكون من بعض افراد الاعم وان اعتبر فيها العدد فمحصى
 الالتزام على قول من يقول بان كل فرد عدد فلا نسلم كذب النتيجة فان من يرى ان
 الاثنين فرد فلا بد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء القسم الثاني مسا
 يتركب من المنفصلين كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج لما زوج
 الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اذا كان
 اعني على تقدير كون الاثنين فرعا عن من اعتبره الصدق بحسب نفس الامر فلا التزام وذلك لان
 يصدق لاشئ من العدد بالاثنتين الفرد بالتوصيف اى الاثنين لانه هو الفرد وينكس الى لاشئ
 من الاثنين الفرد وبذلك من صدق به العكس صدق بالسلب الجزئية اعني قولنا ليس كل فرد
 عدد الا ان سلب الشئ كانه وعن جميع افراد الاخص كالاثنتين الفريد يستلزم سلبه الى سلبه
 الشئ عن بعض افراد الاعم كالفرد مطلقا كما ان سلب الفرس عن جميع افراد الانسان يستلزم سلبه عن
 بعض افراد الحيوان لان جميع افراد الاخص بعض افراد الاعم وهو ظاهر فصح سلب العدد عن بعض افراد
 الفرد مطلقا وهو الاثنين الفرد وفردية الاثنين لا يستلزم عددية وهو المطلوب قوله وان اعتبر
 الصدق الخ الى صدق الفردية بحسب الاعتبار والقرض على قول من يقول ان كل
 فرد عدو الى على مذاهب من يدعى هذه الكلية الكاذبة فلا نسلم كذب النتيجة المذكورة بالاتسارية
 على هذه التقدير فان من يرى اى يعتقد ويعترف بان الاثنين فرد فلا بد من ان يرى انه زوج لان
 التزام ما يطابق الواقع اولى بالوقوع من التزام ما لا يطابقه وكذا لا بد ان يعترف بالاستلزام بين
 فردية الاثنين وزوجية لقيامه ليس عليه وهو القياس المذكور بهذا استفدته من شرح المطالع قوله
 ما يتركب من الخ وهو ايضا على خمسة اقسام لان الشك في بين مقدمتين الى جزئ تام منها
 اولى جزئ غير تام منها اولى تام من اديها وغير تام من الاخر الا ان المطلوب من هذه الامور
 هو الشان وشرط اتاجه لعدد اربعة ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق منع المحل بالمضنة
 الاعم عليها بان تكونا من المحل او حقيقتين واحدهما مانعة المحل والاخر حقيقة واشتال
 التثنية على تاليف منتج كذا في شرح الرسالة والمطالع قوله وكل زوج اما زوج
 الزوج الخ العدد المنقسم متساويتين ان قبل التضيقة مرة واحدة فهو زوج الفرد كالمشقة

صلحا كان هذا الإنسان فهو حيوان كل حيوان فهو جسم ينتج

١٤٠

وبين جزئي المنفصلة الثانية هذا اذا كان احد جزئي المنفصلة الاولى انسانا
لكل واحد من جزئي المنفصلة الثانية في جزء غير تام واما اذا كان احد جزئي
المنفصلة الاولى مشاركا لواحد من جزئي المنفصلة الثانية فالنتيجة منفصلة مانعة
المخلو مركب من ثلاثة اجزاء الجزئين الغير المشار إليهما والنتيجة التاليف لان الواقع من
المنفصلة الاولى ان كان الجزء الغير المشار اليه يقع الجزء الاول من النتيجة وان كان
الجزء المشار اليه فالواقع من المنفصلة الثانية ايضا ان كان هو الجزء المشار اليه
يتحقق نتيجة التاليف بين الجزئين المشاركين فيقع الجزء الثاني من النتيجة وان كان
الواقع من المنفصلة الثانية الجزء الغير المشار اليه فيقع الجزء الثالث من النتيجة
النتيجة ومن الجوز والآخر فينتج شرط في القياس بقدمية ومطابقة الشئ المطلوب كما والكيف في
التاليف المنتجة لاحد اجزاء النتيجة حيثما امكن والافيد في اسقاط الاوسط في حصول المطلوب كما استعرفه
قوله هذا اذا كان الجزء قد عرفت ان اقسامها اقسام ثلثة ولم يطويع منها ما اذا كانت
النتيجة في جزء غير تام منها ولذا اقتصرت السيد على بيانه لكنه على اقسام لانه ان يشارك جزء
واحد من اجزئها جزءا واحدا من الاجزاء واما ان يشارك جزءا واحدا من اجزئها كل واحد من اجزئها
الاخرى واما ان يشارك جزء من اجزئها جزء من الاجزاء والجزء الآخر منها الجزء الآخر من الاجزاء
واما ان يشارك كل جزء من اجزئها كل واحد من اجزئها الاخرى والجزء الآخر منها اجزاء من الاجزاء
فقط فحده خمسة اقسام لا مزيد عليها وقد فصل كل واحد منها مع الشرائط والتسارع في شرح المطالع
واقصر السيد عن بعضها على اقسامين الاولين فقال بذلك كون النتيجة منفصلة موجبة مانعة المخلو بالآخر
الاعم مركبة من ثلثة اجزاء كقوله انما هو اذا كانت اجزاء من المنفصلة الاولى مشاركا لكل واحد
قوله مشاركا لواحد الجزء لا يكون مشاركا للجزء الآخر من الثانية قوله الجزئين الغير
المشاركيين الجزء واحد من المنفصلة الاولى والاخر من المنفصلة الثانية قوله لان الواقع من
يعني ان المقدمتين لما كانتا مانعتا المخلو وجب ان يكون احد جزئي كل واحدة منهما واقعا
في نفس الامر فالواقع من منفصلة الاولى الجزء قولها نتيجة التاليف بين
الجزئين الجزء النتيجة الحاصلة من تاليفها كما تقول المثال المذكور الشكل الاول

كذلك ان هذا انسانا فهو جسم وامام منفصلة متصلة كقولنا

١٤١

فيصدق نتيجة القياس لصدق مائة الخلو عن صادق وكاذب كقولنا دامنا
اما كل انسان ناطق او كل فرس صاهل واما اما كل صاهل حيوان
او كل حمار ناهق بينما اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان او كل حمار ناهق
ويعقد فيه الاشكال الاربعة ايضا لان الجزء المشترك ان كان محمولا في الصفة
وموضوعا في الكبري فهو الشكل الاول كما هو على هذا القياس مثال الشكل
الثاني كقولنا دامنا اما كل ثلاثة فرح او كل اثنين زوج واما لا شئ من الخشن

كل فرس صاهل وكل صاهل حيوان فكل فرس حيوان وهذا هو الجزء الثاني من النتيجة التي هي مائة الخلو
والاجيب منع المجموع من اجزاء النتيجة في هذا القسم كما وجب منع الخلو لان نتيجة التاليف غير المشتركة
كما اجتمع مع المشتركين يتجمع من غير المشتركين ايضا فلا يكون من اجزاء النتيجة منع الجمع كما لم يكن من
جانب كل من المنفصلتين كما في شرح المطالع قوله فيصدق التجميع ان يكون بياننا لا قل
مرتب صدقهما والاف في صدق على الصادقين ايضا ويحتمل ان يكون اشارة الى دفع ما عسى ان يقال
ان النتيجة في هذا القسم قد تكذب مع صدق القياس بحسب المادة والصوره معا كما في مثال
الشكل الرابع الذي سيجي ذكره حيث يفترج البعض دوج الزوج عدد وانما زوج الفرد عدد وانما كل
عدد فرد والجزء الثالث منه كاذب وليس كل عدد فردا فيكذب المجموع بكذب جزئه بان صدق مائة الخلو لا يوجب
على صدق الجزئين معا بل قد يصدق عن جزر صادق وكاذب ايضا لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزئيهما معا
فجاز اجتماعهما معاني الوجود فيكون تركيهما صوابا وقين نحو زيد الاشجر والاهجر وجاز ان يكون عدد جزئيهما وقيا
دون الآخر فيكون تركيهما صوابا وقد كاذب نحو زيد الانسان ولا يجوز ان في شرح الرسالة من بحث المنفصل
وبهذا الظاهر ان قيل ان الحال في مائة الخلو هو ارتفاع المجموع من حيث هو مجموع للارتفاع كل جزء على سبيل
الافراد فمثال الشكل الاول اعني دامنا اما كل انسان ناطق او كل فرس صاهل واما اما كل صاهل حيوان واما كل
ناهق غير صحيح مع نتيجة اذ كل واحد من هذه المنفصلات والنتيجة يمنع ارتفاعها عن الوقوع اذ الخمول ضرورة
تلك الموضوعات والاحال في مثال الشكل الثاني والثالث ليس بشئ لان المسئلة المذكورة في الاشكال المذكورة
اجزاء كلها صادقة فلا يجوز ارتفاع كل منها كما ارتفاع المجموع وهو ظاهر ولا حاجة الى ما اجيب بان المنفصلات
اتفاقية وهي معتبرة في نتائج هذا القسم وان لم تكن معتبرة في نتائج القسم السابق اعني المركب المتصلين قد علمت

كل عدد فهو اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بقسمتين بينهما

١٤٢

بزوج او كل اربعة منقسم بمقسامين ينتج اما ان كل ثلثة فرد او لا تنتج من ثلثتين
بمقسامين او كل اربعة منقسم بمقسامين مثل الشكل الثالث اما كل انسان
ناطق او كل فرس حيوان او كل فرس صاهل او كل حمار ناهق ينتج اما كل انسان
ناطق او بعض الحيوان صاهل او كل حمار ناهق مثال الشكل الرابع كقولنا كل زوج
اي فيما تتركب من مفصلتين سوار وقعت المشاركة بجزء الاول مع كل جزء من المفصلة الثانية ومع
جزء واحد فقط قيل كيف يصح انعقاد الشكل الثاني في هذا القسم الذي اشترط في انما يجاب بالمقدّمين كما
نص عليه في شرح الرسالة وشرح المطالع لان نتائج الثاني مشروط باختلاف مقدّميه بالاجاب السلب وال
كون احدي الحملتين التي هي جزء من احدي المفصلتين موجبة والحليلة الاخرى من المفصلة الاخرى سالبة
الاين في اجاب المفصلتين معا كيف وان امتيازنا لا شك في هذا القسم ناهو بالجزءين المشاركون الذين
هما حملتان لان نفس المفصلتين نص عليه في شرح الرسالة والمطالع فامفصلتان في قولنا وانما اما
كل ثلثة فرد او كل اثنين زوج واما الاشئ من الخمسة بزواج او كل اربعة منقسم بمقسامين كل منهما موجبة واما
انعقاد الشكل الثاني على اختلاف قولنا كل اثنين زوج ولاشئ من الخمسة بزواج بالاجاب السلب فينتج
بعد عكس الكبر في الاشئ من الاثنين خمسة الذي هو نتيجة التاليف بين الجزئين المشاركين قوله محمول في الصغرى
اي محمول في الحيلة الثانية من الصغرى وموضوعا في الحيلة الاولى من الكبر وقس عليه الحال في اثبات
والثالث قوله ينتج اما كل انسان ناطق ناهو بالجزء الغير المشترك من المفصلة الاولى
او بعض الحيوان صاهل هذا نتيجة التاليف بين قولنا كل فرس حيوان وكل فرس صاهل حيث ينتج بعكس
الصغرى موجبة جزئية او كل حمار ناهق ناهو بالجزء الغير المشترك من المفصلة الثانية قوله كل زوج
اما زوج الزوج الخ في المثال من القسم المذكور اول اعني ما شارك فيه جزء واحد من احد
المفصلتين كواحد من جزوي الاخس فان الزوج من المفصلة الثانية يشارك زوج الزوج
وزوج الفرد من الاولى في جزء غير تام وحتى العبارة ان يقول وانما اكل زوج زوج الزوج او زوج
الفرد واما كل عدد زوج او فرد الا انه قد سمره تسامح فحذف سور الكلية من احده المفصلتين
وغير كما منها الى الحيلة المرددة المحمول فيها حينئذ مفصلتان شبيهتان بالحملتين كذا في شرح المطالع
فصع انما بهما المفصلة المركبة من ثلثة اجزاء والافا الحملتان انما منتجتان حليلة لا مفصلة

فيما تتركب من مفصلتين
سوار وقعت المشاركة
بجزء الاول مع كل
جزء من المفصلة الثانية
مع كل جزء واحد فقط
قيل كيف يصح انعقاد
الشكل الثاني في هذا
القسم الذي اشترط في
انما يجاب بالمقدّمين
كما نص عليه في شرح
الرسالة وشرح المطالع
لان نتائج الثاني
مشروط باختلاف
مقدّميه بالاجاب السلب
والكون احدي الحملتين
التي هي جزء من احدي
المفصلتين موجبة
والحيلة الاخرى من
المفصلة الاخرى سالبة
الاين في اجاب
المفصلتين معا كيف
وان امتيازنا لا شك
في هذا القسم ناهو
بالجزءين المشاركون
الذين هما حملتان
لان نفس المفصلتين
نص عليه في شرح
الرسالة والمطالع
فامفصلتان في قولنا
وانما اما كل ثلثة
فرد او كل اثنين
زوج واما الاشئ من
الخمسة بزواج او كل
اربعة منقسم بمقسامين
كل منهما موجبة واما
انعقاد الشكل الثاني
على اختلاف قولنا
كل اثنين زوج ولاشئ
من الخمسة بزواج
بالاجاب السلب فينتج
بعد عكس الكبر في
الاشئ من الاثنين
خمسة الذي هو نتيجة
التاليف بين الجزئين
المشاركين قوله
محمول في الصغرى
اي محمول في الحيلة
الثانية من الصغرى
وموضوعا في الحيلة
الاولى من الكبر وقس
عليه الحال في اثبات
والثالث قوله ينتج
اما كل انسان ناطق
ناهو بالجزء الغير
المشترك من المفصلة
الاولى او بعض
الحيوان صاهل هذا
نتيجة التاليف بين
قولنا كل فرس حيوان
وكل فرس صاهل حيث
ينتج بعكس الصغرى
موجبة جزئية او كل
حمار ناهق ناهو
بالجزء الغير
المشترك من
المفصلة الثانية
قوله كل زوج
اما زوج الزوج
الخ في المثال من
القسم المذكور
اول اعني ما شارك
فيه جزء واحد من
احد المفصلتين
كواحد من جزوي
الاخس فان الزوج
من المفصلة الثانية
يشارك زوج الزوج
وزوج الفرد من
الاولى في جزء
غير تام وحتى
العبارة ان يقول
وانما اكل زوج
زوج الزوج او زوج
الفرد واما كل
عدد زوج او فرد
الا انه قد سمره
تسامح فحذف سور
الكلمة من احده
المفصلتين
وغير كما منها الى
الحيلة المرددة
المحمول فيها
حينئذ مفصلتان
شبيهتان
بالحملتين
كذا في شرح
المطالع
فصع انما بهما
المفصلة المركبة
من ثلثة اجزاء
والافا الحملتان
انما منتجتان
حليلة لا مفصلة

كل عدد فهو ما فرح واما منقسم بمتساويين واما من متصلة

١٤٣

اما زوج الزوج او زوج الفرد وكل عدد ما فرح او زوج ينتج اما بعض زوج الزوج عدد واما زوج الفرد عدد واما كل فرد عدد القسم الثالث ما يتركب من حمية ومنصلة سواء كانت المتصلة صغيرة والحمية كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم وينعقد في الاشكال الاربعة باعتبار اشتراك الثاني والحمية مثال الشكل الثاني كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان

قوله ينتج اما بعض الخ بانه على ما استفيد من شرح الطالع ان المقدنتين لما نأمنه الخلود حسب وقوع احد جزئي كواحدة منهما فالواقع من المنفصلة الاولى الى الجزء الاول على تقدير وقوع الجزء المشترك من المنفصلة الثانية فتصدق نتيجة التاليف بينهما كذا كل زوج زوج الزوج وكل عدد زوج ينتج بعد عكس المقدتين بعض زوج الزوج عدد وهذا هو الجزء الاول من النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع واما الجزء الثاني على ذلك المقدير فتصدق نتيجة حكمة حصلت من تاليف واقع بينهما كذا كل زوج زوج الفرد وكل عدد زوج ينتج بعكس المقدتين بعض زوج الفرد عدد وهو الجزء الثاني من تلك النتيجة ثم نقول الواقع من المنفصلة الثانية الى الجزء المشترك والغير المشترك فان كان لاول فقد علمت انه الف مع كل جز من الاول وحصلت نتيجة التاليفين ان كان الثاني على كل عدد وفرد هو الجزء الثالث من تلك النتيجة في مركبة من اثني جز اثني التاليفين بمباركة المشاركين في الجزء الغير مشترك من المنفصلة الثانية فمقدس لم يذكر سوا الموجبة الجزئية في الجزء الثاني من النتيجة المتكافئة ذكره في الاول منها كذا ينبغي ان يفهم هذا المقام لا يلتفت الى خرافات الادام قوله ما يتركب من حمية الخ وهو على اربعة اقسام لان المشاركين للحمية انما هي المنفصلة في جز غير تام او مقدمها كذا على التقديرين فالحمية اما صفة اكبرى السيد قدس سره فتصر على بيان كانت الحمية فيه كبرى المشتركة مع تلك المتصلة لانه للطبوع وشروط اتجاها سباب المتصلة وكليتها والنتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها فتنتج التاليف بين تلك المتصلة والحمية كذا في شرح الرسالة سواء علم انه لا يتصلو الشركة في هذا القسم لانه الجزء الغير التام من المتصلة لا يتحاله لان يكون شئ من جزئي الحمية قضية فالشارك منها اية الموضوعات محمولها وما مضى وان كذا في شرح الطالع قوله باعتبار اشتراك الخ في شرط فيما اعتبر في الاخر الكريم

سلك في شرح
النتيجة كذا
مقتضى من
الاولى ينتج
مقدس سره
ويعكس كذا
نتيجة من فصل
في جز من المطلوب
في جز من المطلوب
زوج والزوج
عدد من قسم
نتيجة في جز
فانقسم
عبر
مسل
ظلم

و منفصلة كقولنا كلما كان هذا الانسان فهو حيوان وكل حيوان

١٤٨

ولا ياتي من الجرح حيوان بغير كلما كان هذا انسانا فهو ليس بجرح مثال الشكل
الثالث كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو حيوان وكل انسان ضاحك ينتج كلما
كان الانسان ناطقا فبعض الحيوان ضاحك مثال الشكل الرابع كقولنا كلما كان الجسم
انسانا فهو ناطق وكل ضاحك جسم ينتج كلما كان الجسم انسانا فبعض الناطق
ضاحك والنتيجة في هذا القسم منفصلة مقدما مقدما المتصلة وتاليها بالنتيجة التاليف
بين التالي والحكمة القسم الرابع ما يتركب من الحيلولة والمنفصلة كقولنا دائما العدد اما فرد
او زوج وكل زوج منقسم بمتساويين ينتج دائما العدد اما فرد او منقسم بمتساويين
مثال الشكل الثاني دائما العدد اما فرد او زوج ولا شيء من المنقسم بمتساويين بفرد
يلينج دائما العدد اما زوج او ليس منقسما بمتساويين مثال الشكل الثالث دائما اما كل
انسان ناطق واما كل فرس حيوان وكل فرس صاهل ينتج دائما اما كل انسان ناطق
او بعض الحيوان صاهل مثال الشكل الرابع دائما اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان
وكل صاهل فرس ينتج اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان صاهل فالنتيجة منفصلة
ما بعدة الخوازمكية من الجرح المشارك للمنفصلة ومن نتيجة التاليف بين الجرح المشارك والحكمة

من الحيلولات من الشرائط السابقة قوله فبعض الحيوان ضاحك الخ هذه نتيجة التاليف بين
تو لنا كل انسان حيوان وكل انسان ضاحك لانه ينتج بعكس الصفات التي هي تامة للمنفصلة بعض
الحيوان ضاحك قوله فبعض الناطق ضاحك هذه نتيجة التاليف بين تالي المتصلة بمعنى كل
جسم ناطق وبين الحكمة اعني كل ضاحك جسم حيث ينتج بعكس المقدمات بعض الناطق ضاحك قوله
صا بتركب من الحكمة الخ سواء كانت المنفصلة معنوية والحكمة كبرية كما هو المطبوع او بالعكس
ينعقد فيه الاشكال اعتبارا لاشتراك الثاني والحكمة في جزئية غير تام كما في القسم الثالث وشروط التامة كونه
المنفصلة موجبة كلية مانعة الخوازمكية الاعم وهو على قسمين لانه اما ان ينتج عملية واحدة وهو القياس المنقسم
اولا وهو غير المنقسم في المقسم ليدان ليا وسه عدد لجزء الانفصال في غير قد يكون مساويا
وقد يكون اكثر وقد يكون اقل لكن كونه اكثر من جزء الانفصلة غير مطبوع لاشتماله على العشر وهو الحكمة
الزائدة من جزء الانفصال ولذا اقصر قد كسر من جوده غير المنقسم على الوجهين كما ينسحق قوله بذيل الجرح المشارك

فهو إما أبيض أو أسود ينتج كما كان هذا انسانا فهو إما أبيض أو أسود
١٩٥

هذا اذا كانت الحمية اقل عدد من المنفصلة واما اذا لم تكن كذلك فالنتيجة
حتمية ان كان التاليف من الحميات واجزاء الانفصال متحدان في النتيجة ويسمى القسم
المقسم نحو انما الانسان اما ناطق او صا حاك او كائنا وانما مستيقظ وكل ناطق
حيوان وكل صا حاك حيوان وكل كاتب حيوان وكل نائم حيوان وكل مستيقظ حيوان
ينتج كل انسان حيوان ان كان مختلفا فالنتيجة منفصلة مانعة التخلو فهو دائما الحيوان
اما الانسان او فرس او حمار وكل انسان ناطق وكل فرس صا هل وكل حمار ناهق
ينتج دائما الحيوان اما ناطق او صا هل او ناهق القسم الخامس ما يتركب من متصلة
وهو تامة للمنفصلة كما رايت في الامثلة قوله هذا اذا كانت الخطة هو الوجه الاول من غير قسم
امى يكون الحمية واحدة والمنفصلة ذات جزئين بشرط مشاركة اجزاء الحمية قوله مستحق الخطة
التي ينتج كل تاليف وقع بين كل حمية وكل جزء مشترك لها من المنفصلة نتيجة واحدة لا تفاوت فيها
بوجود من الوجوه والسر فيه هو اتحاد موضوع كل حصة من المنفصلة ومجموع الحميات فباستقلا الوسط
تحصل نتيجة واحدة على كل تاليف فاما اذا انفصل الانسان ناطق مع كل ناطق حيوان ينتج كل انسان
حيوان وكذا اذا انفصل انسان صا حاك مع كل صا حاك حيوان ينتج كل انسان حيوان وهكذا في التاليف
الاخرين قوله ويسمى القياس الخ لانه الحميات منقسمة على اجزاء الانفصال لا تزيد عليها ولا
تقص قوله وان كان مختلفا الخ لانه التاليف من الحميات واجزاء الانفصال ما وقعت
فيها المشاركة في جز غير تام مختلفا في النتيجة بان ينتج تاليف حتمية مع آجزاء المنفصلة نتيجة وتاليف
حتمية اخرى مع جز اخر منها نتيجة اخرى وهكذا هو الوجه الثاني من غير القسم والمثال المذكور
مثال الشكل الاول والمنفصلة المذكورة فيه حقيقة لان المقصود الحيوان اما انسان او فرس او حمار
اخر انواعه لكن لما كان الحيوان المقسم اذ اعاد غير محصورة ولم يكن فصولها معلومة على التقصيل اقتصر على
الثلاثة المذكورة وترك امثلة الباقى على القياس وكذا في القياس المقسم قوله فالنتيجة منفصلة الخ كبرية
من نتائج التاليف الواقعة بين الحميات واجزاء المنفصلة حيثما وقعت المشاركة قوله ما يتركب المشتركة بينها اما في جز
تام منها او في غير تام منها او في تام من اجزاء غير تام من الاخرى فهذه ثلثة اقسام ولا يلاحظ في المشاركة ههنا الا
مقدم المنفصلة او تأنيها لعدم امتياز مقدم المنفصلة عن اليها كما حقق في موضعه فالعبرة في تأنيها

ومنفصلة سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى وبالعكس كقولنا كلما
كان لهذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان لما ابيض وغير ابيض ينتج كلما كان
هذا انسانا فهو لما ابيض وغير ابيض مثال الشكل الثاني ليس كلما كان الجسم
متحركا فهو حيوان وكل ابيض لما حيوان او غيره ينتج ليس كلما كان الجسم متحركا
فهو ابيض وغيره مثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان

الشكل جهما انما هو لوضع الحمد الاوسط وذكره في المتصلة وفيه ان يكون صغرى والمنفصلة كبرى
او بالعكس سيدرتم قصر على ما كانت المشاركة في الجزاء الغير التام من المقدمتين كانت الصغرى
متصلة لانه المطبوع بشرط انما جهة كلية احدى المقدمتين في ايجاب احديها والنتيجة متصلة تقدمها طرف
الغير المشارك من المتصلة وتاليها منفصلة مركبة من نتيجة التاليف بين المشاركين ومن الطرف الغير
المشارك من المتصلة لان القياس مثل على الطرفين الغير المشاركين احدهما من المتصلة والاخر من
المنفصلة وعلى الطرفين المشاركين منهما فكما صدق المقدم صدق التالى مع منفصلة اذا التالى فظاهر
واما المنفصلة فلا تنالها صاوية في نفس الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير وكما صدق التالى مع
المنفصلة صدقت نتيجة التاليف ايضا كما في شرح المطالع هذا اذا كان احد جزاء المتصلة مشاركا لوجه
من جهة المنفصلة فقط واذا شارك كلاهما فالنتيجة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة
ونتيجة التاليف بين المشارك منها ومن جهة المنفصلة معا كما استعرف قوله ينتج كلما كان هذا

انسانا هذا مقدم النتيجة وهو الطرف الغير المشارك من المتصلة فهو ابيض او غير ابيض والنتيجة
التاليف بين هذا حيوان وكل حيوان ابيض او غير ابيض بحيث ينتج الجمع بينهما والكل منهما قوله ينتج
ليس كلما كان الجسم متحركا الخ هذا هو مقدم النتيجة وهو الطرف الغير المشارك من المتصلة فهو ابيض
او غير ابيض والنتيجة التاليف بين هذا حيوان وكل ابيض حيوان وهذا التاليف وان كان عينا فاقه الا خلافا
بالايجاب السالب كذا لا يمكن رده الى الاول بعكس كبرى لانها تنعكس الى جزئية غير صالحة كبرى دية
الاول لكنه يصير اخذ النتيجة منه بعد اسقاط الاوسط وفهمها الى مقدم المتصلة لتحصيل النتيجة المطلوبة
من القياس او غير ذلك غير حيوان هذا هو الطرف الغير المشارك من المتصلة ومحصله
فهذه النتيجة هو الحكم بعدم لزوم البياض او اللاحيوانية لحركة الجسم اذن من الجائزان يكون المتحرك

اما القياس الاستثنائي فالشرطية الموجبة فيهما انك متصل فاستثناه
للمقدم ينتج حينئذ التالي كقولنا ان هذا انسان فهو حيوان لكنه انسان فيكون

وكل انسان اما ابيض او غير ابيض ينتج كما كان هذا حيوانا فهو اما
ابيض او غير ابيض مثال الشكل الرابع قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو
انسان والا ابيض اما حيوان او غيره ينتج قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو
اما ابيض او غيره قال اما القياس الاستثنائي اخر اقول قد سئني
ان القياس قسمان افتراضي واستثنائي واذا فرغ من الافتراضي شرع في
الاستثنائي وقد عرفت ان الاستثنائي ما يشمل على النتيجة او نقيضها وان
النتيجة ونقيضها لا يجوز ان يكون نفسا حكا المقدمتين بل جزءا والمقدمة التي
يكون النتيجة مجزا عنها تكون شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائي يكون من مقدمتين
حيوانا اسود مثلاً فالضمير في قوله او غير وراجع الى الحيوان كما كان في الاصل الى الـ ابيض كما
يقاسر الى الـ الوهم لان غير الـ ابيض ليس مذكورا في الاصل فكيف يجعل جزءا من النتيجة مع انه يتقدم
ار تعلق للقياسين معا اعني الـ ابيض وغير الـ ابيض عن موضع واحد وهو الجسم المتحرك فتوله
ينتج كما كان هذا حيوانا هذا هو الطرف الغير المشترك من المتصلة اعني التالي فهو اما
ابيض او غير ابيض هذا نتيجة التاليف بين الانسان حيوان وكل انسان ابيض وغير ابيض لان
الشرك بينهما المتصلة اعني الجزاء الغير التام فيؤخذ منها النتيجة بعكس الصنع ويضم الى التاليف
تعليقا فتوله ينتج قد يكون اذا كان هذا انسانا هذا هو الطرف الغير المشترك
من المتصلة اعني التالي فهو اما ابيض هذا هو نتيجة التاليف بين هذا الحيوان انسان وكل ابيض
حيوان لان استطراد كليات الصغرى في استنتاج الشكل الرابع عند ايجاب مقدمة انما هو عند كون
الموضوع عما كليا وهو ظاهر والموضوع هنا جزئي كرجوع الضمير الى المشار اليه بهذا فينتج بعد عكس التعليل
هذا ابيض ويضم الى تلك المتصلة تعليقا او عسيده ابيض غير حيوان هذا هو الطرف الغير المشترك
من المتصلة والضمير هنا ايضا راجع الى الحيوان لا الى الـ ابيض كالكليات المتصلة فالاصل في التاليف
النتيجة الجزئية منفصلة بالقلة الخالصة من صادق وكاذب مصداق هذه الجزئية الانسان الرومي
فان غير الحيوان وان لم يصدق عليه لكن الـ ابيض صادق عليه فيصدق النتيجة المذكورة فتوله لا يجوز
الـ والـ لكن النتيجة الارادة من القياس من ان الكليات من تقدماته وهو باطل فتوله يكون شرطية الجزئية

٤٦

الـ ابيض

وامستثناء فقيض التالي ينتج هيص المقدم كقولنا ان كان هذا الانسان احمق وان كان ليس
 بحيوان فلا يكون انسانا وان كانت منفصلة حقيقة فاستثناء احد الجزئين ينتج نقيض الآخر

احداهما شرطية والاخرى وضعية اى اثبات احد جزئيهما او رفعية اى نفيهما
 وضع الجزئ الاخر او رفعه فاذا عرفت هذا فالشرطية للموضوعة التامة جزء القياس
 الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة ينتج استثناء غير المقدم التام
 الاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء نقيض التالي نقيض المقدم المستلزم
 عدم اللازم عدم الملزوم ولا ينتج استثناء غير التالي غير المقدم ولا استثناء
 نقيض المقدم نقيض التالي لعدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم وعدم
 الملزوم عدم اللازم يجوز ان يكون اللازم اعم كقولنا كلما كان هذا انسان فهو حيوان

ان النتيجة التي هي قضية بالفعل اما تفصل جزا من الشرطية التي طرفا قضيتان بالقوة القرينية من الشرط
 للجزا من النتيجة التي تتركب من مفردين بالفعل او بالقوة كما مر في صدر بحث القضايا بقوله يلزم
 وضع الجزئ فالقضية العقلية في كل استثنائي تقضي ثمانية احتمالات تكن النتيجة في كل قسم بعض منها
 كما فصل في الكتاب قوله فالشرطية للموضوعة الجزئية اشارة الى شرط المشترك بين الاستثنائي
 للتفصل وتفصل فانما لو كانت سالبة لم ينتج الوضع ولا الرفع شيئا فان معنى السالبة سلب الملزوم او
 العناد فالزم كمن بين امرين لزوم لم يلزم من وجود واحد بهما وجود الآخر ولا من نفيه نفيه وكذا اذا لم يكن بينهما عناد
 لم يلزم شيء كذلك كما في شرح الرسالة وهو شرط آخر مشترك بينهما اعني كناية الشرطية لظهوره او كناية
 الاستثناء اى كناية المحللة الدالة على الوقوع او الرفع فانه لو اتفقت كنيتهما معا احتمل ان يكون اللزوم او العناد
 على بعض الأوضاع والاستثناء على بعض آخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او نفيه بوث الجزئ
 الآخر او انتفاده واعلم ان لكل من الاستثنائي المتصل والمنفصل شرطا خاصا فان المتصلة يجب ان يكون
 لزومية ومنفصلة عنادية اما الاول فلان العلم بصدق الاتفاقية مستفاد من العلم بصدق التالي فلو استبعد
 العلم من العلم بالزمم له ودارق التالي فلما ينتج رفع المقدم لانه لا اتصال بين نقيضين طرفي الشرطية فالتفصل
 لا بطريق اللزوم ولا الاتفاق واما الثاني فلان صدق حطر في المنفصلة الاتفاقية او كذا به معلوم من
 الاستثناء فلا يكون مستفادا منه كذا في شرح المطالع قوله لعدم استلزام الجزئية نشر على
 ترتيب اللفظ ان عدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم علة لعدم استنتاج استثناء عيين التالي غير المقدم
 وعدم استلزام عدم الملزوم عدم اللازم علة لعدم استنتاج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي قوله يجوز ان يكون

164/8

استثناء فقيض أحدهما ينتج عين الآخر وعلى هذا ما نفعه المجموع مانعة
لخلاف فصل البرهان وهو قول مؤلف من مقدمات يقينية لا نتائج يقينية

لكنه إنسان ينتج أنه حيوان ولكنه ليس حيوان ينتج أنه ليس بإنسان لا ينتج وضع
الحيوان وضع الإنسان ولا رفع الإنسان رفع الحيوان وإن كانت منفصلة حقيقية
فاستثناء عينه جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستناع المجموع بينهما واستثناء
نقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر لاستناع الخلو عنهما كقولنا إلهان يكون هذا
زوجا أو فردا لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد لكنه ليس بزوجة ينتج أنه فرد وقد عرفت
من هذا حكم مانعة الجمع والخلو كقولنا هذا الشيء إلهان يكون شجرة أو حجر لكنه شجرة ينتج
أنه ليس شجرة ولا ينتج استثناء النقيض عين الآخر كقولنا هذا الشيء إلهان
شجرة ولا شجرة لكنه حجر ينتج أنه ليس بشجرة ولا ينتج استثناء العين نقيض الآخر كقولنا
المجموع قال البرهان وهو قياس الخلق قول من الاصطلاح المنطقية
المذكورة البرهان وهو القياس المركب من اليقينية لا نتائج اليقينية

عامة لعدم الاستدلال من المذكورين معا وإنما تحقق بدين الأناجين فيما إذا كان اللازم مساويا للضرورة
شعوكهما كان هذا إذا كانا ناطقا فليس معتبر عندهم لأنه ليس بالنظر إلى صورة القياس بل هو
لخصوص المادة مع أن بدين الأناجين في تلك الصورة إنما هو بواسطة كون الثاني فيما لمزدكا
للمقدم للملازمة بين المتساويين في الحقيقة قياسا إن وكل قياس نتيجتان فافهم قوله
من الاصطلاحات التي كما يجب على الفهم في القياس من حيث الصورة على وجهين مداول
خصوصيات الأدلة كذلك كما يجب عليه النظر فيه من حيث المادة على ذلك الوجه حتى يمكنه للاحتراز عن الخطأ
من جهة الصورة والمادة في كل فكر وقع منه فلما وقع الفخر عن بحث الصورة شرع في بحث
المادة وبهذا بحث الصناعات الخمس إنما قدم مباحث الصورة مع أن المادة مقدمة على الصورة
بناء على أن النظر أولا إنما يقع على صورة الشيء ثم على ذاته ووجه الضبط على ذكر قدس سره في حاشية المطالع
أن مقتضى القياس أن تغيب تصديقا أو ما يقوم مقامه من التخييل لأن لا يفيده شيئا منها لا يعتقد به
فإن شاء أو لا أو لا إن تغيب تصديقا غير جازم وهو الخطأ أو تصديقا جازما وحينئذ إلهان تغيب
جزائريتيه وهو البرهان أو غير يقيني فإلهان يعتبر فيه عموم الاعتراف من إنسان وتسليم من الخصم هو الجبر
والأنه لو لمخالطة فهذه الصناعات الأربع مبنية على التصديق لما الشعر فهو يفيده تخييل الجبر كجبري التصديق

والثقلات اقسام ستة



واليقين هو الاعتقاد الجازم الخالي عن تحيز النقيض المطابق لما في نفس الامر المتمنع والاول يقيناً
من حيث تأثير العجيب في النفس كما استعرف ووجه الترتيب ان البرهان هو العمدة من بينها لا بقاؤه
الذي هو اعمدة من الجرم الذي يحصل من الجهد وهو اكمل من الظن الحاصل من الخطابة وهو اسهل مما
يحصل بالمغالطة والتحصيل وان كان نقص من المصدقين مطبقاً فكان الاكثر تأخيراً عن المطالب
لكنه قد مر عليها لانه قياس صحيح من حيث المادة والصورة بخلاف المغالطة كما استعرف فتولد
واليقين هو الاعتقاد المحض بما هو حقيقة اليقين كونه اعتقاداً بالباطن الا اذا لوحظ مفصلاً يرجع
الى اعتقادين كما قالوا هو اعتقاد وثقة بان كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان يكون الا كذا فان كان من عارفاً
عن الاعتقاد والثقة اى عدم تحيز العقل فنقيض ما اعتقده كما اشار اليه بقوله الخالي عن تحيز النقيض
قوله هو الاعتقاد الجازم الخارج بقيد الاعتقاد انواع التصور من الشك والوهم والتحصيل او التصور لا يستلزم
اعتقاداً كما صرح به في شرح الموقف وبالجمادى الظن اعني اعتقاداً ونسبة مع تحيزه بنقيضها تحيزاً
وبالمطابق للجهل المركب اعني الاعتقاد الجازم الثابت للغير المطابق للواقع وبالتمنع للزوال تعليل المصيب
فانه يزول بتشكيك الشك لعدم استناده الى الضرورة والبرهان الذين يفيدان الثبات فتولد
التمتعح الزوال في اقامته مقام الثبات الواقع في عباراتهم اشارة الى ان ليس المراد بالثبات غير الزوال بل
ما قيل لان تعليله ايضا لا يعسر والى المراد عدم امكانه والتشكيك للشك ابطال المبدأ بخلاف التعليل
الذي يمكن فانه بذلك لعدم استناده الى موجب الثبات كاليقين وما ذكرنا ان دفع ما قيل ان اليقين الظاهر
يزول احياناً فان اعتقاداً كثيراً ما يعتقدون خلاف معتقدهم الاول مع ان الحق هو الاعتقاد الاول لان
به الزوال انما هو بعارضه الوهم للعقل في بعض مقدمات الدليل وهو لا ينافي الثبات بالمعنى الذي
ذكرناه كذا افيد قوله واليقينيات التحريه ان اليقينيات الضرورية التي هي المبادئ الاولى
للتطريات واصولها اقسام كثيرة والا فاليقينيات قد تكون نظريات منتهية الى الضروريات و
القياس المركب منها برهان كما لو لمع من الاقسام المذكورة وانما لم يقبل ستة اقسام كما هو شهود
عند الجمهور اشارة الى الاختلاف الواقع فيها فاصحاب المواقف فهم الى المذكورات كما انما انما
الوهميات في المحسوسات فان احكام الوهم في المحسوسات صادقة نحو كل جسم في جهة بخلاف حكمه في
المعقولات الصرفة والمجردات فانه لا يقين الغائب على الشاهد فيقع على الغلط نحو كل موجود لا بد ان يكون

أحدها أوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين الكل اعظم من الجزء ومسند
نحو الشمس مشرقة والنار محرقة وهي جرات كقولنا السقمونيا مسهل للصفر

إقسام منها الأوليات وهي التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين كقولنا
الكل اعظم من الجزء ومنها المشاهدات وهي التي لا يحكم العقل فيها بمجرد
تصور الطرفين بل يحتاج إلى المشاهدات بالحس كالحكم بأن الشمس مشرقة والنار
محرقة ومنهم من ثلث القسمية وحصر الضروريات في الأوليات والحسيات والوجدانيات بل
في الأوليين إدراجا للبسطة فيها الفطريات في الأوليات لقربها منها كما ستعرف والبواقي
في الحسيات لأن الحس الظاهر أو الباطن بخلافه كل منها كما سيأتي قوله وهو التام
الطرفين من حيث انما طرفان للنسبة فدخل فيه تصور النسبة أيضا كما صرح به في شرح التوفيق
فالمنع لا يحتاج إلى الجزم بعد التصورات الثلث على ما هو مناط الحكم في أمر آخر فلا ينافي في أوليتها
للتوقف في الجزم من ليس له استعدادا وتصورا على وجه هو مناط الحكم الانقضاء العزلة كالبه و
الصبيان ولتنس الفطرة بالعقائد المضادة للأوليات كما يكون لبعض العلوم والجمالات والسميات
أوليات لحصول الحكم فيها بالول التوجه ويسمى بدسيات أيضا كذا في شرح المطلاع وعلم أن تصور
طريقها قد يكون بدسيا كالمثل المذكور وقد يكون نظريا نحو الثمن يحتاج في الوجود إلى مرجع وقد يكون
أحدهما بدسيا ودون الآخر نحو الجسم مركب من الأجزاء والصورة كذا في قوله الكل اعظم
من الجزء بمعنى أن الجزء إذا كان له مقدار فالحكم عظم مقداره منه فلا يراد أن الجسم عند
الممكنين مركب من أجزاء لا تتجسم التي لا مقدار لها فلا يقال أنه اعظم من جزءه لأن العظم والصغير
من خواص المقدار وإنما قيل أن بعض أجزاء الحيوان قد يصير أعظم منه عارض كالورم فهو من ناس من
عدم تصور معنى الكل والجزء والافا لكل عبارة عن تلك العضو المتورم مع باقي الأعضاء في مجموعها اعظم
من ذلك المتورم قوله كالحكم بأن الشمس السحر في إيراد المتألفين إشارة إلى أن المشاهدات
تتضمن أحدهما يحكم العقل بواسطة الحس الظاهر من الحواس المعروفة ويسمى حسيات كالحكم بأن
الشمس مشرقة سهد غليظة الباصرة والنار محرقة بواسطة اللائمة وثانيها يحكم بمجرد غليظة الحس الباطن أي
الحس المشترك والخيال والوهم فالخافضة والتصرفة ويسمى وجدانيات وقضايا اعتبارية كالحكم بأن النار
وعطشها وغرقها ونحوها بواسطة القوة الواهية فان شأنها وإن كان إدراك المعاني الجزئية المستمرة
عن الحسومات كصداقة زيد وعداوة عمر وكهنا كونهما سلطان القوي للذكية ليس إدراكها مختصا

وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس

١٤٢

معرفة وان لنا جوعا وعطشا وخوفا ومنها المجربات وهي التي يحتاج العقل
في الجزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كالحكم بان شرب السم يسمم
للصفراء ومنها الحدسيات وهي القضايا التي يحكم العقل بها بالحدس المفيد للعلم
كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس والحدس هو سرعة انتقال الذهن من
المبادئ الى المطالب بحيث يحصل المبادئ مع المطالب دفعة واحدة

شكك المعاني فانظر ان المعاني الجزئية كلها سو كات منتزعة عن المحسوسات ام لا مركبة
بما كذا افاه بعض المحققين في تعليلاته على شرح مختصر الاصول بهذا الوجه كون اشكال الجوع و
الخوف مما هو مركب النفس حقيقة مثلا لا لوجودايات وقال في شرح الموقف ان نجد بهنفسنا
لا بالآثار مندرج في الوجودايات ومعد ومنها والاضمار ان يحصل المقسم المحسوسات وتقسيم الى مشاهدات
ووجودايات كما وقع في شرح الطالع وشرح العلامة لان المشهور كون المشاهد اخص من
المحسوس لا بالعكس قوله وهي التي يحتاج الخبير ان يحكم فيها وان كان بوسطة العقل الظاهر
لكنه يحتاج الى مشاهدات متكررة بل الى الضمان قياس خفي ايضا وهو ان الحكم لو كان اتفاقا لما كان
دائما واكثر اياه وباتسار المجربات عن المشاهدات ولذا قالوا لا بد في المجربات من وقوع فعل مش
الانسان كشرب السمون مثلا لا من الحكم الجربا ومن غيره قوله المفيد للعلم حيث يزول
الشك معمود كمن مشاهد القرائن فانما مشاهدنا اختلاف القمر في تشكلاته النورية بحسب اختلاف وضع
من الشمس قريبا وبعدا حسنا من ان نوره متفاد من نورنا قال في شرح الموقف لا بد فيها من تكرار المشاهدة
ومقارنة القياس الخفي كمل في المجربات والفرق بيننا ان السبب معلوم سببية ومجهول لما يتبع في المجربات
ومعلوم سببية والماضية معاني الحدسية انتهى وايضا لا بد في التجربة من فعل لغيره الانسان كما نرى في
الحدس انه انما يتوقف على تكرار المشاهدة فقط كذا في شرح الطالع قوله والحدس هو سرعة انتقال
هذا التفسير المشهور للحدس قال في طاشي الرسالة فيه تسام في العبارة اذنا حركة في الحدس السرعة من الاوصاف
المتخصصة بالحركة فلا معنى لوصف الانتقال بها فكانم شبهوا عدم التدرج في الانتقال بسرعة الحركة والحدس
هذا التسام فسر بقوله بحيث يحصل السداد مع المطالب دفعة واحدة فالاحاصل ان الحدس هو سلوك المبادئ
المتترتبة في الذهن مع المطالب فلا حركة فيه والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدريحية بالوجود والانتقال

وَمِنْهُ تَوَاتُرُ كَقَوْلِهِمْ سَوَّلَ اللَّهُ صُلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَى النَّبِيَّ وَأَظْهَرَ الْمَعْجَزَ
 حَلِيلَيْنِ وَقَضَايَا قِيَّاسَهُمَا مَعًا كَقَوْلِهِمْ أَلَا رَجَعْتَ زَوْجِي سَبَبِ سَطْحَ صَفَرٍ

وَمِنْهَا التَّوَاتُرَاتُ وَهِيَ الْقَضَايَا الَّتِي يَكُونُ جِزْمُ الْعَقْلِ بِهَا بِوَسْطَةِ السَّمْعِ مِنْ
 جَمْعٍ كَثِيرٍ يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ كَقَوْلِهِمْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَى النَّبِيَّ
 وَأَظْهَرَ الْمَعْجَزَاتِ وَمِنْهَا قَضَايَا قِيَّاسَهُمَا مَعًا وَهِيَ الْقَضَايَا الَّتِي يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِهَا بِوَسْطَةِ السَّمْعِ
 فِي الْحَدْسِ إِلَى الوجودِ بِخِلَافِ الْفِكْرِ فَادِلٌ بِدَفْعِهِ مِنْ حُرْكَتَيْنِ حَسْبَ كَرَمِ الْمَطَالِبِ مَحْوِ الْمَبَادِي لِتَحْصِيلِهَا وَدَرْجِ
 عَنْهَا إِلَى الْمَطَالِبِ أَمْ تَرَاهَا عَلَى وَجْهِ يُوَدِّي إِلَى الْمَطْلُوبِ بِهَا حَاصِلٌ أَذْكَرُهُ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ وَهَذَا الْمَرَّةُ
 الْحَدْسُ نَبْذَانِي فِي الْحُكْمِ الثَّانِيَةِ أَيْ لِنَقْتَالِ التَّدْرِجِيِّ مِنَ الْمَبَادِي إِلَى الْمَطَالِبِ أَيْ الْحُكْمِ الْأَوَّلِيِّ لَعْنِي لَا تَقْدِرُ
 التَّدْرِجِيُّ مِنَ الْمَطَالِبِ إِلَى الْمَبَادِي فَوْجُوهُ فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ لَا يَمِينُ فِي الْحَدْسِ فَإِنْ كُنْ هَذَا النَّقْتَالُ تَرْتِيبِي
 لَا يَمِينُ كَرَمِ النَّقْتَالِ مِنَ الْمَبَادِي إِلَى الْمَطَالِبِ وَفَعْلًا كَذَا فَادِلٌ مَوْلَانَا عَبْدُ الْحَكِيمِ فِي حَوَاشِي الرِّسَالَةِ
 فَمَا قِيلَ أَنْ قَوْلَهُ فِي حَوَاشِي الْخِيَالِ أَنَّ الْحُكْمَ الثَّانِيَةَ مَفْقُودَةٌ فِي الْحَدْسِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهُ مَفْقُودٌ فِيهِ هُوَ
 الْحُكْمُ الْأَوَّلِيُّ دُونَ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ الْأَوَّلِيَّ هِيَ الْفَارِقَةُ بَيْنَ الْحَدْسِ وَالْفِكْرِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ مُنْشَأً عَنْهُ عَدَمُ الْمُنْكَرِ
 لَعْنِي الْحُكْمَ فَادِلٌ بِدَفْعِهِ مِنَ التَّدْرِجِ فَالْإِجْمَاعُ فِي الْحَدْسِ عَدَمُ التَّدْرِجِ الثَّانِيَةِ لَعْنِي سَوْنُ الْمَبَادِي مَعَ
 الْمَطْلُوبِ دَفْعَةً وَاحِدَةً لَا عَدَمُ التَّدْرِجِ الْأَوَّلِيِّ خِلَافَ الْفِكْرِ فَادِلٌ بِدَفْعِهِ مِنَ التَّدْرِجِيِّ كَرَمِ وَقَالَ الْمُتَحَقِّقُ
 الطُّوسِي الْحَدْسُ هُوَ الظُّفْرُ بِالْحَدِّ وَدَلُّو سَطِّ دَفْعَةٍ وَمَجْرَدِ النَّقَاتِ إِلَى الْمَطْلُوبِ أَعْنِي تَمَثُّلِ الْمَطَالِبِ
 فِي الذِّهْنِ مَعَ الْحَدِّ وَدَلُّو سَطِّ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ الْحُكْمِ كَتَمِينَ قَالَ الْأَمَامُ الْفَكْرُ هُوَ الْحُكْمُ الْأَوَّلِيُّ فَإِنْ وَجَّهَتْ
 الثَّانِيَةَ فَالْفَكْرُ تَامٌ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ فَتَامُ قَصْدُ الْحَدْسِ هُوَ الْحُكْمُ الثَّانِيَةُ بِأَنْ يَقَعَ الْحَدُّ الْأَوَّلِيُّ فِي الذِّهْنِ وَلَا
 تَمُتْ مِثْلَاقِ الْمَطْلُوبِ وَلَا تَوْجُودِيَةِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِيِّ فَتَقْبِيرُ الطُّوسِي صَحِيحٌ فِي مَقَارِفِ كَلِمَاتِ الْحُكْمَيْنِ سَوْنُ
 الْحَدْسِ فَتَقْبِيرُ الْأَمَامِ نَصٌّ فِي خِلَافِ الْمَشْهُورِ وَلَا مَنَاقِشَتُهُ فِي الْأَصْطِلَاحِ قَوْلُهُ بِوَسْطَةِ السَّمْعِ الْخ
 وَلَا يَدْفَعُهَا الْبُيُوتُ مِنْ تَكْرَارِ السَّمْعِ الْمَذْكُورِ وَانْضِمَامِ الْقِيَاسِ الْخَفِيِّ إِلَيْهِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَوْقِفِ بِأَنْ يُقَالُ لَمْ يَجْزِ قَوْمٌ
 يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ وَكُلُّ خَيْرٍ كَرَمِ كَرَمِ لَوْلَهُ وَاقِعٌ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِحُجَّةِ الْقِيَاسِ يَتَّبِعُهُ وَلَا يَفِيدُ الْخَيْرَ التَّوَاتُرَ
 الْعِلْمُ عَلَيْهِ وَالْعَيْنَانِ لَيْسَ كَذَا الْفَيْدُ قَوْلُهُ قَضَايَا قِيَّاسَهُمَا مَعًا وَتَمَسُّ الْعَطْرَاتِ الْبُيُوتُ
 الْقَضَايَا الَّتِي تَكُونُ تَقْصِيرَاتٍ أَطْرَافَهَا بَلْزَمَةٌ لِقِيَاسِ حَلِيٍّ حَاضِرٍ بِالْغَيْبِ عَنْ مَنَ الْهَاطِمِ فِي قَرْنِيَةِ مَرَا
 الْأَوَّلِيَّاتِ وَلَا يَضَعُهَا حَصْلَةُ الْمَوْقِفِ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنْ تَصَوُّرَ الطَّرْفَيْنِ كَافٍ فِي
 الْجِزْمِ فِي الْأَوَّلِيَّةِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِّ قِيَاسٍ جَدِّ بِخِلَافِ الْعَطْرَاتِ وَالْمَرَادُ بِالْمَعْنِيَةِ الْمَعْنِيَةِ الْأَمَانِيَةِ فَلَا يَحْتَاجُ

١٤٣

الذهن وهو الانقسام بمساويين والجهد وهو قول مؤلف من
مقدمات مشهورة والخطابة وهو قول مؤلف من مقدمات

الذهن كالحكم بان الاربع زوج بواحدة وهو الانقسام بمساويين ولو
لو قيل لم قلت ان الاربع زوج تقول على القول انه منقسم بمساويين قال والجهد
قياس الخاقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجهد فهو القياس
المركب من المشهورات كالزاد الخصم واقناع ومنها الخطابة وهي القياس
المركب من مقدمات كلية مقبولة من شخص معتقد فيه كالتقاضي بالماخوذة
التقدم لذلك القياس عليها وانما سميت القضية الواحدة التي به داسطة في الحكم قياسا لانها اذا لوحت
تفصيلا صارت قياسا بالفصل ومركبان قولين قوله وهو الانقسام الخ فية اشارة الى ان
الزوجية غير الانقسام المذكور فان الزوج مجمل والمنقسم بمساويين تقصيد فيهم ان يستدل
على كون الاربع زوجا انه منقسم بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج فالاربعة زوج كما يقال
هنا حيوان ناطق وكل حيوان ناطق انسان فهذا الانسان فمن الوجود ما قيل ان الزوجية هو الانقسام
بمساويين فالأوسط معين الأكبر فلا يصح القياس المذكور قوله من المشهورات وهي القضايا
يحكم بها بواسطة اعتراف الحكم الخفير من الناس بجواز المصاححة عامة كقولنا العدل حسن الظلم قبيح
او يسبب رقة القلب نحو مواساة الفقراء المحمود او حمية النفس نحو كشف العورة مذموم او سبب عات
كقبح ذبح الجوانم عند اهل الهند وسبب الشرع وآداب الامور الشرعية والاعلاق الحسنة فالمشهورات قد تكون
مشهورة عند الكل وقد تكون مشهورة عند الأكثر نحو المال واحد وعند طائفة كقيم الذبح في قد تكون صادقة
وقد تكون كاذبة كذا في شرح المطالع وشرح الموقف واعلم ان الجهد كما تتركب من المشهورات تتركب
من المسلمات احدى او من المشهورات والمسلمات هي القضايا التي تؤخذ من الخصم سلمة او تكون سلمة
بين الخصمين فيثبتن عليها كل منهما كلامه في دفع كلام الآخر كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه كذا في
شرح الرسالة قوله كذا الزام الخصم الخ اشارة الى ما هو الغرض من الجهد يعني ان الجدل قد
يكون بانكاد غاية سعية ان يلزم الخصم ويسكته فيتركب المقدمات على أي جهة شاء من المشهورات او المسلمات وكما
ينظر الى صدقها وقد يكون مجيبا وغاية كسبية ان لا يصير لزمنا من الخصم بل يقينه ويرضيه باليس في درجة العلم
ويدفعه عن نفسه قوله مقبولة الخ في ما خذوة بالقبول فمن بعينه ان الجمهور لا مساوي من المجزآت
والكلمات كالأخبار والاولاد والاختصاصه لمز يد عقل ودين كابل العلم والمهر فالقضاء بالماخوذة

مقبولة من شخص معتقد عليا ومظنونة والشعر وهو قياس
١٦٥

من الانبياء عليهم السلام والاولياء والعلماء رحمهم الله ومنها المظنونات
كقولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق ومنها الشعر وهو قياس مركب من
مقدرات يحصل للنفس مني القبض والبسط كما اذا قيل انحر يا قوتية سيالة
من الانبياء والاولياء والعلماء والزهداء نافعة جدا في تعظيم امر الله تعالى واشتقاق خلق البشر
تعالى كذا في شرح الرسالة لكن الصواب قاله في شرح المواقف المقبولة التي هي خذ من حسن العيش في كل ما
من العلماء والاخبار والحكام والابرار بخلاف القضايا المأخوذة من الانبياء الذين علم صدقهم فانها يقينية نظرية خالصة
من القياس البرهاني وهو خبر من ثبت صدقه بالمعجرات وكل خبر به شاهد فمرد لوله واقع وكذا الحال في القضايا المأخوذة
من اولياء الله اية قوله ومنها المظنونات الخراسي من المقبولات لم يقل او مظنونة كما في المتن ثمارة
المراد عليه لان القضايا المظنونة والمقبولة سر واحد فان المظنونة مقبولة من جهة فكل منها مظنونة يحكم بها
حكما راجحا لا جازما فالاول هو الكسوف بالمظنونات الا انهم افردوا المقبولات بالذكر وادروا بالمظنونات
ما لم يدر لان العلم لا يقبل ان الخاص يرد باحد الخاص فيه خل في المظنونات الجبريات والمتواترات والجمادات
الغير الواصلة الى الحد بجزم والمشهورات في بابي الرأى هي التي تأخذ بالنفس في بابي الرأى ولذا فكرت
فيها رجوت عنها كقولك من الاحسان فيصرة الماخ ظالما او مظلوما وبالفرض من الخطا به ترغيب الناس فيما ينفعهم
او يضرهم ومعادهم فربهم يحرم عما يضرهم هو شان الوعاظ والخطباء ولما سميت خطابة قوله يحصل مني
القبض الخ التقييد تصديقا واذا عاينا النفس بل تقييد تخيلا شيها بالتصديق بان يؤثر فيها قبضا وبسطا
واقدا واهجا ما فقواك في الحس اذ مرة موعنة يتنظر الطبع عن تناول مع العلم بانك اذ تبغير موجبا
للاجماع عنه مثل لو كان هناك تصديق جازم يكون مزاوقا كذا في النحر انما سيالة يا قوتية
يرغب الطبع في الاقدام على شر بها مع ظهور كذا به ترغيبا مثل لو كان هناك تصديق
بذلك كذا في حواشي المطالع ومنه نظران قد الشعر من اقسام القياس على سبيل المجامع يظهر
اشاعة في اداة التصديق للسلع ليرغب فيه او يفر عنه ولذا اسقطه البعض عن القسمة والعرض من
الفعال النفس بالترغيب والترهيب واذا قارنه السجيم والوزن كما هو الشرط عند المتأخرين والمتعارف لان
الوزن او تأثيرا خصوصا اذ ادى الى جان بطيئة واصوات عجيبة ومقدامة قد تكون صادقة لكن مضيئة
لتخييل في الغالب تكون كاذبة ولذا قيل احسن الشعر كذا في حواشي المطالع قوله انحر يا قوتية الخ

مؤلف من مقدمات ينسب منها النفس وينقص والمغالطة وهو
١٤٦

تنسب منها النفس واذا قبل العسل صفة موهوبة تنقص النفس وينقص عنه
ومنها المغالطة وهي قيام مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة
او بالمشهورات او مركب من مقدمات وصحية كاذبة والمغالطة
اما من جهة الصدورة بان لا يكون على هيئة منتجة لاعتلال شرط محسنة الكمية
حتم التقوى الجحان والبيان كاليات في الية سبالة في البيان كسريع الجريان في السكون
قوله العسل صفة يعلم الميم ضد المحل موهوبة من التهويع بمعنى بقي آردون ويجوز ان يكون كسريع الجريان
بمعنى الصغر الذي هو عسل من المخلوط الدارجة فالمعنى انها تتحول الى الصغر وتصير مرة وتوجب
التي فكما انها بالفعل مرة موهوبة كذا في قوله وهي هي من الخ والعرض من حيث تليظ انفسهم عظم
فانه تصامع فيها التحز عنها والمغالطة هما اسم من القياس المنسب للمركب من الكواكب المشبهة
بالصادقة الواجبة القبول من القياس المشاغبى للمركب من الكواكب المشبهة بالمشهورات التي
اعتبر فيها عموم الاعتراف والاول يقال في مقابلة الحكم الذي دابة الاثبات بالمقدمات الثابتة والى
في مقابلة المحل كذا في شرح المطلاع وكذا المغالطة المركبة من الوهميات اذا قبل بها الحكم يستلزم
سفسطة واذا قبل بها الجهد لي سمي مشاغبة فالمغالطة متحصرة في القسمين كذا افادة العلة قوله
المشبهة بالصادقة كقولنا صورة الفرس هذا فرس من كل فرس محصل نتجه ان هذا الصهل في
الاستدلال بالفرسية فانه يشبه القياس المصادق وهو ما اذا كان المشار اليه فرسا حقيقيا لكنه ليس به كما
ستعرف قوله او بالمعتمدات كقولك فلان يطوف بالليل فهو زاهد فانه في الاستدلال بقيام الـ
يشبه المشهور وهو قولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق وليس منه لان اللطوف بالليل في المشهور
سبب الانصاف بالسارقية لا بالزهدية قوله وهمية وهي القضايا التي يحكم بها الوهم في الوهم
محسوسة قيا على الحس كالحكم بان كل موجود ذو وضع وكل ذي وضع جسم وكل فيه فانه
ممتنع في حقه تعالى وكالحكم بان وراء العالم فضاء لا يتناهى وكل فضاء بعد وجود فانه باطل فيكون
فوق المحذوب بل عدم صرف الضرورة تنافي لا باعاد على بين في محله بخلاف الحكم الوهمي في المحسوس كقولنا
كل جسم في حته فانه صادق ولذا قيد الوهمية بالكاذبة قوله والمغالطة هي ان يستلزم الاستدلال
الكاذب بالصادق المصو القياس وما على سبيل منع كذا في القياس في المادة وهو متعاقد الصيغة

فما هو قول من قد شبه بالحق أو شبه هو أو قد كانت ههنا
١٤٤

أو الكيفية بأن يكون كبر الشكل الأول جزئية والصغر سالبية واما من جهة
المادة بأن يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصفاة اما من جهة الصورة
كما اذا قلنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار هذا فرس من كل فرس حيوان فهذا حيوان
وهذا ان اريد بالفرس الاول الفرس الحقيقي ان اريد بالفرس صوتيه فالفرس من جهة الصورة
لعدم تكرار الوسط وحينئذ المعنى كوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كما اذا قلنا الانسان
حيوان والكبرى ليس بشئ لان الجنس الكبرى ليس بكيفية بل هو صفة من صفات الطبيعة مكان الكلية ليس
عبارة عن كون المقدمات صادقة بل على ما ليس الاثر الكمال بالقوة ولا بالفعل او كانت على ما ليس
فمن قدرة لث انط الانسان كعدم تكرار الوسط وفساد المادة عبارة عن كذب المقدمات والتباسها
بالصادق لفظا ومعنى كذا في حاشية مختصر الاصول قوله شبيهة بالصادقة اما من جهة
الصورة يريد ان كذب القياس بحسب المادة على قسمين قسم يكون المختلط فيها ناشيا من اللفظ وقسم
يكون ناشيا من المعنى اما من اللفظ فلكونه مشتركا بين المتعينين فتقولك للذهب هذا عين وكل
عين من جنس فان الصغر صادقة باعتبار معنى وكاذبة باعتبار معنى آخر ولو كانت متعلما فيهما بالتحقيق
ولما كان يقول كذا نقض الفرس هذا فرس من كل فرس صاهل فان الصغرى صادقة ان علمنا الفرس على المعنى المجازي
اي النقش وكاذبة ان علمناه على الحقيقة قوله هذا ان اريد بالفرس اي كونه ناشيا من اللفظ
المادة من جهة اللفظ اذا اردنا بالفرس الاول الحيوان الصاهل فانه حينئذ كذب الصغرى واما اذا اريد
صورة الفرس وبالنسبة حقيقة كان من قسام فساد صورة القياس لعدم تكرار الوسط حينئذ فلا ينتج
كل من فساد المادة لان المقدمات حينئذ صادقتان قوله او من جهة المعنى عطفت على قولنا اما من جهة
الصورة المذكورة ثانيا فموجب ان القسم الثاني من الفساد بحسب المادة وعلم بهذا العطف ان المراد بالصورة
الواقعة في مقابلة المعنى هو اللفظ لا هو مقابل المادة حتى ان قسم الشيء الى نفسه والى غيره كما هم يدل على
هذا كلامه قد مر في حاشية مختصر الاصول ان الخطأ في البرهان ان الخطأ مادة واما الخطأ صورة و
خطأ للمادة اما من جهة اللفظ او من جهة المعنى قوله فان الكبرى ليست الخ على صحة المثال بمعنى
ان مادة هذا القياس فاسدة من جهة المعنى لان الواجب في كبرى الشكل الاول هو الكلية الحاكمة على افراد
الموضوع عن كل حيوان جسم مثالا للطبيعة عن الحيوان جنس فكان المستدل الواضع للطبيعة ان الكلية هي

انما
تأثير
اللفظ
في
المادة

كاذبة والعقدة هي البرهان لا غير وليكن هذا اخر الرسالة

١٤٨

بل من فساد الصورة لفوات كلية الكبرى واجيب ان اصل الكبرى هي ما تصيد طبيعيا
فلا يفسد الصورة ونكذب كلية فيفسد المادة وظني ان السؤال واردا لانه لما اعتبرنا
كونها طبيعية موضوعه مقام الكلية ولا معنى لاعتبار الكذب اذ لو اعتبر كلية كاذبة
لا يكون وضعها الطبيعية مقام الكلية بل وضعها الكلية الكاذبة في كبري المشكل

سببها ولم يفرق بين الحكم على افراد الحيوان وبين الحكم على طبيعة وما يهتبه من حيث هي بل وشتبه
عليه بمعنى الطبيعية بمعنى الشخصية التي تقدم مقام الكلية في الشكل الاول فاقا ما مقام الكلية كونهما
في حكم الشخصية واعلم ان تمام الخلط من جهة اللفظ ومن جهة المعنى كثيرة سببية في العنصر في
حد شبه قدس سره وكقولك الخمسة مزدوج وفرد من الاول فانه صادق ان لو خط الضمان الفرد في
الزوج اول اثنان حمل بالزوج على خمسة اى هي مركبة من الزوج اعني الاثنين والفرد اعني الثلاثة وكاد
ان حمل الزوج على خمسة مرة وحمل الفرد على خمسة اى هو زوج وهو فرد ومنشأ الالتباس هو حرف
العطف وتوكلنا لحدوث حادث وكل حادث فله حدوث فالحدوث له حدوث من الثاني
فان الحادث امر ذهني وحكم عليه باحكام الامر الخارج اذا الحادث هو الموجود الخارجى المسمى بالعدم
لما الموجود المطلق المسبوق به فكل القياس الدوري اعني توقف ثبوت احدى مقدمتيه على ثبوت
النتيجة بمرتبة او مراتب وكذا المصادرة على المطلوب اعني ما كان المطلوب وبعض مقدماته شيئا جديدا
بتغير ما قوله واجيب النسخ يعني ان الكبرى الصادقة في المثال الهند كور هي الطبيعية لان الحكم بالكلية
انما يصح على طبيعة الحيوان لا على افرادة وعند صدق الطبيعية نفسه صورة القياس وكذا مادة الكذب الكلية
الكبرى حينئذ والحاصل ان هذا المثال بحسب الظاهر وان كان من فساد الصورة لكنه بحسب الاصل
من فساد المادة والتمثيل بهذا الاعتبار قوله وظني ان السؤال المذكور واردا على القوم وغير
مستدفع بالجواب المستطوع لانه لما اعتبر كونهما اى كون الكبرى طبيعية موضوعه مقام الكلية كما يدل عليه
قوله كونه الطبيعية مقام الكلية فلما معنى لاعتبار الكذب اى كذب الكبرى بحسب الاعتبار الاصل اذ لو
اعتبر كونهما كلية كاذبة في الاصل كما اعتبره المجيب لا يكون ذلك الاعتبار وضعها الطبيعية مقام
الكلية كما قالوا بل وضعها الكلية الكاذبة مقام الكلية الصادقة في كبري الشكل الاول حيث وضع كل
حيوان منسب مقام كل حيوان جسم مثلاً وعلى هذا فالصواب في التمثيل ان يقال كوضع الكلية الكاذبة

تاریخ طبع از شاخ انوار الیہ بی بی موسیٰ وحید الدین صاحب المجلدات مفتوح بنام فیض الدین

یہ حاشیہ جدیدہ و اللہ	کیا خوب چہا ہے بارک اللہ
دو زمین ہزار لطف بکھین	والہ چہا ہے اور خط بین
سن چہری ہے گر معما ہوں	ہے طبع کا سال شعر اول

تاریخ طبع از فقیر محمد باقر بنور اللہ ولوالہ

و جلد ذلک الکتاب

استھرا

3168

تاجران والاہم اور طالبان سجاد کم واضح ہو کہ گوہر نایاب و درہ باب و تاب کتاب
مستطاب المعروف پر جدید یہ حاشیہ میرا بی اغوجی (جو آج تک نصین چھی تھی اور جس کے
نسخ صرف چند بڑے بڑے کتب خانوں میں دستیاب ہو سکتے تھے) جناب مولانا ابوالعلم
والفضل اولیٰ اللہ عالم اکمل فاضل حدیث المثل و جید العصر فرید الدہر جناب مولانا مولوی حافظ قلی
محمد عابد اللہ صاحب ٹوٹکی مدرس اول کالج علوم شریعہ پنجاب یونیورسٹی لاہور نے
بخوبی تمام و سعی بالاکلام تصحیح اور توضیح کر کے۔ حق تصنیف بندہ شیخ المصطفیٰ تاجر کتب لاہور
بازار کشمیر کے کو عنایت کیا۔ اور تصحیح و تفسیر کا حق بذریعہ جرہ بٹری محفوظ کر کے مطبع محمدی
لاہور میں پر تصحیح تمام مولانا مولوی فضل حق صاحب نصاریٰ لاہور می چھپوایا گیا۔ اسلیے میرے
صے کہ کوئی صاحب بد و ان اجازت رقم کی اس کے چھوٹیکا قصد نفاذ میں اور دیدہ و دانستہ
ار کتاب جرہ حق کفنی کاپی ایٹ یعنی خط کتاب کی مانگو ہو کہ عوض نفع کے نقصان نہ اٹھایا
نہ جن جہت نسخہ مطلوب ہوں اس قسم آٹم سے طلب فرماوین فقط۔

راہ

آٹم شیخ المصطفیٰ تاجر کتب ساکن لاہور بازار کشمیر